

ان نصف الناس بعد الله في الاحكام هذا ان عدل
ان نصف الناس بعد الله في الاحكام

كل من يولد حراً

حضرت حيدر علي رحمة الله عليه	حضرت معروف كرمي رحمة الله عليه	حضرت شيخ عبد القادر رحمة الله عليه	حضرت ذوق داي رحمة الله عليه
حضرت ابي ايوب رحمة الله عليه	حضرت شيخ شيرواني رحمة الله عليه	حضرت مولانا رحمة الله عليه	حضرت سيد احمد بدوي رحمة الله عليه
حضرت ولي القراني رحمة الله عليه	حضرت مولانا رحمة الله عليه	حضرت مولانا رحمة الله عليه	حضرت مولانا رحمة الله عليه

حضرت مولانا

ما

ما

الصف الاول

اولاد البنات والبنات
بنات الاباء والبنات
ذكورهم واناسهم

والصف الثاني

ابن الاب والابن
ابن الابن والابن
ابن الابن والابن

والصف الثالث

اولاد الاخوات
بنات الاخوات
بنات الاخوات

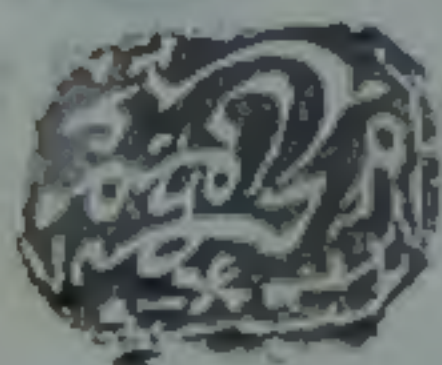
والصف الرابع

والبنات والبنات
والبنات والبنات
والبنات والبنات

وقف

صحيح

سور صار صار
كو جكن احمد صار
جاصع شريفك كنب
خانه سنيه وضع
استخدر لايك
ولا بر صهي
ولا بر صهي
موضع
بالشرط



فصل في
الاوصياء ١

فصل في الایاق
والكتابة والمعا ١٢

فصل في
الاعانة ٢٢

فصل في
الوجمل ٤٥

فصل في
الاقراء ٤٥

فصل في
الابرار ٥٣

فصل في
الشفعة ٥١

فصل في الضمان ٧٣

فصل في
الصكوك والمحاضر ٨

فصل في البيع ١٤

فصل في القرض ٣٣

فصل في الدعوى ٣٦

فصل في
النصل ٤٦

فصل في الهبة ٥٤

فصل في
الاذن والرجوع ٦٠

فصل في
تنفيذ الوصية ١٥

فصل في
النكاح ١١

فصل في
الاجارة ١٩

فصل في الخوالة ٣٥

فصل في
النسابة ٤٣

فصل في
الرهن ٤٩

فصل في
الكفالة ٤١

فصل في المضاربة ٥٥

فصل في
القسمة ٦٣

فصل في
تقديده ٩٧

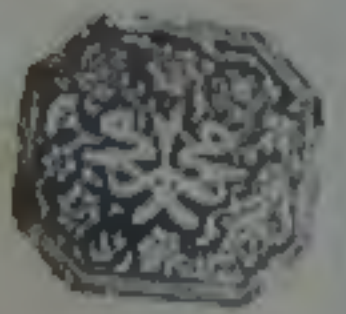
فصل في
الاجماع ١٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

3. T
ar. 21

١٨١٢

اسم الله العظيم
محمد بن عبد الله



اسم الله العظيم
حسن بن علي بن عبد الله

Süleymaniye Kütüphanesi	İzmir	245
Kitap No	Yıl	Kitap No

وقف
وقف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على افضل الانبياء وكرم
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين وتابعيهم وتبع التائبين
وبعد فهذا كتاب ادب الاوصياء الذي جمعت في بلد الله الحرام حيث
ابتليت فيه بقضايا سجانة بفضل الحضام خصوصاً الواقع بين اوصياء اليتام
والضعفاء القاصرين من اليتام والمسؤولين الله العلي العليم العادل ان يتقبله
وينفعه وينفع به القضاة والحكام ما قطعوا المضيق وفصلوا الاحكام
ثم ان كسرت على وصية اثنين وثلاثين فصلاً الاوصياء الفسب اثبات
المحاضر النكاح الاباق والكتابة والاعتاق والولاء البيع الجارية الاعاز
القرض الحوالة الوكالة الدعوى الشهادة الاقرار الصلح الكفالة
الرهون البراء الهبة المضاربة المزارعة الشفعة الادن والحق الفسدة
الاتفاق الضمان تنفيذ الوصية التقدير الاخراج تصرف بعد المخرج
ايضاً الى آخره والله سبحانه وتعالى مستر كل غير وهو على انشاء قد ير
كتاب ادب الاوصياء وصية اعلم وتعلم الله تعالى
انه لا ينبغي لاحد ان يدخل باختياره في الوصاية فانه ذكر القاصي الامام عليه السلام
المؤمناني في فتاواه المشهورة بالظهيرية والقاصي الامام قاضيان في الدنيا
وصاحب الخلافة وصاحب الهداية في مختارات النوازل والحافطة وغيرهم
عنه الامام الثاني العالم الرباني ابي يوسف يعقوب بن ابراهيم النعماني رحمه الله

انه

انه قال الدخول في الوصاية اولاً غلط وثانياً خيانة وثالثاً سرقة وعنه الامام
المجتهد المطلي محمد بن اديسان افق رحمه الله تعالى انه قال لا يدخل في الوصاية
الا احمق او لعمري وقال الحسن رحمه الله تعالى لا ينبغي الوصية في الغمان والخب
ولو كان ذلك العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن سائر الصحابة
وفي الحافطة غم ابي طبع انه قال كنت افقي منذ نصف وعشرين سنة فارتيت
عادل فقال ابن اخيه وقد قيل اتقوا الواووات الوكالة والوصاية و
الوديعة والولاية فلا ينبغي لاحد ان يتقلدها رغبة منه فيها وان كان لا بد
للناس من الاوصياء قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لا بد للناس من
عريف والعرفاء في النار اثم اخرون في النار واجلنا من عتقائهم في النار
وادخلنا الجنة بغير حساب بحرمة سيد البراد **فصل في الاوصياء**
اعلم ان الولاية على الصغار على ذكره الامام الا سيحاني رحمه الله تعالى في
باب المصراة ثم يوسع شرح الطحاوي الى الاب ثم بموته الحق يوصي اليه ثم من
بعد الى وصي الوصي وان نزل فان لم يوص الى اب الى احد فالولاية الى الجد القائم
مقام الاب ثم الى وصيته ولو لم يوص فان لم يوجد احد منهم احد فالى الحاكم
ثم الى من يصبه وصياً ثم الى وصي هذا الوصي وهكذا في اولاد اقوى الاوصياء
ينفذ تصرفاتهم في اموال الصغار في انفسهم مطلقاً وان وردت اموال الاوصال
من غير الوصي الا اذا اضروا اليهم فلا يجوز تصرفهم في ذلك لان الوارث منهم مقيد
بالخيرية والنظر على ما سياتي انشاء الله تعالى وهذا واما اوصياء ذواتهم
من الاعم والاعم والاعم وسائر العصبيات وذوي الارحام فم اضعاف الاوصياء
ليس لهم الا الحفظ وشراء ما لا بد منه للصغير من الطعام والشراب والكسوة
وقبول ما يوجب له كماله لئلا ياتي به ويقتوى ثم ذكر وان كان فلا

فلا يكون لهم الا القيام على مصالح الموصي في التجهيز و انفاذ الوصية وقضاء
 الدين ذكراً شيخ الاسلام خواهر زاده في شرح الاصل وذكر في الخاتمة
 انه لو قال رجل انت وكلي بعد موتي يكون وصية ولو قال انت وصي في
 حيوتي يكون ويكمله لان كلا منهما للغير مقام نفسه فينعقد كل منهما بعبارة
 الاخرى قلت وكذلك لو قال كن وكلي بدل انت وكلي وفي العتابة الوصي
 في الفعل في حياته ويكمل والويل بعد الوفاة وصي حتى لو شهد احدهما انه
 وكله والاخر انه اوصى اليه في حياته تقبل وفي بنية الغنية للعلامة زين
 الدين عبد المؤمن بن رمضان بن محمد الكاظم رحمه الله تعالى جعله وكلاً بعد
 الموت وصاية وجعله وصياً في حياته وكالته وغنله في وكالة الحافظة وفي
 الخاتمة والخلاصة والحافظة ولو قال انت وصي ولم يرد او قال انت
 وصي في مالي او قال سلمت اليك الاولاد بعد موتي او تمهد اولادي بعد موتي
 او هم بامرهم او تم بلوازمهم بعد موتي او لا يجري مجرى هذه الالفاظ يكون
 وصياً وفي الخلاصة واحكام الصغار للشيخ ابى الفتح محمد بن محمود
 الاستو وثبته صاحب الفضول وكذا لو قال في مرضه تيمارد في زندان خود
 مرايس از من او قال غم كارم وانا في زندان بمخود بعد از وفات او قال
 في زندان مرا ضايع مان او قال في زندان مرا استادى كن يكون وصياً
 ومثله في الحافظة وفي الخاتمة امرأة قالت لزوجها المريض الى من تسلم
 اولادي فقال لها الزوج اليك واسمك الى الله تعالى قال نصير نصيره
 المرأة وصياً الاولاد وفيها وفي الخلاصة ولو قال في مرضه اقض ديوني
 ووصاياي فانه يصير وصياً اجماعاً اما لو قال اقض ديوني ولم يرد فانه
 يصير وصياً في جميع احواله عند الامام رضي الله عنه وقال محمد بن محمد

لا يصير

لا يصير وصياً ما لم يضم اليه قوله ونفذ وصاياي لابي حنيفة رضي الله عنه
 ان قضاء الديون بعد الموت من اعمال الوصاية اذ لا يصح الا بها ثم الوصاية
 اذا كانت من الميت لا تقبل التخصيص بنوع من الانواع كقضاء الديون قال
 في الوصاية بعد ذكره ذلك وذلك لان ايصاء الميت نقل ولايته الى الوصي
 وهذه الولاية لا تجري فاذا انتقل في نوع من انواع التصرف في التركة
 ينتقل في كل انواعها فيصير وصياً مطلقاً وفي البنية مريض قال اقض ديني
 واشتر كفتة او نفذ وصاياي صادر وصياً عاماً وفي المنه لرجع للامام شرف
 الدين الاضداري العيني البخاري رحمه الله تعالى اوصى اليه في شيء خاص
 يكون وصياً في كل ماله عند الامام رحمه الله تعالى وقالوا لهما الله تعالى لا يكون
 وصياً فيما اوصى به خاصة وفي الجامع الفقه للامام الزاهد جمال الاسلام
 ابو نصر احمد بن محمد بن عمر العتابي البخاري رحمه الله تعالى ولو اوصى في الدين
 والى اخر في العيان او الى احدهما في نوع والى اخر في نوع اخر صادر كل واحد وصياً
 عاماً وفي الفتاوى السرية الوصي في نوع يعني من الميت يكون وصياً
 في الانواع كلها بخلاف وصي القاذية قلت وسياق تفصيله في فصل البيع
 انشاء الله تعالى وفي الوصاية قال لا يخرج داري وعبدى لا يكون وصياً
 بخلاف لو قال اقض ديني بعد موتي او نفذ وصاياي واشتر كفتة حيث يكون
 وصياً لانه لم يكن في الاول حق للميت اما الثاني ففيه للميت حق فيكون فيه
 نقل الولاية بخلاف الاول وفي جامع الفقه للامام العتابي ولو قال اقض ديني
 واشتر كفتة او نفذ وصاياي صادر وصياً عاماً عند ابى حنيفة وابى يوسف
 رحمهما الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان جمع بين هذه الثلاثة فعام والآ
 فبقية سمي واما بع داري وانفق ولدي وانظر له وقم بامرته فيهما

سبع ولا يكون عاقلة لا تلاحق الميعة في ذلك وكذلك اعط فلان هذه الالف
 بجمع عني وفي الثانية وقفا وى بجمع الدين الخاص عن النوازل الفقيه الى الميت
 رحمه الله تعالى اوصى الى رجل فقال الرجل اقبل فانفذ الوصية ولا اقبل في
 قضاء الديون فاجابه الموصي الى ذلك ان لم يسند الموصي الى غيره
 فالرجل وصي في قضائها ايضا لعدم قبول الوصية التجزية والتخصيص ومثله
 في الولاية وفي هذه الثلاثة ايضا قال المسافر لرفيقه انت وصي في
 شراء الكفر وتحمل متاعى الى الورثة فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصاية
 فان ولد وصيا واعليه ديون قال الامام رحمه الله تعالى هو وصية في كل شيء وفي
 الذخيرة اودع الوكيل بالخضومة من جهة الغايب المال عند احد وان فذو اليد
 خصم لكل من يطلب المال فلا يبرهن ذو اليد على دفع الغايب الى الميت لا يكون
 خصما للمدعى قال وجعله وصيا مختارا للميت في ذلك المدفوع فقط انا على
 قياس قول الامام رحمه الله تعالى فهو وصي له في كل شيء وفي النوازل والثانية اوصى
 الى احد وقال عني شئت اخرج عنها فذلك ذلك ويخرج متى شاء لان هذا
 ليس بتخصيص كيف وقوله متى شئت ينبى عن العموم وفي فتاوى الظهيرية و
 الثانية قال رجل هو وصي فان ادركه الموت ففلا وصي بعد فالوصي الاول
 ولو قال هو وصي لم يبلغ ابني فاذا بلغ ابني فالوصي ابني دون الرجل قال الامام
 الفضل الوصى الرجل ادركه الابن او لم يدرك ولا يجعل الحاكم معه وصيا
 اخر عند الامام رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف والحسن بن زياد اللؤلؤي هما
 الله تعالى هو كما قال وامر ومثله في ادب القاضى المختار وفي الخلاصة عن الخفاف
 قال فلان وصي فاذا بلغ ابني فهو وصي وحده او مع فلان ذلك يكون الى ابنا
 وصيا كما شرط عندها ولا يكون عند الامام قال وهذا بناء على انه اذا اوصى

لوصي

الى وصي فبلغ الصبي لا يكون وصيا عنده اذا بلغ وعندها يكون قلت وظاهر
 هذا يقتضيه كون محمد مع ابو يوسف وفي الكتب الثلاثة الاول وكذلك لو قال
 اوصيت اليه فان لم يقبل ففلا وصي جاز ويكون الثاني وصيا بعدم
 قبول الاول وفيها ايضا وكذلك لو قال فلان وصي فان قدم فلان الغايب
 فالوصي القادم قال ابو يوسف رحمه الله تعالى هو كما قال وقال الامام رحمه الله
 هو الاول قدم الغايب اولا ولا يكون الثاني وصيا مالم ينصب الحاكم وقال الامام
 الفضل اذا قدم الغايب يكون وصيا ويخرج بقدره الاول قالوا وعليه
 الفتوى قال الفضل قال الكرعى ان هذا يعنى الخروج بالقدر قول ابو يوسف
 اما على قول الامام فخما وصيتان في كل الامور وفي السراجية قال فلان وصي
 حتى يقدم فلان ثم الوصاية ثم الى فلان اخر فهو كما قال وفي الولاية
 اوصى الى رجل وشروط انه اذا قدم فلان الغايب يكون هو الوصي فان
 الرجل يخرج عن الوصاية بقدر الغايب لان تعليق الوصية والوصاية
 بالشرط صحيح لانها اثبات الخلافة بعد الموت والتعليق بالشروط يعلق كالتعليق
 والولاية ومثله في البينة قلت وكذا يجوز تاقية الوصاية والوصية قال
 في الولاية اوصى الى وصي بشئ وقال اعطوه بعد موت ابوه فانه يعطى له
 بعد موت ابيه لا قبله والوصاية وصية او تخليف والولاية بتاقيت ولما
 سبحانه وتعالى اعلم وسيجيئ المسئلة في فصل التقييد من النوازل ايضا
 وفي الظهيرية المرغيبانية والثانية ان قدم فلان فهو وصي وان لم يقدم
 ينبغي للقاضى ان ينصب وصيا بعد الموت فاذا قدم هو يخرج المنسوب
 ويكون القادم وصيا ومثله في السراجية وفي المنتع اوصى الى ابن
 له صغير قال بجعل القاضى له وصيا ويجوز اخره ايضا فاذا بلغ ابنه جعله

وصية واخرج الاول ان شاء ولا يكون خارجا الا باخراج القاضي اياه وفي
 الخاتمة اذا ادركه ابني فهو وصي جاز وينبغي للحاكم ان يجعل الوصي متبنا
 مادام الابن صغيرا فاذا ادركه يكون هو الوصي وتبطل وصاية المنسوب
 وفي الخلاصة ايضا الجواز نقله عن الخضاف وفي فتاوى نجم الدين الخاصي
 ان القاضي يجعل غيره وصيا فاذا بلغ الابن لم يكن الابن ان يخرج المنسوب
 الا بامر القاضي ومثله في الخاتمة ايضا فتدبر وفي السراجية والفتاوى
 انه لا يجوز وصاية الابن وفي جامع الفقه قال اوصيت لفلان فان
 ففلان اخرج القاضي الاول بالتمتع واقام غيره مقامه فهو الوصي حتى
 يموت دون فلان الثاني لانه قائم مقام الاول ولا عبرة لموت الاول فان
 لم يخرج القاضي ولكن مات واوصى الى غيره فالوصي فلان وفيه وصي الى
 رجلين وقال فان ماتا ففلان فاخرج القاضي احدهما وضرب غيرهما ثم ماتا
 ففلان والذي نصبه القاضي وصيا وفيه ادعى رجلان صبيا انه ابنه
 فما كالوصيتين فلو مات احدهما تعين الباقي منها لادوية فوصية اولى
 وصي الاول وابنه ولو ماتا معا ولم يعرف من الذي مات اولا فوصيتهما سواء
 وفي الظهيرية والخاتمة اوصى اليه بالعفو عن جرحه قال فخذ رحمه الله تعالى
 لا يكون وصيا في غيره ويروي هذا عن الامام ايضا وعنه رحمه الله انه يكون
 وصيا في جميع اموركم وبه يفتي ذكوة بن نجم الدين الخاصي وفي التوازل والخاتمة
 والخلاصة لو قال لك ما نذرهم على ان يكون وصيا عني او قال له استأمرتك
 بمائة لتنفذ وصاياي فقبل فلان ذلك يكون وصيا والمائة وصية له
 من الثلث ويبطل الشرط والى جرحها بعد الموت وفي الخاصي وهو
 مختار الفقيهين ابى جعفر وابى الثلث وبه يفتي وفي التوازل وهذا ليس

باجارة انها وصية يضمنه بالعمل ان نفذ الوصية استحق المائة والا لا
 وقال نصير رحمه الله تعالى متى اجارة باطلة فلا شيء له وقال الوالي الاجارة
 باطلة والمائة صلبة من الثلث لان بقوله الوصاية وجب العمل عليه بحيث
 لا يمكن الخروج عنها الا باذن الحاكم والاستيجار على هذا لا يجوز قال
 وذكر في بعض المواضع انه لا يعطى له المائة لبطلان الاجارة وفي البنية
 استأجر لا نفاد وصايا لا يجب الجرح ولا اجارة بعد الموت وفي الهداية
 اوصى الى عبد غيره او الى ذمي او فاسق يخاف منه على المال يخرجهم الحاكم
 وان اجاز مولى العبد لما ان له الامتناع بعد الاجارة وكذا في الوالي
 والوجيز للسراجية فيصنع تصرفا تم قبل الاخراج كذا في السراجية والختلة
 والخاتمة وفي جامع العتباتي اختلف في الماشايخ والفتوح النفاذ
 والعهد في العبد على الورثة وفي الهداية وقيل ان الايصاء الى العبد
 الكافر باطل لان الكافر كقوله غير مأمون والعبد مملوك فلا بد ملك
 التصرف فعلى هذا لا يصح تصرفا تم قبل الاخراج وهذا بخلاف الايصاء
 الى المكاتب لانه مالك لبيد فيملك التصرف فيجوز الا اذا عاد الى الرق
 فيكون كالايصاء الى العبد ذكوة في النهاية ومثله في جامع العتباتي وفي
 الوالي انه يجوز الايصاء الى المكاتب لكن الحاكم يخرجهم كالايصاء
 العقود الفاسدة وفي الهداية ونحو ذلك التوازل له ولو اوصى الى عبد
 نفسه فان كانت الورثة كلهم صغار اجاز عند الامام استحقاقا وقال
 لا يجوز كما اذا كانا في الورثة كبير وبه يفتي ومثله في الخلاصة وقيل قول
 محمد بن مضر بن وفي ادب القاضي الخضاف اوصى الى عبد اوصى لغيرهما
 ويجعل مكانهما وصيتا لميت لان العبد مشغول بخدمة مولاه والعتبي

لا يفتدى الى التصرف وهل ينفذ تصرفه قبل الاخراج اما تصرف العبد ينفذ
 واما تصرف البقي فبغير ينفذ وقيل لا وهو الصحيح وهذا بخلاف جعل المصبي
 ويكلا حيث ينفذ تصرفه والفرق ان تصرف الوصي لا ينفذ في انوار العبد
 ولا يمكن الزامها لعل الميت ولا عليه لانها ليسا من اهل لزومها وبدون
 لزومها لا ينفذ التصرف اما في التوكيل فالعبد على الموكل لانه من اهل اللزوم
 عليه لبقاء الذمة المكلفة قال ولو اعنت العبد او بلغ البقي قبل الاخراج
 فالعبد وصي وفاقا اما البقي فقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يكون وصيا
 وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون وصيا وقيل فيه في حنيفة رحمه الله تعالى
 روايتان وتام المسئلة في جامع الصفاد للاسفة وثبت في الخاتمة لانه
 يجوز الايصاء الى البقي والمعتق والمجنون المطبق افاقا بعد الايصاء اولا
 فلو تصرف البقي قبل اخراج الحاكم اياه في نفاذ تصرفه اختلف المتأخر
 والصحيح عدم النفاذ لان النفاذ لا يعرف في التزم العهد للبقي وهو ليس
 من اهل لزوم العهد ويجوز توكيله بلزوم العهد للموكل وهذا لا يمكن ان
 ذمة الموصي بالموت وفي احكام الصفاد ولو اوصى الى بقي فبلغ قبل الاخراج
 قال الامام رحمه الله تعالى لا يبق وصيا وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى بقاء
 في الخلاصة قال في الاحكام قيل ويروي عن الامام مثل قول ابو يوسف ايضا
 رحمه الله وهذا بخلاف العبد يوصى اليه فيعتق قبل الاخراج حيث يكون وصيا
 بالاجماع لانه من اهل لزوم العهد لكن منه المملوكة وقد زال قبل الانالة
 فلا يزال وفي الخاتمة والخاتمة ولو اوصى الى حر في اومرته فاسلم يكون وصيا
 لزوال المنافع وفيها وفي الحافظة ولو اوصى الى محمد ود تاجا واعني جاز ذوقا
 وكذا الوصي المستأمن او الذمي الى المسلم كذا اذا اوصى الى امرأة لان الكل

من اهل الولاية كذا في الوالدية وفي النوازل مريض اوصى الى رجل ثم برئ و
 عاش سنين ثم مرض فقبل له اما ان توفى فسوف حتى مات ولم يوص فان لم يقل
 في وصيته الاولى ان ماتت مرضي هذا ولم يقل كذا من اذينا بيماري بيمر ام
 لم يقل كذا من اذينا بيماري مريض ايد فالوصي الاول على وصاية ان شهد بها عدد
 ثم لم يوص لم المريض وان كان قال ذلك تبطل الوصية الاولى بالبرء ومثله
 في شرح الطحاوي والخاتمة وفي مختارات النوازل قال اوصيت الى فلان ان
 حدث لي حادث الموت في مرضي هذا ثم برئ منه بطلت الوصية وفي نهج العقيلة
 قال في مرضه ان مات مرضي هذا او في سفره هذا فانت وصي فوات في غير
 ذلك الوجه لم يكن وصيا وفي المنتقى قال له ان مات فادفع ما عندك من
 وديعتي الى فلان وهو ابنه وله وادى اخو لم يكن وصيا له ثم ان دفعها اليه
 فهلك عند ضم حقة الوارث ولو كان فلان اجنبيا فادفع وهكذا في الكل
 واعلم ان القبول من الوصي لا يتم في انقضاء الوصاية حتى لو قال
 في وجه الموصي لا قبل تبطل الوصاية لانه لما ردت في وجهه فقد ارتدت الا بطل
 فاذا قبل بعد ذلك يكون قبولا وليس هناك وصية فلا يصح في الوالدية
 وعلى عكس ما قلنا لو قبل في وجه الموصي ورد بعد موت الموصي لم يصح ردة
 لان الوصاية صححت بالقبول فلا يخرج عنها الا يعلم الموصي لان الموصي
 قد اعتمد على قبوله فلو صح ردة بغير علم لتصرفه بغيره عليه فصار
 اما لو علم لتد ادك بالايصاء الى الغير فلا يكون غاز الموصي ومثله في
 الهداية وغيره وقد علم بذلك ان معنى قولهم لا يصح ردة في غير وجه الموصي
 انه لا يصح بغير علم وقد نص عليه في الخاتمة ايضا وفي الهداية ولو سكنت
 في وجهه فله القبول في حياة الموصي وبعد مماته وله الرد ايضا فلو قبل

لم يكن له ان يرد ذلك لتعلق حق الموصي ولو رد بعد موته او في حياته لكن
 مات الموصي قبل وصول الخبر اليه فان لم يخرج الحاكم يرد ذلك يكون
 له القبول اما لو اخرج لا يكون وصيا بالتصديق القاضى قلت فيكون وصي
 الميت قال الولو الجي اما الاول فلا توجوب الوصية عند الموت فيعتبر القبول
 والتردد بعد ولا يلزم في ذلك مجلس الحاكم فانه امتناع وليس بخروج واما
 الثاني فقد اختلف المشايخ في تخرجه فمنهم من قال لان الرد بدون علم
 الموصي صحيح عند البعض متى اخرج الحاكم عن الوصاية يكون قضا في فضل جهته
 فيه فينقذ فلا يكون له القبول بعد كذا ينسخ الحكم ومنهم من قال ان الوصاية
 لو صحت بقبوله بعد الرد يكون للقاضي اخرجها واذا اخرجها بغير اخرجها
 فهذا اولى وفي جامع العتبات وروى انه اذا وصى الى ابنه الصغير فبلغ كونه
 وصيا وفي الثانية والخامسة ولو وصى الى جري فاسلم يكون وصيا ولو قال
 المانع وفيها وفي الحافضة ولو وصى الى محمد ود تائب او ونحوه جاز
 وفاقا كذا لو وصى الى امرأة لان الكل من اهل الولاية كذا في الولو الجية
 وفي التوارث مريض وصى الى رجل ثم برئ وعاش سيدا ثم مرض فقبل له ما
 توصى فسوف حتى مات ولم يوص فان لم يقبل في وصيته الاولى ان مات ثم
 مرض هذا او لم يقبل الحكم ازين بيماري ثم ايد فاقوصى الاول على وصايته
 ان شهد بها عدول ثم لم يوصى ثم المريض وان كان قال ذلك فقد بطلت
 الوصية الاولى بالبرء ومثله في شرح الطحاوي والثانية وفي منهاج التريفي
 اوصى فقبل في وجه الموصي لزمته واما ردّها فان كان في وجه الموصي فموت
 والا لا وان لم يقبل حتى مات الموصي فقال لا اقبل ثم قال اقبل فله ذلك ان
 لم يخرج القاضى من الايصاء فان اخرج بعد قوله ذلك فقد خرج وان لم

يقبل

يقبل حتى مات الموصي فباع شيئا من تركته فقد لزمته الوصاية وفي جامع الفقه
 للعتابي قال الوصى لا اقبل ثم قبل فان كان الرد في وجه الموصي لم يخرج
 قبوله بعد ذلك وان ردّه في غيره وجهه في حياته او بعد موته ثم قبل جاز
 ما لم يخرج القاضى وهو الصحيح وفي البنية رد الوصاية في وجه الموصي رد وفي
 غيره لا ما لم يخرج القاضى وفي الثانية قبلها في وجه المريض فلما غاب عنه
 قال المريض اشهدوا اني قد اخرجته عن الوصاية ثم خرج عند الامام رحمه الله
 رواه عنه الحسن وفيها وفي الولو الجية ردّها في وجه المريض فقال له المريض
 ما كنت اظن انك تود ايضا في ايدك فقال له قبلت يكون وصيا قال العتابي
 فكان جعل ردّه في المجلس موقوف او جعل هذا ايضا مستندا فانصرف
 القبول اليه وفي الوجيز والخلاصة ان الا رسال والكتاب كالمثاقبة والخطا
 وفي الولو الجية ادسل المريض الى الوصى رسولا بالوصاية او كتب اليه كتابا
 فردّها الوصى ان وصل ردّه الى الوصى وعلم به صح الرد حتى لو رضى بها بعد ذلك
 لا يجوز لان هذا الرد كالرد في وجهه اما اذا لم يصل الخبر الى الوصى قبل موته
 فله القبول بعد لان الايجاب قائم بعد فير قبض قوله بالايجاب فينقذ الا
 ان يخرج الحاكم قبل قوله فيبطل لبطان الايجاب وفيها وفي الثانية وقد يكون
 القبول بالفعل كشرء الكفن الميت والطعام والكسوة للصغير وتنفيذ الوصية
 وقضاء الدين فلا يشترط فيه العلم بالايصاء لان بثوته ضمنى لكونه لا قضا
 يصح فعله الا ان لم لعقله وكذا لو باع شيئا من التركة وهو لا يعلم الايصاء اليه
 وفي منهاج التريفي وان لم يعلم الموصى اليه حتى باع شيئا من التركة صح ولم
 يكن له بعد ذلك رد الوصية وفي القينة للزاهد في عرض متاعا من التركة
 الى السبع بعد علمه بالايصاء اليه ينبغي ان يكون ذلك قبولا منه للوصاية

فصل في النصب أعلم أنه إذا لم يكن الميت وصي مختار فعلى القاضي ان ينصب له وصيًا فطريقة نصبه على ما ذكر في فتاوى رشيد الدين الوزار ان يشهد اثنان عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيًا فنصب بعدة الحاكم لانه انما يملك النصب إذا لم يكن ثمة وصي من جهة الميت وفي الظهيرية ان الصحيح اشتراط حضور البقية عند القاضي في نصب الوصي لزوم الاشارة اليه وفي الاقضية ومن شايخ زماننا من انهم الى لزوم حضرة البقية وقال ارايت لو كان البقية في المهد يلزم احضار المهد في مجلس القضاء لا شركة في بعدة ثم قال صاحب الاقضية والاشترط اقربا الى المتوفى اشبه بالفقهاء قلت وفي فتاوى رشيد الدين ما يدل على ان الشرط علم القاضي بوجود الصغير لاحضرة عندك وفي مبسوط شمس الأئمة الحلواني لا يشترط في صحة نصب الوصي كون اليتيم او التركة في ولاية قلت فكيف بحضرة قال وقد قيل يشترط فيها كون الاول في ولاية لا الثاني وقيل بالعكس وهو قول القاضي ركن الاسلام على السعدى حتى قال لو كان بعض التركة في ولاية لا يصير منصوبه وصيًا فيها ليس في ولاية وذكر رشيد الدين في فتاواه اذا كان اليتيم بخاري لم يجز لقاضي سمرقند ان ينصب له الوصي قلت وهذا يؤيد القول الاول وفي جامع الفقه للفتاوى لوجعل قاضي البلد وصيًا لبلد آخر قبله فقبل جاز وفي النوازل والحائنة والخلاصة انه اذا جاءت الورثة او الغرأ الى الحاكم وقالوا ان فلانا مات ولم يجعل وصيًا والحاكم لا يعلم ذلك يقول لهم الحاكم ان كنتم صادقين فقد جعلت فلانا وصيًا فيصير وصيًا ان صدقوا وفي الخلاصة لو قال الحاكم لرجل جعلتك وصيًا في تركة فلان فلا يكون وصيًا لان الحاكم بمنزلة المالك واذا قل المالك يكون وصيًا كذا هذا وفيها ايضا

إذا نصب

إذا نصبه القاضي وصيًا في القرى مع وقال الحلواني للقاضي نصب الوصي في ثلثة مواضع اذا كان في التركة دين او كان فيها وصية او كان في الورثة صغير فينصبه للقضاء او التنفيذ وحفظ الصغير نفسه او ماله وفي وصايا الجامع الكبير القاضي ينصب الوصي لتنفيذ الوصية قالوا ولا يوجد لهذا دواية الا فيه التمسك وفي فتاوى رشيد الدين مات وله على اخيه جاز للقاضي نصب الوصي لاجل الصغير والكبير الغائب لان القاضي ولا يتر النصب لاجل الكبير صيانة له لحقه في التركة وفي الخلاصة ولا يوجد الوارد عينا في مشايخ من موزن بعد موت مودته او على العكس فان القاضي ينصب فيها وصيًا للرد بالغيب وفي الحاشية قال الوارد الكبير لا يصح الدين من مالي ولا من ثمن التركة بل لا يتم التركة لا من غير نصب القاضي من يتولى بينها و قضاء الدين من الثمن ولا يلتفت الى قول الوارد وفي النوازل والخلاصة لو كان مبنذرا متلفا مال ابنه الصغير فالحق في نصبه وصيًا يزرع مال الابن عمنه ويحفظه وفي ادب القاضي المختار ادعى ذنبنا في تركة والوردية بكار في بلد منقطع عن بلد موت المودث بحيث لا يصل العمر ولا الحي عنه فالقاضي ينصب وصيًا للقضاء ولا يتوقف الى الحي الورثة اما لو لم يكن بلدهم منقطعاً يتوقف ولا ينصب قلت وينبغي ان يكون له النصب فيما اذا لم يعلم بلدهم ايضا لانه منقطع حكمه وسيتا في بعض الفصول مواد اخر يكون له فيه النصب ايضا وفي الخلاصة وينصب عن المفقود فيحفظ له ماله ويطلب من غايته حقه ولا ينصب عن الغائب في الذخيرة والمدينة المفقود ثانيا في قدم الوصي عن غير الوصي الى القطر لغاقر الترميم بالدين والموت وانكر وصاية ذلك المذموم وعمر غم البينة فانه شاء القاضي نصبه وصيًا ومثله في الغنية والبينة وفي الخلاصة ولا

بأن وجد عينا فيما يشاء المورث في حياته من الوارد

الا عدلاً أميناً كافياً ولا ينبغي غيماً لا يعرف ويعرف عدالة بخبر الواحد
فصل في الاثبات ذكر في الاقضية انه لا يثبت الوصاية الا على الخضم
والخضم فيه الموصوله ومذيون الميت والدائن الغريم ولو ثبت دينه باقرار
الوارث والوارث الكبير وكذا اثبات الدين والوصية وهذا قول الخلفاء
وذكر بعض المشايخ ان الدائن لا يكون خصماً في كل ما ذكر وفي دعوى الخلاصة
عن ادب القاضى للخصم رحمه الله تعالى ان الخضم في اثبات الدين والحقوق
على الميت الورثة والوصى لا الغريم والمديون فلو برهن على واحد تم ذكر
فان كان عدلاً كافياً قضى له بها وان عرف بالفسق والخيانة لا يلتفت الى
دعواه ولا ينصبه لانه يعمل الخاين الجاني فكيف ينصبه وان كان ضعيف
الراى وقليل التبصر في التصرف نصبه وفهم اليه مشرفاً كافياً كما اذا اتهم
بالتخيانة ذكره في الخلاصة وقال ايضا وانما يقع دعوى الوصاية اذا كان
اهلاً لها اما اذ لم يكن بان كان عبداً وصيتاً او مجنوناً فلا يقع منه دعوى
الوصاية وفي المنيعة لا تقبل البيينة على الوصاية الا على خضم وادى وتمن
لميت قبله حق اوله قبل الميت حق وفي العتائية وفي دعوى الوصاية ^{بالتصغير}
لا بد ان يقول انه وصى في جهة ايده او امره او القاضى وفي الخلاصة عن الزيادة
او الفينة فاذا حكم القاضى بها على وارث او غريم فعليه وجوه وادى
اخر او غريم غير لا يعيد عليه البيينة وفي المختلفات القديمة المشايخ اقر
المديون او مودع الميت لشخص بالوصاية لا ينصبه الحاكم ولا يامرها بتسليمها
في ايديهما الى المقر له ومثله في الخلاصة قال في المختلفات لانه لو امر به لكان
احراً ذلك نصباله في الوصاية فيكون وصياً في جميع ما للميت ولعل للميت
وصياً مختاراً وايضا يكون احراً بالدفع اسقاط الحق للميت باقرار الغير لان

احراً بوجوب برأه ذمته بالدفع الى الميت فلا يجوز وفي الخلاصة عن ادب القاضى
للخصم ان ادعى على رجل انه وصى فلان الميت وانكر المدعى عليه الوصاية لا
يخلف الوصى لان قبولها ليس بلازم عليه حتى يخلف بقر او ينكل الا ترى انه لو اقر
بإيصاء الميت اليه ولم يقبل يكون له ذلك فلا يكون وصياً وفي العتائية
ولو اقام الابن بيينة انه وصى كان وصياً ولا يبين على الوصى ان انكر الوصاية
وفي الخلاصة والمحافظة انه لا يجبر وصى امتنع عن التصرف في امور الوصاية
وفي الخلاصة عن ادب القاضى للخصم ان ادعى انه وصى فلان فلان الميت
وان على هذا الرجل للميت درهم واقام بيينة على الوصاية والمال جميعاً وتعدلت
البيينة قال الامام رحمه الله تعالى يقضى بالوصاية ثم يامر باعادة البيينة على
المال وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى تقبل فيهما معاً ويقضى بالوصاية اولاً
ثم بالمال وقال محمد رحمه الله تعالى تقبل فيهما معاً ويقضى بهما معاً قال ولو اقام
البيينة على الوصاية تقبل ان تعدل اقام اخرى على الدين او اقامها بعد
التعديل قبل القضاء فهو على هذا الخلاف ايضا قال وذكر في الزيادة
ان القياس عدم قبول بيينة المال وان قبوله هو الاستحسان ولم يذكر
فيه الخلاف وفيها عن ادب القاضى ايضا ما في وعليه دين للقاضي وغيره
فاقام رجل بيينة على الوصاية فان قضى القاضي اولاً بالوصاية ثم بالدين
جاز واما لو عكس لم يجز فلو دفع كل من الحكيم الى قاض اخر يفضي الاول
يبطل العكس وكذا لو كان الدين لم لا تقبل شهادته له وكذا لو ادعى
الوصى الوصاية بان نصبه للقاضي وصياً في تركته فانه لو نصبه ثم قضى
بالدين الذي له عليه جاز ولو قضى بالدين ثم نصبه لم يجز وفيها في كتاب
التعوى ولو اقام الوصى بيينة على ان فلان ابن فلان الميت اوصى اليه

والى فلان بن فلان الغائب قال الامام رحمه الله تعالى يقضي بوصايتها وقال
 ابو يوسف رحمه الله تعالى يقضي بوصاية الحاضر فقط حتى لو جاء الغائب طلبه
 الوصاية بلومه اعاداة البينة ومعه مع الامام رحمه الله تعالى قال وذلك
 لان احد الوصيتين ينفرد عند بالتصديق خلافا لما فيكون الحكم على
 الحاضر محكما على الغائب ضرورة خلافه والله سبحانه وتعالى اعلم
فصل في الصكوك والمحاضر ذكر في الخلاصة عن فتاوى اهل السرقة
 وفي الفضول والاحكام الصغار للاسترواقين ان الحاكم اذا نصب وصيا قال
 ان يكتب في محضر جهة الوصاية وكونه ممن له ولاية النصب قلت كون الميت
 لم يوص الى احد او ان تختار فاسق او ليس باهل الوصاية او عاجز عن القيام
 بامور الوصاية وذلك لان احكام الاوصياء في التصرفات تختلف وايضا
 قد لا يكون القاضي ما ذونا له في النصب والانا به وقد ينصبه بلا علم منه
 بنصب الميت فلا يخرج به التمسك في الوصاية بل لا يملك النصب مع وجوده
 ولو كان ما ذونا له بالنصب على ما ذكره الاسترواقين في احكام الصغار عن
 القاضي رشيد الدين الوتار الا بسبب موجب العمل والنصب في حياته
 او محرم ثم لكل من هذين السببين حكم على حدة فلا بد من ذكر ما ذكرناه
 في المحضر حتى تنفع الاحتمالات ولا تكون خلافا في المحضر بوجوب الردة عنده
 وروده وفي فتاوى رشيد الدين وفي دعوى الوصي جهة القاضي
 لابد ان يذكر انه وصي جهة الحاكم اذا لم يكن في التركة وصي جهة الميت
 لانه اذا كان وصيا جهة الميت لا يملك القاضي نصب وصي اخر غير سبب
 موجب للعمل وفي الخلاصة عن فتاوى اهل السرقة ايضا لا يلزم تسمية للقاضي
 المولى وذكره في المحضر حتى لو كتب وهو وصي جهة الحاكم في احكام المسلمين

له نصب

له نصب الوصي نصبه لكون الميت لم يوص الى احد كلف وكذا لو قال انه وصي جهة
 الحاكم او جهة الشرع لانه يعلم منه جهة الوصاية في الجدة وكذا القاضي لان
 التاريخ الذي في ذيل الصك يعرف القاضي الذي في ذلك ان كان اما لو
 لم يذكر احد من الامور يكون الحال مجهولا بالمرء فلا يصح وفي جامع الصغار
 ولو وصي الوصي ديننا على الميت واراد من الدايين كتاب البراءة للميت فان
 الدايين يكتب فيه ان قبضت جميع مالي على الميت وهذا بخلاف لو قبض
 الوصي ديننا للميت واراد المديون منه كتاب البراءة فانه لا يكتب فيه
 استوفيت جميع مالي على الميت عليه بل يكتب فيه قبضت من فلان بن فلان كذا كذا
 درهما والفرق ان الدايين في قوله قبضت جميع مالي مقر على نفسه فيعتبر الوصي
 في قوله استوفيت جميع مالي على الميت مقر على الميت والفرق على الغير لا يعتبر اما
 اذا قال قبضت منه كذا يكون مقر على نفسه بالادخل منه فيعتبر ثم هو
 بالاعطاء له يكون برئ من الدايين وفي المنهاج واذا كتب كتاب الشراء
 على وصي كتب كتاب الوصية على حرق وكتاب الشراء على حدة ومثله في
 الهداية وفي احكام الصغار ودد محضر في دعوى الوصي كتب فيه وهو
 الوصي جهة الشرع وهم فلان وفلان وفلان ولم يذكر انهم والتركة
 في ولايته قالوا هو مختل عند البعض لان كلامه ايتام والتركة اذ لم
 يكن في ولايته لم يحرم نصبه ذلك وعندنا اذ لم يكن احدهما في ولايته لا
 يجوز النصب على ما ذكرناه في فصل النصب فلا يحكم بعقبة ما بقي فيه هذا
 الاحتمال قلت وان صحح انه ليس بمختل فان كون احدهما او كلاهما في
 ولايته ليس بشرط على ما ذكرناه الامام الخواص بل اللازم علم القاضي بوجوب
 البتيم على ما نقلناه في فتاوى رشيد الدين بل يكفيه ظنه به

الأيدي إلى ما تمخ التوازل من أن قوله ان كنتم صادقين فقد جعلته صبيها
 نصيبا من صدقوا والله سبحانه وتعالى أعلم وفي الخلاصة ورد محضر في دعوى
 الوصي ديناً للوصي مطلقاً والمحلل فيه من حيث انه لم يبين سبب الدين له
 فانه قد يكون بالادب فيلزم فيه من ذكر البشهاد على موت الاب وعلى
 ايضاً انه الى هذا ومثله في الذخيرة قال احكام القضاة في هذا المحضر انه
 رد بانه لم يذكر السبب ولا بد من بيان الاحتمال وقوع الدين في ذميمة وقت
 القسمة فلا يقع القسمة وبان الشهود لم يشهدوا على موت الابي الاضواء
 الى هذا المدعى ولا بد من ذلك قلت والعلة الاولى ليست بعلة لانه
 مجرد احتمال وسبب ان لا يمنع الصحة في الفصولين ومع حيث انه
 لم يبين انه لم يكن للميت وارث غيره فانه لو كان له وارث اخر بصير الدين
 له بالقسمة وقسمة الدين بالاملة وفي الفصولين محضر في دعوى الزوجة الميراث
 على الوصي ودعواه كتب فيه انها صالحة مع نصيبها ومن كل الدعاوى وانها
 قبضت بدل الصلح فودع من حيث انه لم يبين التركة وعسى ان يكون فيها دين فلا
 يقع الصلح ما لم يستثن الدين في الصلح وان لم يكن فيها دين فليس ان يوجبها
 نقد مجازس للبدل يصيبها منه بالميراث قد رد البدل واكثر فلا يجوز الصلح
 وان لم يجازس فليس انها لم تقبض البدل في المجلس فيكون فيه ربوا النسبة
 فلا يجوز الصلح ففيه خلل من هذه الوجوه انما قال لكن قال الفقيه ابو جعفر
 لا خلل في هذه المحضر فان هذا الصلح جائز فانه كما يجوز ان يكون ما ذكر
 من الاحتمالات لكن يجوز ان لا يكون ايضاً فاذكر كله وهم وبالمعنى لا يمكن
 ابطال الصلح قلت فقد علم من هذا ان مجرد الاحتمال لا يمنع صحة المحضر
 ولا يكون خلافاً فيه كما يقتضيه اطلاقاتهم بل انما يمنع اذا لم يلزم من اعتباره

ابطال عقد صدق العاقل فان دهم المحضر الاحتياط ولا يلزم من بطلان
 بطلان الحكم الذي فيه فان الاحكام لا تستلزم المحاضر فكم من حكم
 لا يكتب فيه كتاب والله سبحانه وتعالى أعلم وفي الخلاصة محضر في دعوى الوصي
 المحمد ووجهه الادب كتب فيه رجل مات وترك بنتين وابناً صغيراً
 ومحمد وادباعتا البنتان المحمد ود وغابتا فقال قيم الصغيرين في مجلس
 الحكم ان المحمد ود وقف ثم ادعى انه ملك الصغيرين فظن ان المحضر مردود
 من حيث ان الوصي ناقض في دعواه لكنه ليس بمردود فان دعوى الملكية
 لها بعد اقراة بالوقفية صحيحة لان اقراة مردود لكونه اقراة على الغير
 فلا يكون بين الدعوتين تناقضاً مانعاً لقبول المثار منها ولهذا الدعوى
 وجهان اخران احدهما ان ينصب الحاكم وصياً آخر يدعى الملكية والثاني
 ان يتبعها من بلغ منها او يدعيها معاً بعد البلوغ وفيها وفي الفصولين
 محضر في دعوى القيم محمد ود البقي كتب فيه انه ادعى فلان القيم المأذون
 له من جهة الحكم بالدعوى في امر فلان بن فلان البقي واقاعة البينة على
 رجل بان محمد ود كذا في يده ملك للصغير فلان ذلك وهو في يده بلا
 شرعي فواجب عليه قصر يده عن المحمد ود وتسليمها الى القيم قال فالحلل فيه من
 حيث انه لم يذكر فيه ان قبض المحمد ود بامر مبتدأ من جهة الحكم وذلك
 لان القيم كالوكيل والوكيل بالخصومة وان كان يملك القبض عند الالة
 لكن الفتوى على انه لا يملك كما هو مذهب زفر رحمه الله تعالى فلا بد من ذكر
 الاذن به او يقول اولاً المأذون له بالخصومة والقبض وهذا في وصي
 القاض كما هو الوضع اما وصي الاب فيه ملك القبض بلا خلاف فلا يلزم فيه ذكر
 وفي الفصولين وفيه خلل اخر وهو انه لم يذكر ان الاذن من هذا القاضي

فانه لو كان الاذن من غيره لا بد من ذكر اثبات الاذن عند هذا القاف
حتى يمكن له سماع خصومته وفيها محض في دعوى الدار كتيبه وقد
اشترى الوصي للوصي وقد استولى عليه ظالم فرد المحضر من حيث انه
لم يذكر فيه النعم ولا بد منه لجواز ان لا يكون ما لا يصح الشراء ومن
حيث انه لم يذكر كون النعم مثل المبيع وقت العقد ولا بد منه في
فتح العقد حتى لو ذكر انه قد اشترى النعم معلوم هو مثل قيمة الدار
لا يصح ما لم يقل وقت العقد وفي الخلاصة محض في دعوى المير كتيبه احرارة
ادعت ميرها على فلان بن فلان وهو قيم في تركه الشخص المستحق ايكن بن
عبد الله الحاقاني من جهة الشرع ثابت القوامة فالحلل فيه من حيث ان الزوج
ابناء هذا ان كان فلان الحاقاني فخصمه الحاقان نعم بعدا ورتبة فان
كانوا اجداد الاصح نصب القيم عنهم وان كانوا اصغارا فهو ايضا مختل عند البعض
من حيث انه لم يذكر كون الاولاد الصغار في ولاية حتى يصح نصب القيم عنهم
وان كان الزوج خرا فهو مختل ايضا من حيث انه لم يذكر فيه انه خرا الاصل
او معتق الحاقاني فان كان خرا الاصل فلا يصح النصب لان ماله بيت المال
وان كان معتقا فخلله من جهة انه لم يذكر فيه انه هل له عصبة من النسب او لا
وفيها ايضا محض في ايجار الوصي ضيعة للعبه كتب فيه انه اجر فلان الوصي
ضيعة فلان بن فلان اليتم فلان بن فلان الى عمر سنين الخمسة الآف
درهم وباع اشجارها بالف درهم قال فالحلل فيه من حيث انه لم يذكر ان
الاجرة هل هو اجر المثل وقت العقد فان الاجارة الطويلة اذا كان يفاضل
الغبى لا يجوز نعم اذا بطلت الاجارة في العصة يبطل بيع الاشجار ايضا
لان جواز هذا البيع انما هو بالتبعية الارض فاذا بطل فيه يبطل فيها ايضا

قلت

قلت ومن جهة انه لم يستثن في المسجد ان كان فيها مسجد والله سبحانه اعلم
واعلم ان اكثر ما ذكره المحاضر المردودة يكن تصويرها في الوصي لكننا
اكتفينا منها بهذا القدر فان شئت الاطلاع عليها فليكن بطاعة المحيط
والخير والخلاصة والفصولين فان فيها موضع بيانها واخذ منها
والله تعالى اعلم بالصواب **فصل في النكاح** ذكر في فتاوى القاضى طبريزي
ان الوصي لا يملك نكاح الصغير والصغيرة وان اوصى اليه الاب ذلك لان
بالموت تنقطع ولاية الاب عن الصغار والوصاية بنوها بعد الموت فلا ينفذ
ايضا وكذا به اليه وروى هشام عن الامام رحمه الله تعالى انه لو اوصى اليه جاز
النكاح وفي الذخيرة البرهانية ولو كان الوصي وليا فزوج الصغير او
الصغيرة فلما الخيار اذا بلغا ويحمل في النكاح الغبن اليسير في المهر فانه
ذكر في الذخيرة ان الزيادة والنقص بحيث يتغلب فيه الناس جاز في
جميع الاولياء بالاتفاق اما لو كان بحيث لا يتغلب فيه الناس لا يجوز نكاحهم
حتى لو اجاز بعد البلوغ لا يعمل في اجازتهم هذا في غير الاب والجد اما فيما
فانه يصح منها الخط والزيادة عند الامم وقال لا يجوز قال في الذخيرة
ولم يثبت محمد رحمه الله تعالى في الاصل انه لا يجوز النكاح او لا يجوز التسمية
مذكور هشام عن محمد ان النكاح يجوز وكذا روى الحسن بن زياد عن ابى
يوسف جواز ذه وفساد التسمية وفي الجامع الصغير عنهما ان النكاح لا يجوز
وفي الجامع الاصغر اختلاف المتأخرين على قولها فبعضهم على انه يجوز
النكاح ويبطل الخط والزيادة وبعضهم على ان اصل النكاح فاسد
وهو الصحيح وفي النهاية ان العقد فاسد في روايته عنهما وموقوف على
اجل ذه الصغير بعد البلوغ في اخرى قال وهم الى يوسف انه قال يفسد العقد

ويقع النكاح بمهر المثل قلت وهذا هو رواية الحسن عنه وفي نوادر بشر
 عن أبي يوسف ان الوصي تزويج امة الصغيرة بعبد الصغير ومثله الاب
 وفي مسند ابى اليسر ان الجواز هو القياس واما في الاستحسان فلا يجوز
 وفيه ايضا ان الوصي يملك النكاح امة اليتم ولا يملك تزويج عبدة ومثله
 الاب والقاضي والاصل فيه ان م يملك اعتناق العبد يملك تزويجه وم لا
 فلا لان التزويج تعقيب بلا بدل فيعتبر بالاعتناق الذي كاهو تفويت الرق
 واذا لم يبدل قلت لان التعقيب تفويت البعض والجزء يعتبر بالكل نعم
 هؤلاء لا يملكون اعتقاده فلا يكون تزويجه وهذا بخلاف تزويج الامة
 لان من باب التجارة على ما بيننا في بابه وفي ان امل الوصي يملك التزويج بامة
 الصغيرة ذكوة في احكام الصغار وفي العتبات ولا يملك الوصي والاب و
 القاضي تزويج عبد الصغير لانه ليس بتجارة ولا كسب فاما الامة فيملكون
 تزويجها ولو زوج الاب عبد الصغير امة له جاز ولا يجب المهر وفي الخاتمة
 لكل من الاب والوصي تزويج امة الصغيرة والصغيرة وليس لكل منهما تزويج
 عبد كل منهما ولا تزويج امة كل منهما عبد كل منهما استحسانا الذي رواه
 عن ابى يوسف رحمه الله تعالى ومثله في الغنية وذكر في ان امل ان الوصي
 يملك التزويج بامة الصغيرة في الاولوية اوصى بعقن امة بعد ان تحزم
 لبننة كذا سنة فاداد الوصي ان يتزوجها ليس له ذلك لانها باقية على ملك
 مولاهما الى محي وقت تنفيذ الوصية فلا حيلة له في التزويج بها ومثله
 في التوازل وفيها انه ليس له ان يزوجهما غيرهما ايضا لانها مملوكة على ما
 الى انفاذ عتقها قلت واذا نفذ عتقها بحضرة تلك المدة لا يبقى عليها ولاية
 الجبر لاحد فلا يكون الوصي حيلة في التزويج والتزويج بها اصلا وفي الجبلة

والزخيرة

والزخيرة والخاتمة زوجت الامة بنهرها الصغيرة وقبضت مهرها ان
 كانت وصيها لم يكن للبننة مطالبة الزوج بالمهر عند البلوغ لان المدفع
 الى الوصي يدور ذمته اما لو لم يكن وصيها تكون لها المطالبة بعد البلوغ
 لان الامة في حق المهر اجنبية عن البننة التي ترى انه ليس له التصرف في مالها
 فتأخذ مهرها من الزوج وهو يرجع به على الامة ومثل الوصي الاب والجدة
 والقاضي وفي الزخيرة ضم الوصي المهر من الصغير واداه من مال نفسه
 يرجع به في مال الصغير شرط الرجوع به عند الاداء او لم يشترط اما الاب فلا
 يرجع به مالم يشهد عند الاداء انه يؤذيه ليرجع به استحسانا والفرق ان
 العادة في الالباء والاقهار تحمل الديون عن ابنائهم الصغار ولو في الشفقة
 اما الاوصياء واما عدا الاولياء فلا عادة فيهم ولا شفقة لهم الا ترى انه
 يشترط في تصرفهم النظر في حجرهم من الاطفال هذا اذا كان الضمان و
 الاداء حال صحة الاب في صغر الابن اما اذا ضمن في الموضع او اذى فيه او كان
 كلاهما فم لم يقع الضمان فاذا اخذت المرأة من ماله بعد موته لم يكن متبرعا
 بل يحسب من ميراث الابن عند الطرفين وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى
 هو متبرع لا يرجع هو ولا وثنه بعد موته على الابن بشئ وفي فتاوى
 رشيد الدين ماتت عم زوج واولاد صغار وعلى الزوج المهر فان اقر
 الزوج بالمهر لم يؤخذ منه لان الاب يملك حفظ مال صغيرة وان انكر يثبت
 القاضي وصيها فيثبت عليه المهر ويؤخذ منه ويدفع الى الوصي فانه بانكاره
 يظهر خيانتة وعند ظهور الخيانة يكون للقاضي ولاية دفع مال الصغير الى
 وصي غيره وقال في احكام الصغار رايت في بعض المواضع ان الوصي اذا
 زوج امرأة للصغيرة المطالبة بالمهر هو الوصي ضم بصريح القول او لم يضمن

وانه اذى المهر من مال نفسه ويرجع في مال الصغير وفي جامع القاضى الى جعفر
 الاستروشنى زوجت صبيته من صبي فادركت قبل بلوغه فاخذت
 الفرقه فالحاكم لا يفرق بينهما الا بحضرة الخصم من جانبيه من الابا وصبيته فان
 لم يكونا فالحجة او وصيته خصم فان لم يوجد احدهما ينصب القاضى وصييا يحاكم
 عنده فيحضرة ويطلب منه حجة للصغير تبطل دعوى الفرقه من بينة على رضا
 بالتكلىح بعد البلوغ او تاخيرها طلب الفرقه فان لم يظهرها للخصم و اراد
 تخليفها بحلفها فان حلفت يفرق بينهما الحاكم بحضرة الخصم بلا انتظار الى
 بلوغ البتة ومثله دعوى العنة غير انه اذا لم يبرهن الخصم على علمها بهذا
 العيب عند العقد ولا على رضاها به بعد وحلفها فحلفت فلزم تفريقها لم
 يفرق بينهما في الحال بل ينتظر الى بلوغ البتة ليؤجله سنة ثم يفرق بحضرة
 او حضرة وكيله وهذه المسئلة في الجامع ثم اختلفوا في هذه الفرقه فقيل
 ليس بطلاق وقيل بل هو طلاق وفي فتاوى رشيد الدين اذ على جملة
 انه زوج اختهم الميتة وان التركة بيدهم وطلب منها سهم فانكر وانكاحها
 فقال لهم المدعى اثبتوا انكم تنسبكم ايضا فان القاضى ياخذ منهم التركة و
 يضعها عند عدل حتى يظهر المستحق ولو ارادوا الثبات نسبهم بانهم اخواتها
 لاب وام ينصب القاضى وصييا فيقيمونها عليه فيسلم لهم التركة اما ليس لهم
 ان يقيموها على المدعى لعدم ثبوت نكاحه بعد ولا على مودع القاضى لانه
 كالقاضى والقاضى ليس بخم ولم ان يقيموها على مديونها بان قالوا لها
 عليك كذا من الدين ونحو اخواتها من الابوي وودنتها فثبت الوراثه
 ويدفع اليهم المال قلت ومثله ثبوت النكاح **فصل في الابق والكتابة**
 والعناق والولاء وذكر في بسط ابى اليسران الوصى اذا جاء بآل للبتة

حين يثبت على كل من المديون والوصى
 انها منكوحة الى موتها
 وطلب منه
 من الدين
 مائة

لا يستحق

لا يستحق الجمل وكذا في دعواه لان محاقطة ماله عليهما والودعة فلا يستحقان
 به عليه الاجر وكذا الابن الكبير رد ابق ايده في الابق لان خدعة الاب
 واجبة عليه والودعة من الخدعة بخلاف العكس فان الاب يستحق عليه رد ذلك الاجر
 لان حفظ مال ابنه الكبير ليس بواجب عليه فيكون رد عليه خدعة منه لم
 فيستحق الاجر ولو رد ذلك الاجنبي يجبا لجمالة من مال البتة يعطيه له الا
 او الوصى وفي جيز الشتر حتى ان الوصى يصدق بيمينه في قوله للبتة بعد
 بلغ ابق من عبيدك فلان وفلان وفاقا وكذا في قوله اذيت من مالك الجمل من
 ابق من عبيدك كذا كذا ردوها عند جيز رحمه الله تعالى وقال ابو يوسف رحمه الله
 يلزمه اقامة البينة على الابق والاداء واجمعوا على انه لو قال اذيت الجمل
 من مالى واريد الجمل الرجوع عليك يلزمه البينة وفي الاصل والخاتمة قال
 الوصى للبتة ابق عبيدك الى انك لم فاستأجرت رجلا بمائة في اذيت له
 المائة يصدق بيمينه اجماعا وسياق تفصيله في فصل الاتفاق ان شاء الله
 وفي المبسوط ان كلاً من الاب والوصى يملك كتابة عبد البتة لانه تكسب منه
 وهما يملكانه اما لو اقر بها الا يبيع فلو كانت احدهما ثم وهب له بدل الكتابة
 لم يجز وفاقا بخلافه لو باع ثم وهب انتم المشتري حيث تجوز البتة عند
 الطرفين فيسقط عن المشتري ويقيم مثله الاب والوصى للبتة خلافا لابي
 ومثله في الخاتمة قال في المبسوط والفرق ان حقوق العقد يرجع الى العاقد
 ورجعها في الكتابة من وقع له العقد وهو البتة هذا لكن لكونه عابرا عن
 قبضه ابدل يقبضه له الوصى فيقبضه ليس لكونه من رجوع حقوق العقد اليه
 حتى يكون اسقاطه معتبرا ولذا لو كبر البتة يكون حق قبضه دون الوصى
 بخلاف ثمن البيع وفي الخاتمة ولو ادى المكاتب المال الى الوصى وذلك بعد

ما ادرك وصي الصبي لم يحجز ولا يعتق مالم يؤده الى الصبي قال وكذلك الاب
 وفي العتابة والوصي ان يقبض بدل الكتابة للصغير وليس له ان مكاتب
 عبدا من التركة اذا كان في الورثة كبير او كان موصى له بالمال او دين الا
 ان يقبضه فمات في يجوز ذلك في رقيق بيت المال واذا بلغ الصبي لم يقبض
 بدل الكتابة قلت يعني لا يقبضها الوصي وفي الحائنة ولا يجوز الوصي
 ان يكاتب قر الميت يعني لقضاء الدين او تنفيذ الوصية اذا كانت ^{الورثة}
 كبارا اغنياء حضورا وكذا اذا كان بعضهم صغارا ولم يرض كبارا بالكتابة
 حتى لو كاتب يكون للكبار حق الفسخ لما لم يرضوا اختيار التركة لانفسهم في شيئا
 ثم قري ان شاء الله تعالى قال وقيل يجوز كتابة هذا على قول الامام رحمه الله
 كما في بيع العقار قال والامح الفرق يعني يجوز بيعه دون الكتابة قال
 ومثله الاب وفي المبسوط كاتب الوصي عبد الصبي فادرك الصبي في خلا
 يجوز الكتابة فلم يرض بالكتابة لا يلتفت الى عدم قبوله لان فعل وصيه كفعل
 نفسه فيلزم نظر الى جانبه وفيه ايضا وليس لاحد الوصيين ان يكاتب عبد
 اليتيم الا برضي الاخر وشيئا في فصل نقد الاوصياء ان شاء الله تعالى
 وفي الكولو الحية اوصى الى رجل وقال ان ادرك ابني فلان فاعتق عبدي ^{هذا}
 واعطه مائة درهم فقال العبد للوصي بعد موت الموصي اعتقني في الحال
 ولا اطلب المال ليس للوصي ان يعتقه لانه ما مور باعنا في وقت معلوم
 فلا يجوز اعتاقه قبله وفي المبسوط لا يملك الوصي اعتاق عبدا الصبي ولو
 على ان ولا يبيع من نفسه وكذلك الاب لان الاعناق اضرار لحض الصبي
 قلت وكونه على ان ليس الاجل منه للعبد مديونا بعد اعتق وبيع من
 نفسه اعتاق على ان فلا يجوز كل منهما وفيه ايضا للصبي ان يكاتب عبدا

بأذن

بأذن الوصي والاب وليس له ان يعتقه على ان بأذن احدهما واذا نهى العتبه
 وفيه ايضا للصبي قبول ولاء من يواليه بأذن الوصي والاب ويكون ثابتا
 عنهما في القبول لانهما يملكان قبول الولاء عنه لانهما يملكان الزام ولاء
 العتاقه عليه بالكتابة فيملك الزامه عليه بعقد الموالاة ايضا ولو اسلم
 على يد احدهما والا باذن ابيه الكافر لم يصح لانه لا يملك عقد الولاء عليه
 لانعدام الولاية ولم يذكر انه هل يملك ذلك بأذن ابيه المسلم ينبغي ان
 يملك والله سبحانه وتعالى اعلم **فصل في البيع** واعلم انه ذكر في باب المصراق
 ثم بيوع شرح الطحاوي فصل يكل جعله كالاصل في مسائل تصرفات الوصي
 فلا علينا في ذكره هنا بتوفيق شيخنا وتعالى فنقول قال الامام الاجمعي
 لكل من الاب والجد والقاضي ووصيائهم ان يسافروا باموال اليتامى
 ان كان الطريق امنافاذا اصيب في الطريق فلا ضمان عليه وان تجرأوا
 في اموالهم بالمعروف قال العتاني ولو اخرج وصي الدخ والعق فان ربح جاز
 استخرا قال ولهم ولاية بيع اموالهم بمثل القيمة وبأكثر منها وبأقل
~~في~~ ريتغاب فيه الناس ما لو كان بالغين الفاحش يبطل عقدهم ولا
 يتوقف على الاجازة بعد بلوغ لانه لا يحجز له حالة العقد فلا ينقصد
 معنى يتوقف واما شراؤهم فكذلك لكان اذا كان بفاحش الغنى فانه ينفذ
 على انفسهم لصدور ذلك عن اهله في محله فلا يبطل كالبيع وكذا الاجازة للصغير
 او له ولا يستجارهم حيث يجوز بيسير الغنى ولا يجوز بكثرة الفاحش
 فاذا ادرك الصبي في مرقع الاجازة فان كانت على نفسه فله خيار الفسخ
 وان كانت على غيره او عقارة فليس له خيار الفسخ والابطال وليس له
 فسخ بيع او شراء نفذ عليه وقت صغره قال وللاب ان يدفعه الى غيره فضا

وهذا على الترتيب الذي
 ذكرناه في اول
 الكتاب

الى اجازة بعد
 ان يبلغ

او بضاعة وان يضارب ويبضع بنفسه فيشهد عليه في الابتداء والا
لا يعطى له الربح قضاء وحله اخذ ما شرط فيما بينه وبين ربه وان
يودع ماله عند انسان وان يعبره لاحد استعانة لقياسا وله ان يוכל
بكل امر يسوغ له وان ياذن له ان كان عاقلا وان ياذن لعبد وان يكاتبه
وان يزوجه امته لا عبدا وان يوهن ماله بدينه وبدين نفسه فله هلك الرهن
في الثانية يضمن قدامه يصير مؤديا منه دينه وان يشارك بالقيمة غير
ونفسه فان شادكه وكان رأس ماله اقل من مال الصبي يشهد على شرط
لنفسه من الربح فان لم يشهد فالربح بينهما على قدر رأس المال قضاء و
ان كان كالمخدوم ياتيه كما في المضاربة وذلك لان استحقاق الربح بالثبوت
فالم يثبت الشرط عند القاضي لا يقض له به قال ومثله هذا كله الوصي
وفي الخلاصة وليس الوصي اقراض مال الصبي ولا استقرضة ومثله في حصة الله
له الاستقرض كالأب وفي شفعة الهداية وليس الوصي ابطال حق اليتيم كدية
وتودعه وفي قينة الزاهدى عم غيا الائمة الكرايسى ان الوصي لو حبس
غريبا في دين الصبي ايكول له اطلاقه قبل القضاء ان كان موسرا اما لو دى
ان ياخذ منه كفلا ويطلقه يكون له ذلك وقال ابو حامد ان كان
مفسرا يجوز للوصي اطلاقه بعد الحبس وفي فصل الحبس من الخلاصة من الاقضية
ويحبس الوصي والاب في دين الزم الصبي المحجور عليه من الاستهلاك ولا يحبس
الصبي نفسه فان لم يكن له واحد منهما يضمن الحاكم وصيا ببيع ماله في الدين
وفيها ايضا الصغرى وصي الواقف او في القاضى في نصيب القيمة للوقف
فان لم يكن له وصي فيكون الراى الى القاضى وفي القينة الزاهدى قال
استعمل المتكلم القاضى يأمر الوصي بالايحار والشركة في مال اليتيم دون

المعاملة

المعاملة لاجل الربح وفيها ان ليس الوصي الا بتام خلط ما ورثه من
مورث واحد او اكثر وفي الهداية الوصي رد الجاني او جديا للصبي
كلاب وفي المحيط الوصي البيع والشراء بتفسير الغيا لا بفاحشه وكذا له
المحاباة اليسيرة فيما باعه من التركة للدين وان لم يخرج ذلك من الميراث
وان كان الوصي مستمدا من المريض وهذه في محجب المال وفي مختارا
التوازل ويجوز بيع الوصي وشراؤه بالغيا اليسير ولا يجوز بالفاحش
لان ولادته نظرية وفي القينة الزاهدى ولو باع الوصي مال الصبي بغير
الغيا قال القاضي علا الدين المودى يبطل البيع حتى لا يملك المشتري
المبيع بالقبض وقال نجم الدين الحلي بل يفسد البيع قلت فيمكن المشتري
المبيع بالقبض ويكون على كل من المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائما في يد
المشتري وفي العقد باع الاب ماله طفله ثم ادعى فيه فاحش الغيا لم يسمع
دعواه وفي جامع الفتاوى فيضيب الحاكم فيما عدا الصبي فدية على المشتري
وقال في موضع اخر منه هذا اذا اقر الاب بقبض ثمن المثل او اشهد عليه
في الصديق اما اذا لم يقرب ولم يشهد عليه او قال بعتة ولم اعرف الغيا
او قال كنت عرفتة ولكن لم اعرف ان البيع لا يجوز معه فيكون له ان يدعى
بعده الغيا وقال ايضا ولو بلغ اليتيم فادعى بيع الوصي والاب بغير
الغيا وانكر المشتري ذلك يحكم الحال ان لم يكن المدة قد انقضى فبطلت له
الشعر والاصدق المشتري ولو برهن كل منهما فيقينة مثبت الزيادة
اولى وفي الجواهر باع الوصي ضيقة للدين فبطلت ان قيمتها اكثر فابيع
فلا يحتاج الى فسخ الحاكم فلو باعها ثانيا بغير المثل صح البيع الثاني
وفي التوازل والخاتمة باع الوصي شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه ذلك

بأنه ما بلغ يرجع فيه الحاكم الى اهل البصر والخبرة فان اخبر اثنان منهم
ان الذي باع به الوصي قيمته لا يلتفت الى زيادة من زاد لما ان عند
الحاجة قد زاد على القيمة ففعل هذا الاحتياج لا لان القيمة اريد
فما باع به الوصي حتى لا يجوز البيع ان كان النقص فاحشا وان كانت التركة
يتباع في السوق باقل مما يتباع في المزايح لا يجب على الوصي بيعه على المزايح
بل ان يعتمد على قول اهل الخبرة وتأخذ بما اجتمع عليه عدلان منهم وهذا
عند محمد رحمه الله تعالى اما على قولهما منهما الله تعالى فقول العدل الواحد كاف
فيه والاثنان احوط على ما عرف في التقدير والتعريف ومثله في فتاوى
ظاهر الدين الوهابي وفي الهداية للاب بيع مال طفلة عقارة ومنقوله
لكمال ولايته ولم اخذ من ثمنه لنفقة لانه جنس حقه واما بيعه مال ابنة
الكبير فقد قال الامام خوارج في المبسوط واجمعوا على منع اقارب المفقود
عن بيع عقارة للنفقة ابا وغيره ولا يبيعه القاضي ايضا ومثله مالا
يتسارع اليه الفاد والاب بيع منقول ابنة الكبير الغايب لنفقة
عند الامام لا عند محمد رحمه الله تعالى كسائر الاقارب كالم وليس له بيع
الزيادة عليها منه اجماعا وفي الهداية ولا بيع منقوله لدين غير النفقة
وفي المحيط من الزيادات والخاتمة بيع الاب مال طفلة من الاجنبى على ثلثة
اوجه لان الاب اما عدل ومستورا وفاسد فغ الوهابي الاول
يجوز عقلا ولو عقارا وبسيرة الغايب فلا يكون للطفل بعد البلوغ
النقص لان الاب شفقة واخرة ولا معارض له فالظاهر ان بيا شرة على
الخيرية فينفذ فلو ادعى الاب بعد طلب منه النقص بعد البلوغ فينفذ او
الاتفاق عليه وهو نفقة مثله في مده صدق بيمينه وفي الوجه الثالث لا يجوز

بيعه العقار ابا بالخيرية بان يكون بضعف القيمة لمعادضة الفاضل
الشفقة فالم يظهر الخيرية لا ينفذ فللطفل بقضه بعد البلوغ وهو
المختار واما بيع الفاسد المنقول ففي رواية يجوز ويوضع ثمنه عند
العدل صيانة للمال وفي رواية لا يجوز ابا بالخيرية وبه يقع وبه اخذ
الصدر الشهيد وفي الاصل انه لو باع من مال صغيره ما قيمته عشرة دراهم
بدرهم يعني اذا باعه من اجنبى او اشترى منه ما ثمنه درهم بعشرة قال ابو
محمد رحمه الله تعالى لم يجز البيع والشراء وروى هشام في نوادره عن ابي يوسف
رحمه الله تعالى انه يجوز البيع ولم يجوز الشراء وفيها وفي الافضية والفقير
والخاتمة بيع الوصي على خمسة اوجه الاول ان يكون الورثة كلهم صغارا
في حاله ان يبيع كل المنقولات ولو بسيرة الغايب وليس له ان يبيعه بقا حصة
وليس له ان يبيع العقار الا زيادة في النقص بان يبيعه بضعف القيمة او
لضرورة الدين او لوصية منسلة في التركة لا تنفذ بدون بيعه او
لوصية بعضه وهو لا ينقسم او لضرورة القسمة او الحاجة اليتم الى ثمنه
او لزيادة مؤننه وخبره على غلته وارتقاعه او لتداعيه الى الخراب فيما
اذا كان دارا او خانوتا او الخوف من تسلط جائر ذي شوكة عليه ذكره في
الخاتمة وغيرها حتى لو باعه بدون شيء من هذه المستوغات التسع يكون
لليتم نقضه اذا بلغ قال شمس الاثره الحلواني هذا هو مذهب المشايخ في المباح
وبه يقع اما عند المتقدمين منهم فالوصي يبيع العقار بدون هذه المستوغات
اذا كان يبيعه بالقيمة العادلة او بغايب لسير الولاية ذكره في الخاتمة
الوجه الثاني ان يكون الورثة كلهم كبارا حاضرين وفيه لا يكون الوصي يبيع
شيء من التركة بلا امرهم وليس لهم الا التقاضي بدون الميت وبعض

ايها وبدوها
#

حقوقه وضا الى الورثة كذا في الاصل وفي المنتقى غم الي يوسف غم الي خيفة
رحمها الله تعالى وفي جامع العتبات غم ابن سماعة جواز بيعه عليهم فيما عدا
العقار مطلقا الوجه الثالث ان يكون الورثة كذا غيبا وفي المنتقى و
قد رها قد ثلثة ايام رواه عنه ابراهيم بخلاف غيبة وفي الاقرب في التوزيع
فانها عند مقدرة بلا نقطاع لا برقة فالوصي فيه بيع العروض والعقار
لان وظيفة اذ ذاك حفظ الاموال وبيع العروض من باب الحفظ لما ان
حفظ الثمن الهون اما العقار فهو محقق بذاته محفوظ بنفسه فلا يكون بيعه
من باب الحفظ الا اذا كان العقار في معرض الهلاك فيبيعه لكونه بمنزلة
العروض وفي الغيبة غم التراجية والدار كالمشقول اذ يخيف عليه الهلاك
ومثله في مختارات التوازل والصح ان لا يبيعه ولو خيف هلاكه لان
القالب علم الهلاك فيبني عليه الاحكام كذا في الخلاصة والحافضة وفي
الهداية والتراجية ويجوز بيع الوصي على الكبير الغائب في كل شيء الا في العقار
الوجه الرابع ان يكون الغائب عن الكبار البعض الوجه الخامس ان يكون
مختلطين من الكبار والصغار فيها يكون ولاية بيع عروض الغائب في الصغار
وكذا بيع العقار من الصغار على طر بالا جماع ثم اذا جاز له هذا
المرتبة فهل له ان يبيع معها ما بقي من حصص الكبار الغائبين من العقار و
حصص الحاضرين منهم منها او غم العروض صفقة واحدة فعند الامام رحمه الله
تعالى له ذلك لان من اصله انه اذا ثبت الوصي ولاية بيع البعض من التركة
يثبت له ولاية بيع الكل لان النظر فيه لان ثمن الحصة ان اربعة يكون نصيبا
في الغالب لان الجمل والاشخاص يشترى باكثر مما يشترى به الابعاض والاشفا
فاذا باع الوصي نصف الصغير في الدين يبيعه باربعائة وكذا الكبير يبيع

نصفه

ذكر الامام
في زاج

نصفه ايضا باربعائة مثلا اما لو باع الوصي الكل يبيعه بالف فيبيع الكبير
عن تحصيل زيادة التمس بنفسه فيبيع عنه الوصي وان كان حاصرا كذا
في الولاية والمنتقى وقال لا يكون له ولاية بيع ما بقي لان ولاية الضرورة
الحفظ فلا يتعدى حصة الغائب الصغير ويكون كالمالك كانت التركة بين
الصغير والكبير بالثراء او الهبة ويقولها يفتي كذا في الولاية والمنتقى والغنية
وغيرهما وهذا كله فيما اذا لم يكن في التركة دين او وصية اما اذا كان فله
ان يبيع في الوصية الى الثلث وفي الدين الى اداء كله لما ان الوصية تمنع
ملك الوارث الى الثلث والدين بقدره لتقدمه على الارث بالنفس فيبيعهما
اداء الحقوق شأت الورثة او ابوا وهذا بالا جماع فلو استغرق الدين
التركة فله بيع كلهما ولا يفقد رة ثم هلك في هذه الصورة وفي صورة
الوصية ان يبيع الباقي للكبار الحضور فعند الامام رحمه الله تعالى ذلك خلا
لها وفي الغيبة انه ان كان في التركة دين غير مستغرق او وصية يبيع الوصي
نصيبا للصغير والكبير بقدرهما اجماعا وكذا نصيب الصغير فيما زاد اما اهل
يبيع نصيبا للكبير عند الامام رحمه الله تعالى يبيع وعندهما الله تعالى
وفي البينة وصي باع التركة للدين جاز وعندهما جاز وقد ادين وان
لم يكن ادين فباع كل التركة وفي الورثة صغير فعلى هذا الخلاف كذا لو كان
الكبار حضورا ينقد يعني يبيعه قدر الدين وحصة الصغير وفي الزايد
خلاف وان كانوا يعني الوارثين ككبار غيبا ولا دين يملك الوصي بيع المنقول
دون العقار وذكر في خزائن الفقه انه يجوز للوصي بيع كل التركة عند
الامام رحمه الله تعالى في تلك صور اذا كان على الميت دين او كان في التركة
وصية او كان في الورثة صغيرا على قولهما رحمه الله تعالى فلا يبيع حصة الكبار

ولما زاد على كل من الدين والوصية ان كان الزائد كله للكماد وحقق
منه ان كان لهم وللصغار ثم اذا وقعت الحاجة الى بيع التركة ينبغي للوصي
ان يبداء ببيع العروض لانها عرضة للتعرض فيقدم بيعها دفعا للحاجة
بما هو اقرب للعلاك فان لم يتدفع ببيع عقار وقال ابو يوسف ^{لله}
فقط لو كان في ثمن العروض وفاء للدين يبطل بيع العقار وهذا الكل في
كل من النوازل والظهيرية والذخيرة والخاصة واحكام الصغار هذا
فيما اذا ابي الكبار عن استخلاص التركة لم يتحمل الدين وتنفيذ الوصية
من حال الصاغر او اصبغوا معهم او اختلفوا في الاستخلاص ما لا يتفقوا عليه
ولم يمهلوا فلم ذلك ذكره في النوازل والواجبة والخاصة وغيرها وسند
ايضا في فضل تنفيذ الوصية ان شاء الله تعالى فلا يكون للوصي حق التعرض
للتركة وفي النصير الوصي يملك بيع عروض الصغير من غير حاجة ولا يملك بيع
عقاره الا بحاجة وفي النوازل وقما والشيخين رشيد الدين والامام ^{الفضل}
انه ليس للوصي نقض باع الوارث الكبير من التركة اذا كان فيما في يدها
وفال قضاء الدين او تنفيذ الوصية رواه نصير عن شداد ومنه في الثانية
والواجبة وفي المنهال اذا كانت اودته صفرا فباع الوصي ما لم يجاز
البيع عروضها كان او عقارا اذا اراد الصلاح في البيع ولو كانت الورثة
كلهم كبارا حضورا لا يجوز ان يبيع شيئا من ما لهم وان كانوا غيبا جاز له ان
يبيع العروض دون العقار ولا يخرج في ما لهم وان كانوا صفرا وكبارا قال
الامام رضي الله تعالى عنه ببيع العروض والعقار نصيبا للصغار والكبار جميعا
وقالوا دهم الله تعالى ببيع نصيب الصغار دون الكبار الا اذا غابوا فيجوز
بيع العروض من نصيبهم خاصة ولو كان على الميت دين فعند الامام ^{لله}

للوحي ان يبيع جميع التركة لاجل الدين وكذا لاجل انفاذ الوصية قالوا ^{لله}
يبيع مقدار الدين والوصية خاصة ليس له اكثر من ذلك والفتوى على
وفي الثانية من الفتاوى والفضيلة وصي في بيع التركة نقض في قضاء
الدين فلم يقض منه وباع بقضائها عروض التركة او عقارها قال الامام
الفضل يجوز بيعه لقيامه مقام الوصي ولا فعله الوصي بنفسه لجواز ذلك
هذا وتمتد في مبسوط الامام غاي زاح وفي الواجبة وفي المنهال
للوحي ان يبيع عروض الميت في قضاء دين الميت بغير حضرته غمارة وفي
فتاوى رشيد الدين الوصي ان يبيع التركة المستغرقة بالدين بقيمة ما
فلا يكون للغمراء ابطاله وذكر في الذخيرة والواجبة ان الوصي اذا باع
التركة بغير حضرته الغمراء يجوز اما الوارث فلا يملك بيع التركة المستغرقة
الا برضاهم قلت لان الوصي كالمالك ولا يملك الوارث الا ما اذن له الدين
والوصية ومثل الاولى في مختارات النوازل قال لان حقهم في معنى المال
لا في عينه والبيع لا يبطل المعنى والوصي قائم مقام الوصي ومثل الاخرى في
الخاصة وفي القنية للزاهد يبيع الوصي تركة غير مستغرقة بالدين واخذ
ثمنها وانفقها للغمراء ان ينقصوا البيع ويأخذوا التركة مستغفرا لدينهم
ذكره في فتاوى الفضل الكرمانى وفي حيز المحيط للشيخ الوصي يبيع
كل العروض لتنفيذ الوصية بالثلث وان لم يرض به الورثة وليس له بيع
ما سوى تلك العقار بدون رضاهم وفي الواجبة دارين اثنين
فان احدهما وادعى بثلثه للفقراء فارد الوصي ان يبيع الدار لانفاذ
الوصية والى الورثة وقالوا ببيع شيئا اخر فان الوصي يبيع ما كان بيده اصل
للوثة والمورث وبعدها عنهما وفيها وفي النوازل والخاصة

اوصى بالثلث وفي التركة صنوف من العقارات وفي نسخة الولو الجية وله
اصناف اموال فاراد الوصي بيع منصفها لا نفاذ الوصية فالو ذمة
ان يمنعوه منه اما لو باع ثلث كل ما يمكن تشليله فليس لهم المنع قال ابو الوصي
لان حق الوارث متعلق بشئ كل منصف لا يجوز للوصي ابطاله الا
اذا كان شيا لا يمكن تشليله قلت وقد احتج الى بيعه ومثله في المخاصي
عن الفضل وفي الخاتمة الوصي في بيع العقار كالأب المفقود لو باع منصف
القيمة جاز والا لا يفني اذا لم يوجد مستوع غيرك والقاضي في بيع مال الصغير
كالوصي وفي الحاصل مخرج الطحاوي ان الوصي في بيع عرض البيت لا يبي
والشراؤه منه كالأب الصالح والجدي يجوز بيعه ما لم يضر باليتيم اما في بيع
فهو كالأب القاسق لا يجوز بيعه الا بالخيرية او الحاجة اليه كما ذكره في
احكام الصغار وغيره قال ونحو الفهما في بيعه مال اليتيم من نفسه وشرائه
مال نفسه لليتيم قلت فانه يعتبر في عقد الخيرية كاسلف ولا يعتبر في عقد
الأب والجد الا عدم الضرر والفرق تكمن التهمة في عقد هذا وانتفاؤها
في عقد هذا كاستياني الآن هذا واما بيعه مال اليتيم من نفسه وشرائه لنفسه
فقد ذكر في المحيط ان الوصي اذا باع مال اليتيم من نفسه او باع مال نفسه لليتيم
فعلى قول الامام واحرى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا كان فيه
منفعة ظاهرة لليتيم جاز والا لا وعلى قول محمد رحمه الله تعالى واخر الروايتين
عن ابي يوسف لا يجوز على كل حال ومثله في الخلاصة وفي الفتاوى الصغرى الوصي
اذا اشترى مال اليتيم لنفسه جاز اذا كان خيرا لليتيم وفي الحاصل والولو الجية
الأب شراء طفله وبيع ماله من طفله بيسير الغنم لا بفاحش اما في حقيقته
رحمته تعالى لا يجوز بيعه ما صغيره من نفسه ولا شراؤه من صغيره شيئا لنفسه

الائتمل

الائتمل القيمة انه يتحمل في هذه هذا يسير الغنم بخلاف بيعه من الجانب
وقال الاستر وثبت في جامع الصغاد والرواية الاولى يعني تحمل الغنم اليسير
في هذا البيع ايضا اصلح ليس الوصي شراء مال اليتيم ولا بيع مال نفسه من اليتيم
بالغنم اليسير ولا بمثل القيمة اجماعا ويجوز بالكثر خلافا لمحمد وهو قوله
الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي الصغرى انه يصح للأب ذلك
لو لم يضر فيجوز بمثل القيمة وفي مختارات النوازل ولو باع الوصي مال اليتيم
من نفسه لا يجوز لانه وكل شخص بخلاف الأب وفي المنهاج ولا يجوز شراء الوصي
مال اليتيم لنفسه الا بالكثر من قيمته عند الامام رحمه الله تعالى ولا يبيع مال نفسه
لليقيم الا بالاكل من قيمته وقال لا يجوز في الأحوال كلها وان اشترى الأب
مال ابنه لنفسه يجوز بغيره وينقصان يتغابن فيه الناس وقال زفر
رحمته تعالى لا يجوز وفي شرح الطحاوي الجدي يعني ان يبيع كالأب في ذلك
يعني عند عدمه قال في المحيط والصحح قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى لان الوصي
مختار الأب بعد وفاته ولا شك انه في حالة حجي لا علم المراجعة بحال ولذا
بنفسه يستقص في النظر فيختار من هو اشفق له من الناس فينزل الوصي
منزلة الأب ولا نزاع في جواز شراء مال ولده ولا في جواز بيعه مال نفسه
وملكه فيجوز ذلك الوصي القيام مقامه لكن شفقة الوصي لا تكون شفقة
الأب فلذلك يشترط في تصرفه مع نفسه المنفعة الظاهرة ولا يشترط في
الأب مع نفسه وفي الخاتمة والمخاصي ان رواية عدم الجواز عن ابي يوسف
قوله الاول وقد رجع الى قول الامام رحمه الله تعالى ومثله في الولو الجية
وفي جامع الفقه وعن ابي يوسف انه يجوز بمثل القيمة قال في الولو الجية
لمحمد ان الوصي كالوكيل بالبيع والوكيل لا يملك البيع من نفسه ولا الشراء

لنفسه فكذا الوصي ولها ان العقد القادر من الادل لا بد من تصحيحه قد
الامكان وقد امكن هذا بطريق جعله اذنا للوصي من الوصي ثم انما يصح
تصرفه مع نفسه في الوقاية لان الوصي وان لم يكن منهما في تصرفه مع
الاجانب لكنه متم في تصرفه مع نفسه فان الانسان مجبول على تقديم نفسه
على كل احد فلا بد في صحة تصرفه مع نفسه من اندفاع هذه التهمة وذلك
بالزيادة في الشيء ثم تصرف في المادون له لما كان مستقدا من المادون له تكون
التهمة ممكنة في تصرفه الصبي مع الوصي ايضا فلا يمكن تصحيحه بطريق الادل
فلا يجوز وفي المحيط وتكاد في تصرفه بالخيرية والمنفعة الظاهرة على قول
الامام رضي الله تعالى عنه فقال بعضهم ان يشتري من ماله ما يساوي ثمانية
بالف ويبيع ما يساوي الالف من ماله نفسه ثمانية وقال بعضهم ان يشتري
بالضعف ويبيع بالنصف وفي ادب القاضي للخصاف ان الوصي اذا اشترى
مال اليتيم لنفسه فاشترى ما يساوي ثمانية عشر ضاعفا فهو خير لليتيم وما
دون ذلك لا خير فيه واذا باع من ماله نفسه لليتيم فباع ما يساوي خمسة عشر
بعشرة فما زاد لا خير فيه واذا زاد فلا خير فيه وفي المنتقى وبه يفتي وفي الخاتمة
ولهذا فر الخيرية الامام السرخسي رحمه الله تعالى في غير العقد قلت وهو
مختاره ومختار الاولاني وصاحب الخلاصة والسرائية والمينة والبنية
قال في الخاتمة وهي في العقد وعند البعض ان يشتري بضعفا لقيمة ويبيع
بنصفها وفي بروج الخلاصة للخصاف ان الخيرية ان يبيع من ماله ما يساوي
عشرة بثمانية او ثمانية ويشتري من ماله ما يساوي تسعة او ثمانية بعشرة
وفي غنية المينة وقيل يكفي في الخيرية زيادة ثلثة او اثنين من طرف الوصي
اليتم وفي الحافظة يجوز بيع الوصي من نفسه شرائيا لنفسه ان كاد فيهما

للصبي

للصبي نفع ظاهر ببيع ما يساوي تسعة بعشرة وشر ما يساوي تسعة بعشرة
قلت واتا في العقد فلا شك ان الخيرية في الشراء والتصفية في البيع
التصنيف لانه لا يقدّر على بيعها من الغير الا بالضعف كما في كيف يستوي
له الشراء لنفسه بالقل وادى ان زيادة الاثنين في العشرة ونقصه
منها فيما عدا العقد كاف في الخيرية لانه القابل الفاضل الذي لا يتخذ الدار
فاذا اتجه الوصي يكون خيرا لليتيم لان الظاهر ان غيره لا يتجه والله سبحانه
وتعالى اعلم وفي الخاتمة وصي اشترى لنفسه شيئا من مال الميت ان لم يكن
الميت وارثا لا صغير ولا كبير جاز قلت ولعل قوله ما اذا لم يكن فيه نفع
ظاهر ولا خيرية وفي المنتقى انه يجوز للوصي شراء مال اليتيم لنفسه ببيع
مال نفسه من اليتيم فاذا رفع ذلك الى القاضي ان راي غير البرم والرفعة والا
فسخه ونقصه قال ومثله بيع الاب وشراؤه حيث يكون للقاضي فسخه
ان لم يكن خيرا للابن لكن عدم الخيرية في الاب كونه ناقضا عن المثل
نقصانا لا يتعارف فيه الناس وفي القينة الزاهد ليس الوصي ان يشتري
لنفسه من مال اليتيم ما يتساوى اليه الفساد وان لم يجد يشتريه بل يبيع
من غيره بمثل القيمة ثم يشتري منه كذا قال القاضي عبد الجبار وقال سمعيل
المتكلم ينبغي ان يجوز شراؤه لنفسه في المنتقى اذا اشترى الوصي بماله
اليتم غلاما لنفسه ان كان الشيء خيرا لليتم اخرج الشراء وان كان الغلام
خيلا لليتم جعلته لليتم ولم اخرج شراؤه لنفسه وفي غريب الرواية و
الجامع في الفتاوى في مجموع النوازل وصي اشترى بماله اليتيم غلاما وباعه
مرا بعة فلما بلغ اليتيم قال كنت اشتريت الغلام لي فالرجع لي وقال الوصي
اشتريتني فلا شيء لك في الرجوع يكون الرجوع كله لليتم وان توى المال

بضمه الوصي قلت وهذا اذا لم يشهد عند العقد او التقدر على شراء لنفسه
ومع ذلك فهو في القضاء اما ينبغي ان يكون الرجح للوصي ديانته وان
لم يشهد كما شيئا في فصل المضاربة اللهم الا ان يقال اذا كان العبد خيرا
للصبي يكون عمله له وان اشهد لما قرنا فانه للمنتفع ولما ان عمله مقيد بالخيرية
وهذا بخلاف المضاربة لما فيها من ضرب في الارض والله سبحانه وتعالى اعلم
وفي بيع الخلاصة في نظم الرند وسي جواز بيع الوصي ماله في اليتيم وجواز
شراؤه مال اليتيم انما هو في وصي الاب اما وصي القاض فلا يملك ذلك
لانه وكل شخص ولو كيل لا يملك البيع في نفسه لا الشراء لنفسه فكذا
يقوم مقامه وفي جامع الفتاوى ولو نصيب القاض وصيا في اليتيم ثم
اشترى منه عرضا لليتيم جاز وفي المنتفع ان شراء القاض مال اليتيم لنفسه
كشراء الوصي ان رفع الى قاض اخر ان راي الشراء خيرا لاجازة والآ ردة
وقال في موضع اخر انه لا يجوز وفي الثانية لا يجوز بيع القاض مال اليتيم
في نفسه ولا بيعه ماله في اليتيم ومثله في السير الكبير قال بخلاف شراء مال
اليتيم في الوصي وبيعه ماله في اليتيم ثم القاض يقبله حيث يجوز وان كان
الوصي وصيا في جهة قال القاض لا يستوفى في الزيادات في تعليل
عدم الجواز لان ولاية انما تعتبر بين الناس اما فيما بينهم وبين انفسهم فهو
كغيره منهم تملك التهمة وذكر في الصغرى في الاجناس اما في السير في عدم
محول على قول محمد رحمه الله تعالى اما على قول الامام رحمه الله تعالى ينبغي ان يجوز
كما في الوصي وفي الفتاوى الصغرى والثانية تزني ابا واولاد اصغارا وادوي
الى رجل الوصي اولى في التصرف في التركة من الاب وهو جواز الصغار وبقي
وفي مختارات النوازل وصي الاب اولى في التصرف في الجدة عندنا ايضا اذا اجتمعا

وفي المنتفع

وفي المنتفع والثانية والاولوية والخاصة ولو كان ابو هو لاء الصغار
لم يوص الى احد يكون اب الميت وهو جازم بمنزلة الوصي لانه الجدة عند
عدم الاب قائم مقام الاب فهو احق بالحفظ في جميع التركة وله ان يبيع منها
في قضاء الدين على احفاده واولاد ولد الميت ذكره في الثانية لكن افرق
بينه وبين وصي الاب وهو انه لو كان على الميت دين لم يكن له ان يبيع التركة
شيئا لقضاء الدين على ولد الميت ذكره الصمد الشهيد في شرح ادب القاضي
بخلاف الوصي حيث يبيع هو على سلف ولهذا الجدة ان ينفذ الوصية التي لا
يحتاج فيه الى البيع اما اذا احتاج فلا يملك التنفيذ لانه لا يملك البيع قال
شمس الائمة الحلواني في شرح ادب القاضي للمضاف لانه لا يملك بيع مال ولد
في حياته فكذا بعد مائة وفي جامع الفتاوى في عن ادب القاضي للمضاف الوصي
الاب يبيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية وليس الجدة ذلك ايا يملك
البيع الصغير قال في عمارة الكتب انه يجب ان يحفظ هذه المسئلة في الحضا
فان محذور رحمه الله تعالى يبينها في المبسوط بل اقام فيه الجدة مقام الاب عند عدمه
والحضاف يبينها كما ذكرنا قالوا ويقول المضاف نفقة وفي البينة عن الترجية
وصي الاب يملك البيع لقضاء دين الغريم وتنفيذ الوصية والجدة لا وفي
المنتفع والخاصة والحافضة او وصي الرجل وله اولاد صغار وبنات فاق بعض
البنات عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فوصي جدهم وصيهم يجوز بيعهم عليهم
كما يجوز على ابيهم في غير العقار ومثله في جامع الفقه وفي ادب القاضي للمضاف
والظهيرية والمنتفع والثانية والخاصة وصي وصي الاب وان نزل ووصي الجدة
عند عدم اوصياء الاب ووصي وصية كذلك ووصي القاض ووصي وصية
وان سفل كوصي الاب في جميع تصرفاته غير ان القاض ان جعله وصيا

في نوع من انواع التصرفات كاداء التفقة وشراء الكسوة او استئجار
نوعانها بيع العقار يعمل استئجارا فلا يكون وصيا فيما عدا ما خصه
لا في المستثنى فلا يقدر الا على اداء التفقة وشراء الكسوة ولا يقدر على
بيع العقار مثلا بخلاف استئجار الاب في اي صا ثم حيث لا ينفذ فيكون وصيا
في المستثنى والمستثنى منه جميعا وذلك لان نصيب القاضى اقضاء فيقبل التبري
والتخصيص كتقليد القضا الذي يستغنى عنه اما ايضا الاب فاقا قارة مقامه
فاذا اقام يمتنع ان لا يملك بعض ماله هو والا يلزم ان يكون ابنا في بعض
الاشياء دون البعض وان لم يحال ومثله في الوالدية قلت وقد تم خلاف
ابي يوسف رحمه الله تعالى فيكون على ذلك منكم وفي البينة وصى القاضى وصى
الاب لكن اذا خص بخص وصى الاب لا وفي الوالدية وان لم يجعله القاضى
وصيا ولكن جعله فيما لهذا القيم لا يملك التصرف بخلاف الوصى لان الوصاية
اثبات ولاية التصرف له على الاطلاق فيملك كما اثبت له اما القوامة فهي
عبارة عن الحفظ فقط فلا يملك التصرفات سوى ما يكون من باب الحفظ ومنه
شراء ما لا بد منه للبيعة قلت فهو كوصى في الام وهذا على مذهب الحنفية فانه
القاتل لهذا الفرق وكثير من المشايخ يجعلون القيم والوصى واحدا كما صرح
به في الخلاصة فلا يتأتى في الاختصاص بالحفظ بل القيم عندهم كوصى الاب
لم يستثن القاضى ويخصه بالحفظ المحض وسياق في اواخر فضل الانفاذ
من صاحب الكتاب ايضا التصريح بكون القاضى الوصى والقيم واحد ان شاء الله
والله سبحانه وتعالى اعلم وذكروا في فرائد المفتين قال القاضى جعلته فيما في
تركة الميت لو ارثه لم يكن له ان يبيع ويبتاع شيئا لو ارثه يعني قاله بعد
منه اما لو قال جعلته فيما في تركة الميت ولم يزد عليه يكون كوصى الميت ولا

ينبغي

ينبغي بموت القاضى الذي نصبه قلت وهذا كما ترى فراقه والله سبحانه وتعالى اعلم
وفي فتاوى رشيد الدين اقيم البقية بالخصومة من جهة الحاكم بملك القبض
وهذا بناء على مسئلة التوكيل بالخصومة فان له حق القبض عندنا خلافا
لما في دعائه قط وبقوله نفقة قال هذا اذا كان فيما من جهة القاضى اما اذا كان
فيما من جهة الاب وصيا في اموره لا يكون له ولاية القبض وهذا بناء على ان
ولاية القاضى يقبل التخصيص بخلاف ولاية الاب والجد وفي ادب القاضى
للخواني والولوية صغير له مال وله اب مبدد ومصرف مستحق للرجوع عند
من يرى الحجر لا يثبت الاب ولاية التصرف في مال صغير بل يضع الحاكم ماله
عند عدل يحفظه الى وقت الحاجة او ان يلوغ البينة وثبوت رشيد
فلو مات هذا الاب لم يورثه وصى الى رجل كوصيته كسائر اوصياء الاباء والاشقاء
قلت لان التبذير لا يسلب شفقة على صغيره وفي البينة صغير ورث الا
وابوه مبدد ويستحق الرجوع على قول من يراه متا لا يثبت له الولاية في ماله ولا يحرم
هذا واما وصى الذبح والعم والام والاخت والخال وبنات الاعمام وسائر
ذوي الارحام ففي شرح الطحاوي لا يسبغ باني ان لهم بيع تركه الميت للبينة
او وصيته ان لم يكن هناك احد من الاب والجد او الاوصياء السالفين
او اوصياء اوصياءهم وليس لهم بيع عقار البينة اصلا اذ ليس لهم الاحتفاظ
المال والعقار ومخوفة بنفسها وليس لهم ايضا الشراء على التجارة ولا
التصرف فيما يملكه اليتم من غير جهة موثقة مطلقا لانهم بالنظر اليه اجانب
فليس لهم الا شراء ما لا بد له منه من الطعام والكسوة لانه من باب حفظ اليتم
لانه يظهر به الجوع والخم والبرد بل يفتله والابيع منقول ورثه اليتم من
جهة الموصل كونه من باب الحفظ لما ان تحفظ التيم ايسر من حفظ العيان



ومثله في الولائية والحائنة والقنية غير الرجعة والاصل فيه ان الضعف
 الاوصياء في قوى الحائنين وهي الصغيرة كما قوى الاوصياء في الضعفاء الحائنين
 وهي الكبيرة ثم وصى الاب لا يقدر على بيع عقار الكبيرة الغائب فلا يقدر وصى نحو
 الاخ والام على بيع عقار الصغير وهذا التحقيق مع الضعف ولهذا الغنى
 لم يكن لهم ولاية التصرف في التركة اصلاً عند وجود الاقوى منهم على ما ذكرناه
 في اول الكتاب وفي احكام الضعفاء ولو كان هناك وصى قوى كونه غائباً
 لكنه يحال لا يقدر ان يلى التصرف على الصغير يكون للاضعف ان يبيع
 عليه التركة من التركة ويحفظ الثمن وفي المنهاج وصى الام والعم والخ في
 الصغير والكبير الغائب كوصى الاب في الكبير الحاضر وفي الجامع الا الصغير
 مال الصبي وشراؤه له ثم لا تقبل شهادته له كاولاده وما يملكه ان كان
 القيمة او بالاكثرة يجوز وفاقا وان كان بفاحش الغبن لا يجوز اجماعاً وان
 كان بيسير الغبن وقيل له اختلاف فيه فعند الامام لا يجوز وعندهما لا
 يجوز وفي فوايد البرهان ان بيعه وشراؤه منه لا يجوز عنده مطلقاً
 كالوكيل قال وقيل هو على تفصيل الجامع والفتوى على انه ان كان البيع
 يجوز والا لا يقيم يوم الوقف منه وقد مر في الحية والفرق ان معنى كل
 من المضاربة والوصاية على العموم فيبيع البيع ما لم يتحقق التهمة بالمحاباة
 اما الوكالة فمبنية على الخصوص وفي اختلاف زفر ويعقوب وصى ابن اخيه
 اشترى من ابنة الصغير شيئاً لابن اخيه ذلك يجوز ولو عكس قال ابو يوسف
 ينظر فيه الحاكم ان راي خيرا لابن الاخ ونظر له انقله والا بطله وفي
 الخلاصة والحافضة لا يملك وصى القاضى البيع ثم لا تقبل شهادته
 له لانه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم ولو باع الوصى بعض التركة من بعض

اي ثم لا يقبل
 شهادته له
 مثله

الودعة بمثل القيمة لم يخرج عن الامام رحمه الله تعالى وجاز عندهما درهمان
 اما بيعه منه بيسير الغبن فقيل لا يجوز وفاقا وقيل هو على الاختلاف
 السالف وفي الخلاصة ودرهم الهداية ومختارات التوازل لو باع الوصى
 مال الصبي او الاب من غير ثم نفه تقع المقاصد بينهما وبين الوصى الثمن
 عند الطرفين ولا تقع عند ابى يوسف رحمه الله تعالى وكذا الحكم في بيع الاب
 وفي الولائية اوصى لرجل بالف درهم فباع الوصى من ذلك الرجل عبداً
 من التركة بالف درهم واراد ان يجعل ماله على الوصى له بالموصى لا يصير قصداً
 الا بوضي الوصى له وفي فوايد البرهان في بيع الوصى مال الصبي بدين
 لما فيه من المنفعة للصبي لانه لو لم يبيع او باع ولم يصرف خيف ضياع المال
 او الثمن وبالصرف يزول ذلك الخوف لان الوصى يضمن للصبي وفي الحائنة
 وصى وجداً يسوغ له بيع عقار الصبي فباعها لينفق ثمنها على نفسه ولا
 حاجة للصبي الى الثمن قالوا يجوز البيع ويفهم الوصى الثمن ان انفقه على
 نفسه وفي بيوع الخلاصة عن ما دون الزيادة وفوائد شمس الاسلام
 اذا باع الوصى مال الصبي لينفق ثمنه على نفسه يجوز ويضمن قيمته وفي
 القنية للزاهد لا يملك الوصى بيع جزء من دار اليتيم لنفقة اليتيم اذا
 وجد من يشتري جزء معيناً منها لانه يعيب الباقي وفي القنانية لو باع
 نصفاً شاعاً وضاع الثمن فقال هذا الذي بعته نصيب هذا الصغير صدق
 وفي فتاوى الديتاردي الوصى اذا باع مال اليتيم باجل جاز وقوله الاب
 وفي الخلاصة والمينة للوصى بالبيع بالنسيئة ان لم يخف تلفه بالجلود
 الانكار ولا المنع عند حلول الاجل والنقصان ولم يكن الاجل بعيداً
 ذكراً في كل من الولائية والحائنة وفي هذا قالوا ولو استباع مال اليتيم

الاملاء بالالف والمفلس بالالف والخمسائة ببيع الوصية الاملاء ولاه
يبلغت الى زيادة المفلس جذرا والتمتع في التنازل والخاتمة
والو لوجية وذكر في التنازل والخاتمة ان الوصية اذا باع مال اليتيم في المفلس
وهو يعلم انه لا يمكنه اداء التمتع فمن الصفار انه ان كان يبيع ببيع رغبة
ومصلحة لليتيم لا يبيع وفاء وجواز لوجل الحاكم ثلاثة ايام ان نقد اخذ والا
اخذ من يملك البيع ونسخ البيع نظر اليتيم ومثله في الو لوجية قال القاضي
وذكر الاستاذ ان هذا نزاع من هذا ان دفعه الله تعالى والايق ان
لا يصح مثل هذا البيع الا انه لو نقد المشتري التمتع قبل القضاء على الوصية
بالبطلان يجوز البيع القاضي الآن وينفذ لزوال المانع وهو خوف
لحق الضرر والابطال لان تمام التعلق لليتيم واحراز المصلحة له في هذا
وفي البنية باع ضياع اليتيم ببيع رغبة فعلم انه يعني المشتري مفلس لا
يمكنه الاداء يعني اداء التمتع اجل الحاكم ثلاثة ايام والا نقض البيع وفي
الوجيز والمحافظة وان كان المشتري في يد المشتري وانكر الشراء برفع
الوصية الامر الى الحاكم فيقول الحاكم ان كان بينكما بيع فقد فسخته وفي
التنازل جحد المشتري الشراء فرفع الوصية الى القاضي وحلفه فحلف والقاضي
يعلم انه كاذب في يمينه فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد
فسخت البيع بينكما وفي الو لوجية فحلفه القاضي فحلف يقول الوصية القضا
انه حلف كاذبا فافسخ البيع بيننا قال نجم الدين القاضي ويجوز مثل هذا
الفسخ وان كان تعليقا بالخاطرة وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصية
لو حزم على تركه الخضومة بعد انكار المشتري البيع يكون فسحا في حكم
الاقالة فيلزم الوصية كما لو نقلا حقيقة اما اذا فسخته الحاكم لا يلزم المبيع

فان فيه إشارة الى جواز البيع
وهو مخالف للمذكور في
الكتب عما هنا
نفسه لست هنا
نفسه

عليه بل يرجع الى ملك الميت لكمال ولاية القاضي وشمولها ومثله في الخاتمة
وذكر شيخ الاسلام نظام الدين في فوائده غم ابيد صاحبها هدية الوصية
ان يبيع عقارا يبقى بالبيع الجائز قال وافق انه سرقه غيره بعد ذلك
بناء على كونه اتلفا للمنافع ماله لكونها المشتري قلنا ملكه باق على حاله
وفيه دفع حاجته ونتميم ماله وتوفيق حاصله فيجوز وهذا هو المختار
وفي شرح الطحاوي باع الاب او الوصية في اليتيم بيعا فاسدا ملكه المشتري
بالقبض بالاذن ولو دلالة حتى لو اعتقه المشتري نفذت بغيره وجاز وفي
الذخيرة والخاتمة والمحافظة للوصي ان يبيع متاع الصبي بشرط الخيار
لنفس فلومات الوصية في مرقه الخيار او ان الصبي يتم البيع وفاقا ومثله
في المحيط ولو ادرك الصبي فيها فذلك عند ابني يوسف رحمه الله تعالى كذا في
الخاتمة والعتابية ونجم محمد رحمه الله تعالى فيه ثلث روايات تحول الخيار
للصبي مؤثرا برضى بالبيع متى رضى ويرد متى شاء ويكون هذا الخيار الاجاز
لا الشرط وهذا ظاهر الرواية عنه كذا في الظهيرية وانتقال الخيار
موقتا بالايام التي وقت بها الوصية وفي الذخيرة وهو ظاهر الرواية
وبقاء الخيار للوصي ان شاء اجاز في المرقه وان شاء ابطل وان سكنت
حتى مضت المرقه تم البيع ومثله الاب قال في الذخيرة ثم اذا ثبت للصبي
الخيار بالاداء ذلك فليس للوصي الاجازة لكن له ولاية الفسخ ولا يبعد ان يثبت
لشخص حق الفسخ ولا يثبت له ولاية الاجازة كالقضوي يثبت له ولاية
فسخ ما عقده قبل اجازة المالك وليس له ولاية الاجازة قلت والوصية
بعد ادراك الصبي قضوي فيكون حكمه حكمه وفي العتابية وعندم يتوقف
على اجازة الصبي كانه باشرة بعد بلوغه حتى قيل لا يتوقف بوقت عن

وذلك بان يقبضه عقيد العقد
بمضرة البائع ولم ينه
البائع عن ذلك

وهذا على خلاف في الظهيرية
فانه قال وقال محمد في ظاهر الرواية
ينتقل الخيار الى الصبي فان اجاز
في مرقه الخيار اجاز وان
رد بطل

وعنه ايضا ان الوصي ان يفسخ بعد بلوغ البقي وليس له ان يميز الزوا
وفي القدوري والخيرة اب ووصي اشترى بدين في الذمة بخير الى ثلثة
ايام فبلغ فيها البقي يجوز العقد عليهما وللوصي الفسخ والاجازة وفي
قناوي القاضى ظهر الدين والعناية اشترى الوصي او الاب عبد الصغير
باحد النقيدين وشرطا الخيار لانفسهما فبلغ البقي في المدة واجاز العقد
نفذ البيع عليهما الا ان تكون الاجازة برضى البقي بعد بلوغه وفي المحيط عم
نواد بان هاشم وصي باع غلاما ليقيم قيمته الف بالف على انه مختار
فاذا دقت القيمة في المدة وضارت الغنى قال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز
للوحي تنفيذ البيع اجماعا ومثله في وكالة الخلاصة والنوازل وفي غريب
الرواية والعناية والخلاصة والحافضة اشترى الوصي ليقيم عبد يساوي
ثلثة الاف بالف ثم اطلع فيه بعيب ينقصه الف او خمسمائة لم يرد له لان
في ردة محاباة فاحشة فيكون ضررا للبقي اما لو كان شراؤه بخيار دفعه
ان لا يقبله قلت ولو لم يكن ميعبا لان خيار الرطب ماض غير انعقاد العقد
بمخلاف خيار العيب قد عرف في كتاب البيوع قال ومثله لو كمل والمادون له
قال في العناية ولو كان هو المشتري لم يملك ردة بالبيع ويروى انه
يرده بغير قضاء وفي احكام الصغار فضولى باع مال اليتيم ثم نصب وصيا
له فاجاز ذلك البيع جاز ذكرا رشيد الدين في قناوالة وفي النوازل و
الولوية جاز بيع اشجار اليتيم لا وصي له ثم نصب الحاكم وصيا فاجاز بيعه
جاز استحسانا ان كان المبيع قائما قلت انما شرط قيام المبيع لان الاجازة
كالفسخ يستدعي المحل على عرف في موضع وفي جامع العتبات والحافضة
بايع الوصي دارا على يقيم فاذا اهل اليتيم اخ في حجره جاز بيعه على من هو له

كلايب ذكرا في البنية وفي جامع العتبات وهذا بخلاف القاضى وفيها وفي
الخلاصة وليس للوصي ان يبيع مال احد اليتيمين من الآخر عند البنية و
محمد رحمه الله تعالى ويجوز له ذلك عند ابى يوسف رحمه الله تعالى والقى فيه
بعد حكم والحكم اذا وقع الانسان لا يقع لغيره وفي المحيط من الزيادات
وزيادات الاستروشن والولوية والحافضة ايضا ليس للوصي او الاب
او القاضى ان يبيع مال احد اليتيمين من الآخر فاقا قال في المحيط اما على
قول محمد رحمه الله تعالى فلا ان الوصي لا يتولى ط في العقد اصلا واما على قول
الامام رحمه الله تعالى فلا ان قيامه بالعقد من الطرفين مشروط بالنفع الظاهر
ولا نفع هنا لليتيمين لانه اذا كان خيرا لاحدهما يكون اشرا للآخر البنية فلا
يجوز قلت ومراعاة في القيام بالعقد من الطرفين جعل اليتيم في حكم المادون
كما سلف وفي قناوي رشيد الدين ليس للوصي والقاضى بيع مال احد اليتيمين
من الآخر اما الاب فله ان يبيع مال احد طفليه من الآخر وفي العدة لا لو كمل
فيوكل كل منهما ويكلا فيعقدانه وكذا الوبايع ويكله ماله من طفله او شري له
مال طفله حيث لا يجوز الا اذا كان الاب حاضر فيقبل عقدا وفي الحاصل
شرح الطحاوي ان الجواز من الاب مشروط بعدم كون بيعة بغا حش الغنى
قلت وهذا شرط في جواز جميع مبيعاته لا بد من دفع الاضرار وفي المحيط
والولوية جاز والخلاصة والحافضة ويجوز للوصي ان يبيع من البقي المادون له
في التجارة قلت ولو لم يجانبه صريح به في البنية ويجوز ان يكون هو المراد
هنا ايضا وفي وصايا الخيرة واحكام الصغار من زيادات الاستروشن
البقي المادون من جهة الوصي اذا باع مال نفسه من وصيته فهو كبيع الوصي لنفسه
يعتبر فيه الخيرية ولا يكف عدم الضرر اما لو باع البقي المادون له من اجنبى

بغير فاحش يجوز عند الامام رحمه الله تعالى قال في المحيط خلافا لها ومثله في
جامع الفقه قال في احكام الصغار وهو حديثنا اعتبر في تصرف مع الو
جهة كونه نائبا عن الوصي ومع الابن جهة كونه مائلا واصلا بالادب قلت
ولا يخفى ما فيها من المناسبة وهما رحمهما الله تعالى اعتبر في جميع تصرفاته جهة
النباة نظر الى حقيقة الحال حتى قال بان بيعه من الابن كبيع الوصي فيه فلا
يتحمل فيه فاحش القاب قلت وقد علم من هذا ان في بيعه هذا يتحمل القاب ^{البيع}
ولا يتحمل في بيعه من الوصي بل لا بد فيه من الخيرية وفي النباة بيع الوصي لما ذكروا
لزم ونية المحاباة الفاحشة روايتان وفي مجموع النوازل وجامع الفتاوى
والمحيط اذن الوصي لبيتهين فباع احدهما الاخر لم يجوز قال في الوالوجية
لان سبب نفاذ تصرف البيتهين ليس الا اذن الوصي فيشترط في صحة ما
يشترط في صحة تصرف الاذن لها اعني الوصي في الخيرية فلا يجوز لغيرهما
في حق احدهما البته كما سلف قال القباقي ولو كان لكل يتيم وصي على حدة
جاز قال في المجموع وهذا الواذن لها الاب ففعلا ذلك جاز لان الاب
يملك العقد بينهما حتى يكون العقد عليهما اذ ابغا وهو صحيح ذكره في
فتاوى جامع الصغار قال في المجموع ولو اذن لها الاب ثم امر رجلا بان
يشترى من احدهما الاخر لم يصح اذ كان المعبر عنهما اما الوصي هو من احدهما و
عقد الاخر بنفسه جاز وبالله الاب يملك المباشرة ولا يملك التفويض قلت و
الترفيه عدم قيام المفوض مقام الاثنان كما يقوم الاب وفي الخانية يتيمان
لكل منهما وصي لم يجوز لاحد الوصيين الشراء لبيته من الوصي الاخر لان تصرفات
الوصياء مقيدة بالخيرية والنظر لليتيم فلو وجدت الخيرية هناك لحددها
لا توجد الاخر البته فلا يجوز تصرفه في المحيط ايضا اذن الوصي لغيره

ليتهين

ليتهين بالتجارة فباع احدهما مال من الاخر لم يجوز لانها يستفيدان الولاية
من الوصي ولو فعل الوصي ذلك بنفسه لم يجوز فكذلك فعل من استفاد الولاية منه
وفي الخانية والخاصة ما ذكره زوجة ويتم له منها وقائع فباع المتاع من
اتها وصي ثم بعد ذلك انكرت الوصاية قال الامام الفضل لا تصدق متى في
انكارها ذلك على المشتري بل يوقف البيع الى بلوغ الصبي فلو صدق بعد
البلوغ الوصاية جاز والابطال فلو بطل وكان المبيع ارضا فبني عليها المشتري
او سرقها لم يرجع المشتري عليها بيمينها ولو ادعى الصغير قبل البلوغ عدم
الوصاية وقت البيع هل تسمع دعواه قال تسمع وقال في الخانية والحافضة
ان كان مادونا له في التجارة وفي الخاص وفي الخصومة من جهة من الولاية
من الاب او الوصي او الحاكم فلو حجج الصغير استرد ارا الارض ضمننت الزوجة فبنيها
على رواية تضييق غاصبا لارض بالبيع والتسليم ولو باعته ارضها بالار
من الحاكم ولا وصاية قبل المولد ابطاله في الحال وقيل لا بل بعد البلوغ وفي فتاوى
الفضل والجامع في الفتاوى في النوازل في امر الاموات في زوج واولاد
صغار منه واخت وارضت الى الاخت ولها ضلع فباع الاب ضيعة منها وانفق
بعضها لنفسه واشترى بالبقية ضيعة لنفسه ولم يرض به الوصي وان لم
يكن الاب مفدا وكان الوصي قد اصيل جميع اموال الميت فباع الاب جائزا وما
اشترى له لنفسه من الضيعة ان اشهد وقت الشراء انه اشترىها لنفسه في
وهو مديون للبيته قد راتج وان كان الاب مفسدا متهممكا لا يجوز بيعه
وفي النوازل والوالوجية والخانية مديونا وصي بوصايا ووصي الى رجل
فباع الوصي اولى واجتمعت الودعة على بيع شيء من التركة لقضاء الدين و
انفاذ الوصايا قال ابو الفير البيع ^{البيع} لا يكون باهر القاب لان ليس

للورثة حق في التركة مما كان فيها دين او وصية الابدع القضاء والتفدية
 فيكون فاسدا كذا في الولو الجمة قلت او يرفعوا الامر الى القاضي فينصبه
 وصيا يبيع ويفضي وينفذ قال القاضي قال الاستاذ هذا اذا كانت التركة
 مستقرة بالدين فان لم يكن ينفذ بيع الوارث في حصته الا ان يكون البيع
 بينا معينا في الدار او ما يشبهه وفي المنتفع باع الوصي بمقادير الوصي فرفع
 الى القاضي ان راي نقض البيع خير للصحة نقضه وان راي الامضاء انفع امضا
 ونقذه ومثله الاب ذكوة في الخاتمة وكذا القاضي الا ان يكون المشتري شتو
 يشهدون بان القاضي البائع اشهدهم حين باع ان التمس المثل فلا
 تقبل حج الشهادة على زيادة القيمة اذ ان قوله حجة على من يبيع البيع
 فشهد وان القاضي اشهدهم قبل الفسخ ان القيمة مثل التمس وقت العقد
 ينقض الفسخ لان الثابت بالبين كالثابت عيانا ولو عيانا ان القاضي
 قال ذلك بطل الفسخ كذا هذا وفي الخاتمة لو باع الوصي او الاب للصبي
 الابن في حقوق العقد بعد بلوغه راجع الى الوصي وكذا الوشاة الاب لنفسه فيبلغ
 يكون العقد من قبل الولد الى الاب ثم لا يبرأ الاب عن التمس ما لم ينصب الحاكم
 وصيا للولد ياخذ التمس من الاب ثم يرد عليه وفي بيعه ماله من الولد لا يصير
 قابضا بحجة البيع حتى لو هلك قبل تمكن الولد في القبض حقيقة يهلك على الاب
 اما البيع نفسه فيتم بحجة قوله بعته وولي يكذا وكذا شراؤه منه فلا يحتاج
 القبول بخلاف الوصي حيث يحتاج في تمام عقده الى قبوله في الوحيين ومثله
 في المحيط وفي المحيط الزيادة ان اشترى الوصي للصبي او المعتوه بالهرا اذ لم
 حرم منهما لم ينفذ البيع عليهما ولكن ينفذ على الوصي ومثله الاب لو اشترى
 الوصي للمعتوه مستولدة بالنكاح قال محمد رحمه الله تعالى لا ينفذ البيع

فرق في الجامع بين ما ان باع مال ابنه الصغير
 او شري له شيئا من غيره وبين ما باع مال
 نفسه من صغيره ثم بلغ الصبي
 فقال الحقوق في الصورة
 الاولى الى الاب وفي
 الاخرى الى الابن

على المعتوه

على المعتوه وهو القياس وفي الاستحسان ان ينفذ على المعتوه وجه القياس انه
 يتصرف به المعتوه ووجه الاستحسان ان فيه نظر المعتوه حيث يدخل في ملكه
 من يطاؤها وتقوم بحجته ثم هذه اشق عليه من غيرها واهدى الى خدمته
 فيكون شراؤها في ولاية الصبي لكن لما اندفعت الحاجة بالواحدة لم يكن
 للوصي شراء كل مستولدة بالنكاح حتى لو كان له منكوحتان لا يملك الوصي
 الا شراء الواحدة منهما قال في المحيط والمحققون من شايخنا قالوا وجه القياس
 اقوى وفي الذخيرة وهو الصحيح لانه فاع الحاجة بالمنكوحه فيكون شراؤها
 ضررا على المعتوه وقال ايضا ودوى في الامالي رجوع حجة الى الاستحسان
 قلت في يكون الاستحسان هو الاقوى كونها واقية والله سبحانه وتعالى اعلم
 وفي جامع العتباتي ولو اشترى الوصي للمعتوه ام ولد او اذن له فاشترها
 بنفسه جاز في الولد الاستحسان ولو شري الصغير اباه او اذن له فاشترها
 بنفسه لم يحرم وكذا المعتوه وفي الزيادة والواقات والتحسين المحيط والخاتمة
 والمخالصة الوصي اذا امره رجل بان يشتري له شيئا من مال اليتيم فشرأه لم يحرم
 لرجوع حقوق العقد في الطرفين الى الوصي فيكون قابضا ومقتاضيا معا
 وذلك تناقض وهذا بخلاف شراء الوصي لنفسه على قول الامام رضي الله عنه
 لان الحقوق من طرف اليتيم راجع الى اليتيم ومن جانبه اليه فلا يكون متولى طرفي
 العقد واحدا كما قلت وهذا يجعل الصبي ما ذواله بالبيع حكم المحل لنفسه
 وبخلاف بيعه من الابن بلا امر منه لان الحقوق فيه عليه وعلى المشتري لعدم
 قيام الوصي مقامه وفي العدة وكل الوصي رجلا يشتري له شيئا من مال اليتيم
 فشرأه له لم يحرم الا اذا كان الوصي حاضرا وقبل الزاء فيقول قلت كما لم
 في الاب قلت وانما شرط القبول لتكون العقد من جانب الوصي على الوكيل و

ومن جانبنا الصبي على الوصي ولا يكون الوصي متوليا للعقد في الجانبين فتماما
وفي التوازل ماتت عن زوج وبنت واخ وكانت قد اوصت الى الاخ وعليه
ديون واوصى بوضاها فاشترى الاخ قبل تنفيذ الوصية وقضاء الديون
نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع قد نصيبه المشتري فجاز
به فان نفذ الوصية وقضى الديون قبل الخاصة جاز البيع وان لم ينقد
ترافوا الى الحاكم ابطال الحاكم البيع وبداء بقضاء الديون ثم نفذ الوصية
من ثلث اضل ثم قسم الباقي بين الورثة كما نطق به الكتاب العزيز وكذا لو كان
على الميت دين ولا وصية او بالعكس وفي التوازل والخائنة اوصى الى امرأته
ولها عليه المهر قال ابي حنيفة ان ترك الميت صامتا كان لها ان تأخذ من الصامت
قدر المهر غير قضاء الورثة لانها طهرت بحسن حقها وان لم يكن في التركة
صامت كان لها ان تباع ما كان اصل البيع ويستوفى صداقها من التركة ومثله
في الفتاوى والولوية والعيون والخيرة وكذا في الخلاصة لكن فيها انه
لها ذلك سواء كانت وصيا قبل الزوج او لم يكن او في الخائنة وان كان
في يدها درهم قدر المهر كان لها اخذ تلك الدرهم بغير علم الورثة وبلا
رضاهم فان استخلفت بعد اخذ كان لها ان تحلف بائنه تعاطا في يدها
شيء من تركه الزوج ولا تأثم في يمينها هذا لان ما اخذت بهرها صار ملكا
فلا تأثم وفي المسحوق اقاله الوصي لانها كالزنا ومثله الوارث ذكره في
العقائبة وفي فتاوى الفقيه لا يجوز للوصي اقالة ما باعه باكثر من قيمته ولا
اقالة ما اشتراه باقل من القيمة وفي وكالة الخلاصة الوكيل بابيع بكل الاقالة
والوكيل بالشراء لا يملكها والوصي والاب والموتى كالوكيل بابيع وفي العقائبة
ولا يترك مولا مسلم في ملكه حتى يبلج بغيره ان كان محلا للبيع صيانة

صيانة للمسلم عن الاذلال فان كان العبد ليتيم الذي اجبر عليه ابوه او وصية
او وصي القاضى وفي فوائد البرهاني اقال الوصي ما شره للصبي ان كان فيها
نظر للصبي وفائدة صحته والا قاله الرواية في الاب حيث نص على جواز
اقالته بالخيرية في تزوج المشايخ هذه والموتى يشترى شيئا للوقف قبائلا
عليه يجامع ان كلا منهم يملك التجارة في مال الصغير والوقف والا فالبيع
تجارة لا يباع في حق التالف فيملكها في يملكها وانه شحا وتعلم واعلم
ان يسير الغنم انما يعف اذا انفرد اما ما يوجد من قدره في ضم الفاحش
منه فلا يعف حتى يقال ان الباقي بعد اخراج قدر اليسير يسير ومع ذلك
لا يعف وهذا كالتجاسة يعف منها ما دون الدرهم ولا يعف منها الدرهم
ولاشك ان الباقي من الدرهم بعد قدره ما دون الدرهم ومن الدرهم
فيه ان كل ما يوجد ويقع جلته هو الفرد لا انه يجمع الاجزاء المعبرة شرعا فيكون
فردا حتى يملك نقص بعضه وعدم اعتباره وذلك ظاهر وانه شحا وتعلم
واذ قد وصل الكلام الى هذا المقام فلا علينا ان تذكر ما يتجمل فيه الغنم
واليسير ولا يتجمل فيه الا اليسير ولا يتجمل فيه اصلا فنقول وبالله التوفيق
انما الغنم اليسير فقد قيل انه لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل هو في
العموم كذا ينم وفي الحيوان مدة بازده وفي العقار مدة وازده قال شيخ
الاسلام خوارزمي هذا التحديد فيما ليس له في البلد قيمة معلومة اما فيما له
قيمة معلومة كالغنم والتم فلا يتجمل فيه هذا المقدار حتى لو شره الوكيل بيسير
الغنم ينقد على نفسه لا على موكله لانه لعدم احتياجه الى التقويم لا يدخل
الغنم تحت التقويم فيفسخ ويبرئ بغيره ومثله في بيع الصغرى ثم بيع الاولياء
كالاب والجد والقاضى واوصياهم واوصياءهم لا يتجمل في بيعهم

واشتهر اسمهم الا الغنيان اليسير اجماعا واما بيع الوكيل بالبيع وبيع الماذون
 ونحوه من القن والمكاتب والبيعة وبيع المضارب والمفاوض وشريك الضمان
 هذه ثمانية ما يخل فيها عند الامام رحمه الله تعالى الغنيان الفاضل
 عندهما رهنما لله تعالى لا يخل فيها الا اليسير كما في شراء الوكيل بالثراء وثلاثة
 عشر مثله لا يخل فيها الغنيان الا في بيع الوصي في الوارث ذكره في شرح
 الطحاوي لان المحاباة كالوصية فلا يجوز في المورث وان قلت فكنا الوصي
 القائم مقامه كذا يبيعه منه بمثل القيمة عند لا عندها فانتهى بحوزة الثانية بيع
 الوارث في صحيح من مورثه المريض مرض الموت فانه على هذا الخلاف وقيل الخلاف
 في المثلتين في كل من البيع بالغني وبالمثل الكل في شرح الطحاوي الثالثة
 بيع المريض من وارثه الرابعة يبيعه بعد ايضا الثلث الخامسة يبيعه وماله
 مستغفر بالدين فيقال للمشتري افسح البيع او اذل المحاباة باتمام القيمة
 لان حق الغريم في المائنة السادسة يبيع دين المان لا المضاربة قبل ظهور
 الربح الكل في الصغرى والاخيرة في شرح الطحاوي والمحيط ايضا السابعة يبيع
 الوكيل ثم لا تقبل شهادة له كما ليكمه واولاده اما يبيعه منهم بمثل القيمة في
 المضاربة الكبيرة يجوز وفي اليوسع لا يجوز الثامنة ضمان الغاصب المفضوب
 بالثمن فانه لو ظهر وقبضه اكثر منه ولو بقليل كذا في يكون للمالك اخذ
 المفضوب ورده ما ضمنه في الصغرى ايضا التاسعة يبيع المحجور بالدين فيفسخ
 او يزال المحاباة العاشرة يبيع الماذون المديون من مولاه وهاتان في
 المحيط الحادية عشر شراء المضارب الثانية عشر شراء المفاوض وشريك
 العنان فينفذ على نفسه كما اذا اشترى بغير التقدير ذكرها في البصائر
 الثالثة عشر ذكره في شرح الطحاوي ولكنها على الخلاف في بيع المولى من ماله

المديون

المديون حيث لا يقع فيه اليسير عند لا يفسخ البيع او يزال المولى المحاباة
 وعندها يقع فيه الغنيان اليسير والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
فصل في الاجارة في الخاتمة والذخيرة والخلاصة للوصي او غيره
 نفس اليتيم وعبيده ورواية وعقارة واراضيه وسائر امواله ولو بيسير
 الغني لان له ولاية استعمال البتة بطريق الرضا والتمهيد بغير غيره من
 بيع العوض اولى ولا يملك بيع سائر امواله بمسوغ وبغير مسوغ فكذا يملك
 اجارته ومثله الاب والجد اب الاب عند عدم الاب ولم يخرج لغيرهم مع قيام
 احدهم ان يورث اليتيم ولا شيئا من ماله ولو كان هو في حجره وعياله لا تنفاه
 ولاية غيره بوجوه واحد منهم اما لو عدوا فاجرة ذورهم محرم منه فان كان
 في حجره صح وفاقا لانه يملك تأديته فيملك اجارته وان لم يكن قال ابو
 رحمه الله تعالى ان كان المورث اقرب اليه ثم هو في عياله كما اذا كان عند العمة
 فاجرة الام جاز وقال محمد بن الله تعالى لا يجوز ومن محمد انه يستحسن الاجارة
 القن لم يعله لانه ظهرت ولاية في نفس الصغير نظرا له فكذا تظهر في ماله نظرا
 له وكذا انفاقه عليه لا بد له منه لصور في التأخير واذا استأجر الاب اجرا
 بفاحش الغني وهو لا يعلم بذلك قال شيخ الاسلام خواجه زاح في شرح السيرة
 لانا الاجارة تنفذ على الصغير الا انه يجب عليه اجر المثل ومثله الوصي ولو قال
 الوصي تعذر الجور تنفذ الاجارة على الوصي فويله كل الجور ومثله في الثمانية
 ثم لو اجر الوصي او الاب والجد فبلغ في المدة ان شاء امضا العقد ^{مضى}
 على الاجارة وان شاء ففسخ بخلاف الوكيل في مدة اجارة امواله او عبيده
 حيث لا يكون له حق الفسخ والفرق ان في بقائه في الاجارة ضرورة بينا في صحة
 حتى قل الامام ارايت لو تفقه وتولى القضاء اتركه يخدم الناس اجارة

ايده اياه من قبض جدا ثم لكل من اجزاءه يعوله غير ولى ان يقبض الاجرة
لانه من حقوق العقد وقد لزم بالفراغ على انه نفع محض الا يرى انه لو اجر الصبي
نفسه وهو مخير يعقل العقد لا يلزم لكونه مشوبا بالضرر ثم اذا فرغ من العمل
يجب المستحق للمحضنة نفعاً عند قبضه ماله كل من يعوله كالهبة نفعاً عليه في
اللقبط والكراهية من الهداية وليس له يعوله انفاق ما قبضه للصبي يعني بغير
امر القاضى لانها من امواله وليس لغير الاب والجد وصيتهما التصرف في امواله
ومثله للهبة وفي لقيط الهداية وجد مع اللقيط ما لا يشد عليه او على ذاته
هو عليه ما هو اللقيط اعتباراً بالظاهر ثم لا يصرفه الواجد اليه الا بامر القاضى
لانه مال ضائع وللقاضى ولاية صرف مثله اليه وقيل يصرفه بغير امره لان له ولاية
الانفاق وشراء ما لا بد له منه كالطعام والكسوة لانه من الانفاق اما لا يجوز
له التصرف في ماله غير ذلك بالامر لما ان ولاية التصرف لتتميم المال وتوفره وهو
بالرأى الكامل واشتققة الوافره والموجود في كل منهما احدهما ويجوز له ان
يقبض له الهبة لانه نفع محض ولذا يملك الصغير بنفسه اذا كان عاقلاً ولو ملكه
الاخر وصيتهما ايضا وله ان يسلمه في صناعة لانه من باب تقيفه و حفظ حاله
وفي الولاية للصبي ان يسلم الصبي المطبق للعمل الى من يخرجه وله ان يوجر
للعمل وان يسلمه الى المكتب وفي الذخيرة اذا لم يكن ابن الصغير حايكاً او
حجاً ما لم يكن ممن يعوله ان يسلمه الى حائك او حجام لان التصرف في الصبي وله
مقيد بالنظر وهذا من دلالة داء الكاهن بضع شرف المناصب وخسايس
الحرف مظان التلف يقع عارها لا ينقطع شتادها ما تفرق بها الاعقاب على
تمر الدهور والاحباب في فوائد صاحب المحيط اجم الاموال والجد او الوصى
الصغير في عمل الاعمال باجر المثل صحيح واذا اجره بلا اقل قال بعض المشايخ

لا يجوز وافق صاحب المحيط يجوز وفي القينة للزاهد في الوصى الابن ان يوجر
الصغير للعبادة وسائر الاعمال دون وصى القاضى وفي متفرقات الكراهية
من الهداية الاصل ان التصرف على الصغار انواع ثلاثة نوع هو من باب الولاية
كالانكاح والبيع والشراء لاموال الاقضاء ولا يملك الا الولياء كالاب
والجد وصيتهما لانه هو القائم مقامه باقامة الشرع ونوع هو من ضرورية
حاله كمنه ما لا بد له منه وبيع وإجارة الصغير نفسه ويملك كل من يعوله
ينفق عليه كالزوج والغنى والمثلث اذا كان هو في حجره ثم اذا ملكه هو لاء
فالولى اولى به وكذا لا يشترط في حقه كونه في حجره ونوع هو نفع محض كقبول
الهبة والصدقة وقبضها وقبض الاجرة ويملك الولي بالولاية ومن يعوله
بالحج والصبي نفسه بالعقل لان الاقرب بالحكمة فتح باب مثله نظر للصغير
فصار بمنزلة الانفاق وقال في اللقيط جواز الايجار لم يعول اما رواية
القدوري في مختصره وذكر في الجامع الصغير انه لا يجوز لم يعوله ان يوجر
مطلقاً ويجوز للامم وصيتهما في الصحيح اذا كان الابن في حجره او هو الصحيح
لانها تملك اطلاقاً منافع باستخدامها اياه ولا كذلك الاخر والمثلث
وجه الاول انه يرجع الى تقيفه وقال صاحب النهاية الحواز اما رواية
الاصل او تجله على اذا كان فيه ضرورية ويؤيد ذلك النوع او
نقول مراداً من اجارة تسليمه في الصناعة فيكون له ما لا بد له منه وفي العيون
ان الوصى اذا استأجر اجيراً باكثر من اجر مثل عمله بغل فاحش يكون الاجر
على الوصى وذكر في الذخيرة ان القاضى علينا السعد قال يصير الوصى
مستأجر لنفسه ويجب الاجر كله من ماله قال وقال شيخ الاسلام في الامم
نفعاً لا اجارة للصغير كما يجب عليه اجر مثل العمل والفضل على الوصى يعطيه

فمنه لنف فلو أعطى الاجر كل من مال الصغير رد الفضل عليه من مال نفسه
وفي الخاتمة ولو استأجر الوصي الصبي أو استأجر عبداً بالنفس ليعمل له
قالوا ينبغي ان يجوز عند لي حنفية رحمه الله تعالى وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى
اذا كان باجرة لا يتغابن في مثلها لما فيه من المنفعة الظاهرة لليتيم وهو
مقابلة غير المتقوم على المنفعة بالمتقوم اعني الاجرة وفي الذخيرة نقل
الفتاوى والخلاصة للوصي ان يستأجر الصغير لنفسه وليس له ان يستأجر
يعني لا يجوز ذلك قال في الخاتمة هذا على قولنا في أبي يوسف رحمه الله تعالى
اولاً ظاهره فانه لا يتفرّد الوصي بالعقد مع نفسه كما في البيع على امره وتعالى قول
الامام وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى اخره فان جواز بيع الوصي بالنفس من
الصبي وشراؤه مال الصبي لنفسه مقيد بما اذا كان فيه نفع ظاهر ولا نفع هنا
للصبي لان الذي هو الوصي بالمنفعة وهو غير متقوم في نفسه وقد شرط على الصبي
في مقابلته مال متقوم في ذاته فلا يجوز لكن ذكر شيخ الاسلام خواجه
في مضاربة ببسوط ان الوصي اذا اجر نفسه لليتيم باقل من اجر مثل عمله حتى
كان فيه منفعة لليتيم يجوز الاجارة قال في الذخيرة وهذا خلاف الاب
حيث يجوز له ان يجر نفسه وماله للصبي في عامة الروايات لانه يملك شراء
ماله لنفسه وان لم يكن فيه نفع للصغير فالواجب ان لا يملك الكبير ان يجر لانه
ثامور بتوقيع الاب واستخدامه اذ رآه به وتحقيره فلا يجوز لكن مع
هذا العمل مستحق الاجر ولو استأجر ابنه البالغ فعمله الابن لا اجر له
لان خدمة الاب تحققة على الابن فيكون الاجارة واقعة على ما هو مستحق
عليه بدون الاجارة وفي الخاتمة وليس الوصي ان يجر نفسه من اليتيم لان
تصرفه نظري ولا نظر لليتيم في هذا لان ما يستحقه اليتيم على الوصي المنفعة

واجب

واجب الوصي على اليتيم العيون والعيون خير من الدين وكذا لو اجر من الصبي
شيئاً من متاعه يعمل به في عمل من اعمال اليتيم اما لو استأجر الوصي اليتيم ليعمل
للمنفعة جاز عند الامام رحمه الله تعالى لان الواجب على الوصي العيون وما يستحقه
الوصي من اليتيم الذي قال وذكر الامام على السعد ان الوصي اذا اجر نفسه
اليتيم جاز بالاتفاق قال في المحرر ما ذكرناه اولاً وهو اختيار القدرى
وفي القينة اذا امتنع الوصي عن القيام بامور الوصاية بدون الاجر فللقا
ان يفرض له الاجر وفيه ان القاضي اذا نصب وصياً وعين له اجر العمل جاز
وفي الوصاية والنصب اذا اراد الوصي ان يستأجر او ان يجر نفسه ولا
يكون غاصباً بل جاز من روجه ويحبها من ماله قدر الاجرة فتوكل في المنة
الاجرة ويسكن فيه قال وقال الامام القاضي الوصي ان يستأجر دار
اليتيم لانه يجعله ليس بالمال وفي الوصي يملك اجارة عقار
الكبار يعني الغيب وان لم يكن مالاً للبيعة وفي الخاتمة ولو كانت الودعة
صفار او كباراً غيباً فللوصي اجارة كل العقار ولو كان بعض الكبار حاضراً
لا يكون له ان يجر حصّة الحاضر لان جوازها لكونها من باب الحفظ وحصّة
الكبير الحاضر لا يمتنع الى حفظ الوصي قلت والظاهر ان هذا على قولنا
اما على قول الامام رحمه الله تعالى فينبغي ان يكون الوصي قادراً عليه لما مر
من اصله وفي البينة انه يملك اجارة الكل قلت وهذا على اختيار قول
الامام رحمه الله تعالى وهو فيما اذا كان الكبار غيباً كما نقلناه عن الخاتمة
والافيكف يملك اجارة نصيب الكبار الحاضر بما على قولنا انهما الله تعالى
وفي الغيبة الاب ومن بعد الجدة ومن بعد الوصية ما ومن بعد لكل ذي
رحم محرم من الصبي ان يجر للصبي الاقرب فالاقرب لان فيه نظر لانه يجعل المنفعة

مالا ويستوي في ذلك ان يكون البتة وحجة او لم يكن هذا عند ابو يوسف
 وعند محمد يشترط ذلك في حق ذي الرحم ولهم قبض الاجرة ولا ينفق عليه الا
 الاب والجد لانه ليس لغيرهما حق التصرف في المال قلت ولو صيتهما ايضا ذلك
 وكذا الوصي القاضى اذا اطلق له الوصاية قال ويجوز لذي الرحم ان ينفق لما
 لابد للصغير منه فان اجرة الاب بلغ فله الخبز اما لو اجر عبدا فبلغ فلا
 خيار له ولو استأجر الاب نفسه او عبدا لعل اليتيم جاز لان كمال الشفقة
 يدل على النظر ولا يجوز ذلك من الوصي لعدم كمال الشفقة والمال خير من
 المنفعة ولو اجر الوصي لنفسه او عبدا اليتيم جاز لان فيه نفعاً ظاهر او في العتاي
 ويجوز للوصي والاب ان يدفعوا الصغير او عبدا الى رجل ليقوم على الصبية
 في تعليم الحرفة او الحساب او الخط او الهجاء مترا معلومة ويجوز شرط الاجرة
 للاستاد على الوتي وللصبي على الاستاد فيستخذه في اعمال نفسه وان لم
 يعيناه عليه الاجر في العقد ينظر الى عرف اهل البلد في تلك الحرفة قال وان
 شرطوا كل شهر من السنة بدراهم والشهر الاخير ببقية المال جاز وهذا
 حيلة الاستاد وكذا العكس بان يشترط لغير الشهر الاول لكل شهر درهم
 ولا حول ببقية المال وهي حيلة الوتي وفي العتايته والنصاب ليس للوصي
 والاب ان يوجروا اليتيم اجارة طويلة ثم سومة فلو اجر ارض اليتيم
 اجارة طويلة لم يجز في السنين الاول ويجوز في السنة الاخيرة قال
 في الذخيرة والعتايته لان الرسم ان يكون اجرة ما عدا السنة الاخيرة
 باقل من اجرة المثل فيتمكن في غيرها العتاي القاضى فلا يصح في غيرها وان
 استأجر الارض لليتيم اجارة طويلة ينقلب الجواب لان العتاي لا يتمكن
 في السنة الاخيرة لان الرسم ان تكون اجادتها باكثر من اجرة المثل فتجوز

فيما عدا

فيما عداها ولا يجوز فيها قبل وهذا على قياس روى ان الاجارة الطويلة
 عقود متعددة اما على رواية كونها عقدا واحدا لا تجوز الكل ذكره في
 الخلاصة وفي الذخيرة ان الظاهر ان الفاء في الكل وفي الخاتمة والخاتمة
 في تصحيح الاجارة الطويلة في ارض اليتيم ان يجعل اجرة السنين كلها على قدر
 اجرة المثل ثم الوصي يدري المستأجر عن بعض اجرة السنين الاول فيصح ذلك
 الا برأى على قول الطرفين رحمهما الله تعالى وقال الاستاذ في حكم القصار
 رايت في مختصر العصار ان الوصي اذا اجر دار الصغير من طيلة جاز
 وفي فتاوى النسخ والخاتمة والو الوجبة والخاصي غرقاوى الامام الفضل
 والخلاصة عنه ايضا ليس للوصي ان يوجر شيئا من اجارة طويلة لقضا
 دين الميت لما فيها من الغبن في السنين الاول والوصي ما مور بالتصرف
 على وجه النظر وفي العتايته ولو اجر الوصي ارض البتة عشر سنين او
 اربعة فادرك لم يجز وفي فتاوى النسخ والفضل والعتايته ولو كان
 وصيا لليتيمين فاستأجر عبدا لهما ليعمل الاخر لم يجز لاضرار باحدهما
 ولو فعل الاب ذلك ينبغي ان يجوز كما في البيع ذكره في جامع الصغار
 غم الذخيرة وفي جامع الاصغار الوصي اذا ايتيم باجر المثل ثم زيد ان ينقص
 الاجارة وفي احكام الصغار غم شروط الحاكم ان الوصي والابن اذا اناض
 اجارة ما اجره يجوز نقضه وفي الذخيرة والخاتمة وفتاوى طهيم الدين
 ان الوصي اذا اجر منزل الصغير بدون اجر المثل فقد ذكر الحضاف انه
 يجب على المستأجر اجر المثل بالغاما بلغ وبه ينفق وذكر الامام الفضل في فتاواه
 ان المستأجر يجب ان يكون غاصبا بسكناه على اصول علمائنا فلا
 يلزمه شيء وفي العتايته اجر دار الصغير او عبدا باقل من اجرة المثل لم يجز

وفي جامع الصغار والخاتمة الوصي اذا اجر
 لليتيم واستأجرها وصي اخر لم يجز هذه
 الاجارة لانها لو كانت خيرية لا حد
 لليتيمين يكون شرا لا خيرا
 فلا ينعى الفبر
 الكينيين فلا
 تجوز

ولو سكن المشتاجر بمجاورة المثل بالغا ما بلغ ثم قال فيها وفي الكتب الثلاثة
 ولو انتقض المنزل بسكنه ذلك المشتاجر فان كان ضمان النقصان
 النفع للبيتم في اجر المثل يحكم بضممان النقصان دون اجر المثل وكذا اذا
 نقصت الذراعة ارضه ومثله المتوفى بوجوده اذ الوقف ^{ينظر} والحاصل انه ينظر
 الى نقصانه والى اجر المثل فايهما كان اكثر يجب ذلك للصغير كونه في الذراعة
 وفي الذخيرة استأجر الاب غير الابنة فادفعته تركة ثم مات الاب فقالت
 عمه الصغيرة ارضيعة بغيره الاب فادفعته تركة وطبقت الاجر ان كان
 للصبي مال وقت استئجار الاب يكون الاجر كله من مال البصة ولا تبطل الاجارة
 بموت الاب وان لم يكن له مال يكون على الاب اجرة ما قبل موت الاب تبطل
 اجارته بالموت قال العتباتي وهذا قول البعض ويكون قول العمه ارضيعة
 اجارة مستأنفة ويكون اجرها عليها فان كانت وصياح فجهة الاب
 ترجع بالاجرة على الصغير اذ استفاد مالا والا ترجع ولو لم يكن للصغير
 مال حين عقد الاب ثم استفاد مالا قال الامام طهيري الدين اجاب عنه والى
 بانه قيل اجر البصة على الاب وابقى على الصغير في ماله ومن سوى الاب والجد
 والوصي والقاض اذ استأجر البيتم طهيرا كان اجنيا كسائر الاجانب
 وفي التوازل استأجر الاملاء شيئا من مال البصة باقل مما استأجره الفلاس
 يوجب له الوصي من الاملاء ولا يعتبر زيادة الفلاس لخيرية الاول وفي
 الثانية ومثله الوقف **فصل في الاعادة** في شرح الطحاوي للشيخ الجاني
 للوصي والاب اعادة مال البيتم قال عماد الدين في فضوله وهذا مما
 يحفظ جدا وفي الذخيرة الاب اعادة ولدا الصغير اما اعادة ماله فعند
 البعض ذلك استحبابا وعند العامة ليس له ذلك وهو القياس

وفي غيره

وفي نوايا صاحب المحيط انما يجوز له اعادة الولد اذ كان خديعة الاستاد
 لتعلم الحرفة اما لو كان لغير ذلك فلا يجوز وفي الصغرى والحاضرة للوصي
 ان يعير مال البيتم وان يودعه ومثله الاب والقاضي وفي الثانية والثالثة
 للوصي ركوب دابة الصبي في شغل البصير كمتقاض دينه في بلد آخر ان احتاج
 اليه قال الفقيه ابو القاسم هذا استحسنه القياس لعدم وفي المنتقى انه
 يركبها باذن الحاكم وقيل ليس له الركوب مطلقا قال ابراهيم قلت لمجددنا
 رحمهما الله تعالى اكون للوصي ركوب دابة البيتم الى بلده يتقاضى فيه دين البصير
 قال لا ولكن يركب دابة نفسه ويكون النفقة في مال البيتم وان اتى القاضي
 حتى يعطيه ذلك يعني الموكوب اجرة الركوب باذنه وفي الخلاصة غير المنتقى
 لا يركب الوصية ابنة البيتم الى بلده يتقاضى دينه كذا روينا عن محمد رحمه الله تعالى
 وفي البنية ولا يركب دابة لتقاضى دينه ولا ينفق من ماله الا ان يفضله
 القاضي الا اذا خرج من البلد لمصلحة فلا ينفق ويكسب ويكسب ومثله
 في جامع العتباتي لكن جعل جواز الاكل خارج المصر قول ابو يوسف رحمه الله
 وفي القينة للزاهد ان هذا قول ابو يوسف واذا رجع الى البلد يرد الدابة
 والسياب قال وقال ابو ذر ^{والصحيح} قول لم حنيفة رحمه الله تعالى وهو انه
 لا ياكل من ماله فقرا كان او غنيا لان الوصي شرع فيه مبتدعا فلا يوجب
 ضمانا وفي التوازل وقفا وى الفضل والاولو الجية والخلاصة ان الوصي
 يستأجر دابة من مال البصة وينفق عليها وعلى نفسه مالا بدنه من مال البصة
 كذا عن محمد ونصير رحمهما الله تعالى لانه عامل له ونفقة ومؤنة عمله على من
 وقع عليه العمل كذا في الوالوجية قال الفقيه هذا اذا كان محتاجا وهذا
 استحسنه بقدر ما يتبع في ماله والقياس ان لا يجوز له ذلك لا لطلاق

الاقراض ولا يستقرض مال اليتيم وفي الثانية الوصي لا يملك اقراض مال
 اليتيم والقاضي يملك واختلغا في الاب والابن كالموصي وروى
 هشام بن محمد عن جده الله تعالى اخبركم ان ابا حنيفة و ابا يوسف رحمهما الله
 كانا يرون ان للقاضي ان يدفع مال اليتيم بالانعام وكذلك قول محمد
 اذا كان الذي يضمن مقر في الحياة والمات اما ليس بالقاضي ان يستقرض
 لنفسه ذلك وفي الثانية وليس للوصي قضاء دينه باليتيم ولا بان
 يقضي به لانه لو باع مال صغيرا من نفسه بمثل القيمة جاز ولا يملك الوصي
 الا بالخيرية وذكر نفس الائمة السرخسي عدم الجواز للاب ايضا فاحتمل ان
 يكون في المسئلة روايتان وفي مختارات النوازل الوصي ان يقرض
 شيئا من مال اليتيم كالهبة لانه تبرع ابتداء وفي فوائد مولانا نظام الدنيا
 الفق وحق القاضي مال اليتيم على اليتيم ثم يستقرض وانفق عليه لا يطالب به
 به المستقرض بعد البلوغ وفي حصول الاستدانة اراد الوصي الاستدانة
 على الهبة جاز له ذلك ان كان امره الموصي به والا فاحتمل ان يرفع الامر
 الى الحاكم فيما امر به وفي فتاوى ظهير الدين ايضا ان الرفع هو الاصل الا
 اذا تعذر بل بعد الحاكم فيستدبر ما بدون الامر وقيل له الاستدانة بدون
 الرفع ولو امكن الرفع وفي بسوط شيخ الاسلام خواهر زاده والخافضة امر
 الوصي مودع الميت باقراض ما عند الامر الوديعة وهبتها فاقترضها او هبتها
 فضاء ضمن المودع لا الوصي لان الوصي لا يملك الاقراض والهبة فلا يفيد
 امره شيئا اما لو امر المودع بدفعها الى اخر فدفعها اليه فضاع لم يضمن المودع
 لان الوصي قبضها منه فله توكل غيرة بالقبض وقد وجد بامره فيكون قبض
 المدفوع اليه كقبض الوصي ولو قبضها الوصي في الموضع كان يبرأ فكذلك هنا

فصل في الحوالة في الثانية احتمال الاب والوصي بالهبة
 ان كان الثاني املا من الاول جاز وان كان مثله لم يجز قال الفقيه
 ابو الليث وذلك لانها امر ابا تصرف في حق الوصي ومنه الحوالة على
 الاملاء ومثله في المينة والقينة والبنينة وفيها ويجوز قبول الحوالة يعني
 قبول الوصي الحوالة ان كان خيرا لليتيم ومثله في جامع العتبات وفي الثانية
 قبل الابن والوصي الحوالة على من هو دون المحمل في الملاءة ان وجبا ليدان بعد
 جاز عند الطرفين نعم الله تعالى ولم يجز عند ابي يوسف رحمه الله تعالى وان كان
 الذي لم يجب بعد لا يصح في قولهم جميعا وفي مختارات النوازل ولو قبل
 الوصي الحوالة في مال اليتيم ان كان هو املا من الاول جاز والا لانه قضيع
 لمال اليتيم من وجه وفي النوازل الجيزة ولو احتمال الوصي على الاملاء جاز لانه
 متى كان الثاني املا من الاول يكون الاحتيا لخير اليتيم ويجوز للوصي
 ان يعمل في مال اليتيم ما هو خير لليتيم وان كان الثاني مليئا مفلسا لم يجز
 لان هذا الاحتيا لشر لليتيم وليس للوصي ان يعمل لليتيم ما هو شر له وان
 كان الثاني قتل الاول في الملاءة لا يجوز ايضا لان الجواز معلق بشرط ان يكون
 الثاني املا ولم يوجد قلت لانه يخرج يظهر للحوالة فائدة فلا يجوز بدونها
 وفي الصغرى احتيا لخير اليتيم الوصي باليتيم جاز ان بشرط ان يكون الثاني
 املا من الاول وان كان مثله لم يجز وفي الذخيرة والخلاصة احتمال الوصي
 بمال اليتيم صح لو احتمال على الاملاء لانه تصرف بالحق فلا يضره كونها
 ابرا موقفا وهذا اذا وجب المال بمداينة الميت اما لو وجب بمداينة
 الوصي سأل عن الاحتيا لولو لم يكن املا من الاول وفي الثانية الوصي و
 الاب اذا قبل الحوالة على شخص دون المحمل في الملاءة ان وجب بعد هبها

جاء عند الطرقيين خلافه في يوسف ودمه شققا والتم يصح فاقا وفي البصر
 لو تولى الوصي العقد بنفسه يصح احتياله ولو على الانفس من الاول فيمضي
 وهذا عند الامام ودمه شققا وفي القينة المراهدي ولو باع الوصي بعد من
 التركة لقضاء دين الميت واحال الغرماء على المشتري فقبضوا التركة ثم استحق
 العبد فان المشتري يرجع على الوصي لان حالته عليه كقبضه منه **فصل في**
الوكيل ذكر في المختصر انه يجوز للوصي ان يوكل بكل ما يجوز له ان يفعل بنفسه
 في امور الميت والودعة كالحضرة فلو بلغ العتقة قبل ان يعمل الوكيل ينجز الوكيل
 كما اذا مات كل من الوصي والعتقة لانه وكله بالعتقة في ملك البصية وبموته لا
 يبقى له ملك وكذا لو وكل الاب لطفله فمات الطفل حيث ينجز الوكيل وان
 ورث الاب فقط وكذا لو مات الاب لان تصرف الاب بحق ولايته فيكون تصرف
 ويكمله كانه واقعه فيبطل بموته وهذا بخلاف الوكيل يوكل اخر بالاذن فيمضي
 الوكيل الاول او القاضي ينصب الوصي فيموت القاضي حيث لا ينجز الوكيل الثاني
 ولا الوصي يموت الموكل والتاصيل ان تصرف الوكيل الثاني والوصي يقع للموكل
 والتاصيل ذكره في احكام القفار وقال وتمايز عرف في الاصل ولو وكل البصية
 رجلا في اموره واجاز الوصي جاز وفي الولاية الوصي ان يوكل ببيع ماله
 اليتم وتقاضي ديون الميت وامواله ومثله في القينة المراهدي ادب القاض
 للمختار وفي الخلاصة وكما لا يسمع الدعوى في وكيل الوكيل كذا لا يسمع في وكيل
 وكيل الوصي قلت قلت المسئلة على انه ليس لو وكيل الموكل يوكل غيره فيما وكل
 به وفي الحافضة وكل الوصي رجلا لشراء شيء من مال اليتم لا يجوز الا اذا جاز
 الوصي وقبل كذا في العدة وقد مر دليل المسئلة في فصل البيع وفي القبا
 ولو وكل الوصي او الاب رجلا يشتري الصغير فاشترى وغاب الوكيل فلا شيء

قال للوكيل اجرت ما صنعت فوكل غيره
 بان يزوجه او اوصى بعد موته
 جاز للوصي تزويجها
 عتايبه وكان

على الموكل ولو نقد الاب التركة من مال نفسه فهو متطوع اما اذا لم ينقد حتى مات الاب
 رجع الوكيل في تركته قبل الاداء وبعد من خصته الصغير وفي الولاية رجل
 وكل رجلا ثم الوكيل وكل اخر وامره بدفع الغلات فقال دفعها الى الوكيل
 وانكر الوكيل ذلك فانه دفعها الى الوكيل بامر الوصي فالقول قوله في برائة نفسه
 لانه وكيل اخر من جهة الوصي فاخذ الوكيل ان اذا دفع الى اخر بامر الوصي يكون
 القول قوله وان دفعها بغير امر الوصي فهو ضام لانه ليس الوكيل ان يوكل غيره
 واخذة فهو مضمون عليه ثم ليس له ان يرجع على الاول الا اذا اقام بينته
 على الدفع **فصل في الدعوى** في ادب القاضي في الذخيرة الاب والوصي
 خصمان فيما يدعي على الصغير في حق اقامة البينة حتى يقبل عليها البينة وهما
 ليسا بمضامين في حق الاستحلاف حتى لا يختلفا على ذلك وفي وكالة الخلاصة
 الاب والوصي اذا لم يصح اقراهما الا بالملك المحض في تلك الحادثة وفي الذخيرة
 ادعى على صغير محجور عليه شيئا وله وصي حاضر قال شيخ الاسلام غلام زاح لا
 يشترط في سماعها حضور الصغير ولم يفضل بينا كون ما يدعيه عينا او دينيا
 واجبا بما شرة هذا الوصي او بدونه وفي اجناس الناطق لا يشترط حضوره
 في دين واجب بما شرة الوصي وفي ادب القاضي للضاف اذا ادعى على البصية
 لم يكن المدعي بينته فليس له حاضرا البصية بل يحضر مع المدعي ابا البصية
 او وصيه لانه اذا رجع على البصية شيء يؤدى عنه من ماله الاب والوصي اما اذا كان
 له بينته حاضرة فيشترط حضرة البصية لانه ان اهدى يحتاج الى الاشادة اليه
 فلذلك يحضر ويحضر معه الوصي او الاب لغير ما ذكر قال وان لم يكن واحد
 منها امين نصب الحاكم له وصيا بطلب المدعي ويشترط في نفسه ذلك حضرة
 البصية وفي الاقضية احضار البصية في الدعوى شرط واختاره البعض من

من أخرج زماناً منهم الله تعالى سواء كان الصغير مدعيًا أو خصمًا ومنهم من
 إلى ذلك وذكر في فتاوى قاضي ظهير الدين أن الصحيح عدم اشتراط اخضرار
 الاطفال الرضيع عند الدعوى ويشترط عند نصب الوصي كذلك في الفتاوى
 وذكر في الخلاصة أنه يشترط في دعوى الوصي البتة حضور البتة ان كان له
 يئنة والآلا كما اذا كانت الدعوى على البتة حيث لا يلزم حضوره مطلقا وفي
 فتاوى قاضي ظهير الدين ادعى على الميت ديناً وله ورثة صغار فاني كان ثم
 وصي لا يشترط حضوره الورثة والآل يلزم حضورهم او حضور الواحد منهم
 فان كان كاف وذكر رشيد الدين ان القاضي ينصب عند الدعوى وصيًا
 غير الصغير ولا يشترط حضور الصغير بالشرط علم القاضي بوجود الصغير
 وكونه في ولاية لان نصبا الوصي وان لم يكن اهنا لكنه في اعماله وهذا يدل
 على عدم اشتراط حضور الصغير عند نصبا الوصي له وعند القضاء له عليه
 ومثله في احكام الصغار وفي الخائنة وينبغي ان لا يشترط حضوره الاطفال
 عند الدعوى كما ذكر الشيخ الاسلام خوهر زاج على اسلف والله تعالى اعلم
 وفي القينة للزاهد لا تستمع دعوى الوصي لبعض اليتام على البعض يعني
 اذا كان وصيا لهم وفي الخلاصة الفتاوى الصغير في الخصم في اثبات النسب
 الوارث والوصي والموصي له بشي من التركة وداين الميت ودينونه وكذا
 في الموت لافي الدين ذكره العتباتي في الجامع وفي الخلاصة عدم الاختصاص
 ادعى على الميت القفا فالحكم ليس الا الوصي او الوارث اما الغريم والموصي
 فليسما بخصم له قال وتما في وصايا الجامع الكبير وفي فتاوى رشيد الدين
 لا يملك الدائن اثبات الدين على مدين الميت ولا على الموصي له ولو ثبتت
 على من يبيع اثباته عليه من الوصي والوارث يثبت له حق الاستيفاء منهما

ولا كانت

ولو كانت التركة مستغرقة بالدين فالحكم في اثبات الدين انما هو وارثه
 لانه خلفه فتسمع عليه البيئنة لكن لا يحلف لانه لو نكل لا ينفذ اقراره
 على الغرماء قلت والوارث كالوارث لانه كالوصي وسينا في غير النوازل
 وفي الصغيرى للوارث ان يخاصم في عليه الدين وله ان يقبض ان لم يكن
 الميت مديونا سواء كان له وصي او لا وان كان مديونا فله ان يخلص
 وليس له ان يقبض انما يقبضه وصي الميت وفي فتاوى رشيد الدين
 احد الورثة كبير ولا يشترط حضوره الصغير وورثته لان احدا الورثة
 ينتصب خصما في الميت وفيها ايضا حلف زوجة وابني صغير وكبير غائب
 وترك بقرة فادعى رجل على المرأة البقرة فقالت ثمنها ميراثي واكتبا
 بين الولدين واحدهما غائب والاخر لا وصي له فان الدعوى تسمع على
 المرأة لا تتصالحا خصما في الميت ولوان المرأة انكرت ولم يقل ان البقرة
 ميراث لها وقضى القاضي بها عليها لا يكون ذلك القضاء قضاء على الولد
 ذكر في مسقطي شيخ الاسلام وفتاوى رشيد الدين والخائنة والخاص
 وغيرها انه لو ادعى الوصي شيئا من التركة ينصب الحاكم للميت وصيًا
 يقيم الاول عليه البيئنة لان نفسه لا يكون خصما في نفسه فان حجج اثباته
 قبل ان كان ما ادعى ديناً لا يخرج من يده وان كان عيناً يخرج من يده
 وقال شذاد في دعوى العيا يخرج من الحاكم عن الوصاية اما في دعوى الدين
 فلا يخرج وفي النوازل يعزله الحاكم في كل منهما لانه يستعمل مال البيئنة في
 الخلاصة قال الفقيه ابو القاسم والاختيار عندى يقول له الحاكم اما ان
 تبرأ للميت من الدين او اخرجك عن الوصاية فان فعل والا غل وفي
 الجاوية وهذا هو المختار وهو المذكور في الوالدية ايضا في ادب القاضي

للخصاف لا يفر له الحاكم بل يجعل وصيا آخر في مقدار ما ادعاها خاصة اذا لم يرد
 في اخره قال الفقيه وهذا الصحيح وبه نأخذ كذا في الظهيرية وفي الثانية
 وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى وفي الخاص قال الاستاذ قول الحاكم اما
 ان تبرئه او اخرجك في معنى الاخراج على البراءة فالذي ان اذ لم يتم
 البينة ان يخرجك عن الوصاية ويقصر عن المال احتياطا ونظر الميت
 واليتم وهو المحكي عن ابراهيم بن صالح ومحمد بن سلمة وفي الظهيرية
 والثانية قال ابو نصر ثم الحاكم بعد اخره عن الوصاية بالخيار ان شاء
 تركه معزولا وجل الثاني وصيا في الكل على حاله وان شاء اعاده بعد
 ادائه الدين الى الثاني لان اخره محض قضاء منه لعدم الخيانة من الوصي
 ولا يلزم على الحاكم الدوام على قضائه وحكمه وفي البينة وصي ادعى على
 ديناء لم يثبت لعزل قال وهو حيلة الغرر قلت وسياتي في فضل اخراج
 وفيها ايضا وصي قال على الميت دين يعني ولم يثبت يقول له القاضي اما ان
 تبرئه واما ان تقيم يعني البينة والا اخرجك فيعملها اختار وفي جامع الفقه
 وعن شذاد اذا ادعى الوصي ديناء في التركة لم يخرج من الوصاية
 ولم يخرج المالك من يده قال وذكر الحنفية ان القاضي ينصب من يقيم الوصي عليه
 البينة على الدين والفضل ان ادعى الفضل الاخرجه عن الوصاية وذكر
 شذاد الدين في فتاواه اذا ادعى الوصي بدين الاخر ثم ادعى انه للضعيف
 لا تسمع دعواه هذه وفي حاضر القاضي جلال الدين ان اخر اقر بغير بغير
 فكما انه لا يملك الدعوى لنفسه لا يملك ان يترجمه لغيره وكالة او وصاية
 وفي المنتقى ما يدل على جواز دعواه للضعيف ثانيا فانه قال اذا استأجر من رجل
 ثوبا او استعاره منه ثم بطل ان لا يثبت للضعيف قبل بينة قال في احكام

الصغار

الصغار ان اشارات الكتب في جنس هذه المسائل متعارضة فحمل على ان
 في المسئلة ووايتان وفي الذخيرة ادعى بعد بلوغه على رجل ان الدار التي
 بيدك باعها منك وصتي بمرها وسلمها اليك مكرها فاني استردتها
 منك ثم ادعى ثانيا انه باعها بغيا فاحش فان القاضي يسمع منه الدعوى
 الثابتة لجواز ان يبيعها بغيا فاحش وهو في بيعه مكره قلت بل هو
 الظاهر في الحال لان الوصي المسلم لا يبيع مال اليتيم بفاحش الغبن وهو
 عالم به الا وهو مكره فلا يكون دعواه الثاني من افعال الدعواه الاولى
 وفي مجموع النوازل سئل نجم الدين النيسابوري عن اب يبيع عقارا صغيرا بفاحش
 الغبن ثم يدعى هو لنفسه عدم جواز البيع لكان الغبن الفاحش قال ان
 سبق منه اقرار بان يبيعه بالثمن المثل او كتب ذلك في الصدق واشهد
 على ذلك لم يسمع دعواه ذلك للتناقض قال في جامع الصغار فينصب الحاكم
 وصيا يدعى عليه ذلك ويسترد العقار ثم يرد الى الاب قال النيسابوري
 لم يقر بذلك او قال عند الدعوى بعت ولم اعلم بالغبن او علمت ولم اعلم
 عدم جواز البيع يسمع دعواه قال وعلى هذا يحمل جواب من اجاب من ان كان
 بجواز دعواه مطلقا هذا الوادعا الى اب بعد بلوغه فان لم تجر على البيع
 قد يتبدل فيها السعر بحكم الحال وان مضت فالقول للثبوت ولو لهذا
 فالعبرة لمثبتة الزيادة وهذا الفرع في جامع الصغار وفي الولاوية
 واحكام الصغار سئل نصير عن وصي يبيع دارا ثم يدعى انها كانت
 بينه وبين الميت قال ان كانت الدار في حيوة الميت في يد الميت و
 تحت تصرفه يتصرف فيه تصرف الملاك لم يصدق الوصي فيما يدعيه الا اذا
 اقام بينة عادلة فيجعل الحاكم للميت وصيا اخر ويسمع عليه البينة وفي

التزم وشراؤه وفي الخلاصة ادعى غير الميث دينا في التركة فانكر الوصي لا
 يحلف الوصي الا اذا كان وادنا وفي الثانية وقتاوى الامام الفضل
 ادعى دينا على ميت ووصيه غايب غيبة منقطعة فالحاكم ينصب غيبت
 خصما بخاتم المدي لان المدي عاين اثبات حقه لعدم الحضم اصلا
 وقال رشيد الدين الوتار ويكتب في نسخة الوصاية انه جده وصيا
 لغبية وصية من السفر قال وكذا لو كانت الدعوى في غيبة الوارث وفي
 رواية له ذلك ولو لم يكن الوارث غايبا ذكره صاحب المحيط في شرح ادب
 القاضي ثم قال الامام الفضل ولو كان الوصي حاضرا فاقتر المدي بالدين
 فالحاكم ينصب خصما للميت لان اقرار الوصي لا يعتبر وليس المدي خصما
 الوصي فيما اقر له به فاذا لم يصل الى حقه من جهة الوصي يصير وجوده كعدمه
 فينصب الحاكم من خصم معارضه لا الى حقه ومثله في الوارثية ثم قال
 الخاص وفي هذه المسئلة كلام فانه ينبغي ان يكون قادرا على اقامة
 البينة على الوصي المقر بالدين بناء على اثبات الدين في زعم الورثة الا يرى
 الى ما يروى في ادب القاضي من ان احد الورثة اذ اقر بالدين فاداه المدي
 اقامة البينة ليثبت الدين في حق جميع الورثة قبلت ببنته وكذا لو اقر
 كل الورثة فاقام المدي بينة ليصير الدين ثابتا في حق من سيطر
 من الغرماء تقبل ببنته فعلى الوصي كذلك بل يجوز اقامتها على الوارث فان
 اقرار الوارث وان لم ينفذ على غيره فهو نافذ على نفسه اما اقرار الوصي
 لا ينفذ على احد فينبغي ان يجوز اقامته عليه ليثبت الدين اما على الوارث
 او على الغريم الذي سيطر هذا واما صاحب الثانية فقد حرم بجواز
 سماع بينة المدي على الوصي حيث قال وكذا لو حضر المدي الوصي

وادعى على الميت دينا فان اقام بينة قبلت ببنته على الوصي وان اراد
 استخلاف الوصي لا يستخلفه وان لم يكن الميت وصي ولا وارث ينصب
 الحاكم وصيا ويسمع عليه بينة المدي وكذا الوارث تسمع عليه بينة ولا
 يستخلف اذا كانت التركة مستغرقة لا يبق للوارث منها شيء اما اذا
 لم يكن مستغرقة وتبقى منها شيء والفاضل معلوم في غير ذلك فانه يستخلف
 مع رجاء التناول وفي ادب القاضي من الذخيرة ولو استشهدوا بمراهم تاجر مالا
 لرجل وله دار واراض وليس له اب ولا وصي لا يحبس ببنته لذلك بل ان شاء
 القاضي يحبس له ويكلا فيبيع ماله وفي دينه لان الحبس شرع للتأديب و
 الاضجار واصحار البصيرة ليس بشرع ولا يحبس وبعض مشايخنا ما لو الى
 الحبس جعلوه كالبائع وكان شيخ الاسلام خواجه زاهد يقول ان كان
 له وصي يحبس الوصي قاضي بياحه لا يعود لمثله ولو ضم الوصي في تسامح
 الى قضاء الدين اما اذا كان ذلك المراهق مجورا عليه فان كان له اب او
 وصي يحبس الاب والوصي بدينه لان قضاء دين الصغير عليهما فيصيران
 بلا امتناع طالما انهما يحبسان وان لم يكن له اب ولا وصي نصب القاضي قضا
 يبيع ماله بقدر الدين ويوفي الغرماء حقوقهم وفي الخلاصة على النوازل فانه
 فكذا لو مات وعليه دين يحيط بماله او اكثر منه فادعى رجل على الميت دينا
 وحججه اقامة البينة قال لا يبين على الغرماء ولا على الورثة فان كان له
 وصي فالخصم هو الوصي في اقامة البينة وان لم يكن له وصي فالقاضي
 ينصب وصيا وان كان في المال فضل يحلف الوارث وهذا قول الفقيه
 ابى جعفر قال ولو اقام البينة على الورثة تقبل وفي المنتقى ادعى الوصي على
 رجل دينا للميت فادعى المديون الاضفاء في الحيوة وقال شهودي غيب

يقض على المدينون بالدفع الى الوصي ثم اذا حضر شهودا وشهدوا على
القضاء يؤمر الوصي بدفع ما اخذ منه اليه فلو ادى الوصي منه قبل قيام
البيينة ديناً على الميت او انقذا الوصية ودفع الباقي الى الورثة فان كان
ما فعله بامر الحاكم لم يرجع الغير ^{عليه} الوصي بل على من دفع اليه الوصي وان
كان بلا امر الحاكم يرجع هو على الوصي بكل ما اخذ منه وهو على من دفعه
اليه وفي ادب القاض ان الوصي عند انكاره الابقاء لا يستخلف على عدم
علمه بالابقاء لانه لو اقر بالابقاء لا يلزم على الميت اقراره لكونه اقراراً
على الغير فلا يفيد التحليف قلت ولا يمكن ان يقال ينبغي ان يخلف الوصي
قصر اليك وكفى به فائدة للتحليف لانه لا بد في القصر من فائدة و
لا فائدة هنا لان من سبب نصبه الاوصياء ليس بارجح من القصور
وكذا لو ادرث فلو جاز القصر لكان تضيقاً على الميت لكونه قصراً
لانها تله فلا يجوز وهذا واضح والله سبحانه اعلم وفي القينة للزاهد
ولو اثبت وصي الصغار ديناً للميت على رجل يثبت ذلك في حق البكر قال
والوصي هنا كاحد الورثة يعني في انتصابه خصماً غير الورثة وفي المنتقى
ولو كان على الميت دين ثابت للوصي والغرماء ساءل للوصي ان يبيع الدين
شيئاً من التركة بدون امر الحاكم لكن يكون الوصي اسوة للغرماء
يتخاصمون التهم وفي فتاوى رشيد الدين ماتت وعلى بعلها مهرها
ولها منه اولاد صغار فان انكر الزوج المهر بنصب القاض وصياً يثبت على
الزوج ويأخذ منه لان الاب وان كان له حفظ ما لصغار لكنه بالانكار
صار خائناً فكان الحاكم ولاية اخذ مال ابنته منه ودفعه الى الوصي حتى لو اقر
الزوج بالمهر لم يأخذ القاض منه لعدم ظهور الخيانة وفي الخلاصة

ايضا

ايضا باع الوصي عقار الصغير ثم المثل وسلمها الى المشتري فبلغ البقي
واذ عى العقار واقام بيينة ان اباه تركها ميراثاً له او انها ملكة ولم يبين
السبب لخذ العقار من المشتري بقضاء القاض ثم ان القاض يثبت عند
انه قد باعها منه الوصي كما سلف بمسوغ شرعي فان القاض يأخذ العقار
من البقي ويسلمها الى المشتري ولا يصح دعوى البقي انها ميراث له من ابنته
ويبطل حكم الحاكم به لانه لما ظهر ان وصية قد باعها في صباه كذلك صار
الصغير بايعاً ايها بنفسه فلا يملك دعواه بعد ذلك ملكاً مطلقاً الا
ان يقول اني اشتريتها من المشتري الذي اشتراها من الوصي فيصح دعواه
ومثله الاب قلت وانما قال بمسوغ لانه ما لم يثبت ان بيعه كان كالحقة اليه
لا تندفع دعوى البقي صريح في فتاوى رشيد الدين الوار وفي النوازل
والخاتمة ادعى على الميت رجل ديناً او وديعة وامرته المهر قال ابو القاسم
الصغار ليس للوصي اداء الدين والوديعه بدون قيام البيينة عليه عند
الحاكم اما المهر فيؤديه الى مهر مثلها اذا كان النكاح ظاهراً مع وفاء شاهد
النكاح وكفى به شاهداً وقال الفقيه ابو القاسم ولو بني بها يمنع قدر ما
جرت به عجيلة العادة وقت البناء فيصدق فيه الورثة وفيما فوقه الرجعة
قال في الخالص لان النكاح شاهد على وجوب كل مهر والعرف قاض قبض
البعض عند التحول فيعمل بها عند الامكان وقد امكن ومثله في المسئلة في
الخلاصة ايضاً وذكر فيها انه ذكر في نكاح الفتاوى ان القول بعد وفاء الزوج
قول المرأة ان قالت لي عليه الفقه وهم ان كان ذلك مهر مثلها وذكر الحاكم
ان الاستاذ قال اذا صرحت المرأة بانكار القبض وقالت ما قبضت المهر
ولا شيئاً منه فالقول لها مع يمينها ولا يبرأ الميت اصلاً لان النكاح دليل

حكم على وجوب المهر وبالذخول او الموت يتقرر المهر والعرف يدل على ذلك
لان الغالب وان كان تعجيل شيء من المهر كونه قد لا يعجل شيء منه فلا يمكن
معارضته للزكاح ولو سلم التعارض لا يمكن ترجيح العرف على النكاح فيبلغ
القول ببقاء ما كان على ما كان للنكاح بالنكاح فيكون القول قولها
مع اليقين وذكر في الحائنة انه ينبغي للحاكم ان يحلفها بالله تعالى ما قبضت
منه لا بنفسه ولا بولي ولا برأيه منه قال وهذا كما قال اصحابنا اذا ادعى
على الميت ديناً وانتهى باليمين يحلفه الحاكم اجماعاً بالله تعالى مستوفيت
شئاً ولا ابرأ ولا اجلت به على احد ولا عندك به دهن وانما يحلفه نظراً
للميت والوارث الصغير وكل من يعجز عن النظر لنفسه بنفسه ولذا يحلفه وتعلم
يطلبه الوارث وقالوا لا يحلفه وفي المنتقى والحائنة والعقباتية دفع الوارث
الوصي كل شيء كان بيده من نصيبه من التركة واشهد الوارث على نفسه انه قبض
منه جميع تركته موثراً ولم يبق عند الوصي من التركة لا قليل ولا كثير الا
ثم ادعى ذلك الوارث على الوصي شيئاً في دين وقال هو تركته موثراً تركته بيدي
ولي ولم يقبض بعد وهره عليه قال الحاكم الشهيد اقبل بيمينته وامر الوصي
بدفع ذلك الى الوارث قال وكذا لو قال قد استوفيت جميع ما مورثني من
الدين على الناس وقبضت كله ثم ادعى على رجل ديناً لمورثه اجعله على حجة
واضحة له بالدين قلت وسيم عليك ان شاء الله تعالى في فصل الاقرار ما
يضاهي هذه المسئلة قد ترفه ما في الحائنة والخلصة ادعى ديناً على
الميت ولا يبين له والوصي يعلم ذلك ان كان في التركة صامت يودعه قدر
الدين ثم الغريم يحجد الوديعة فيكون ما عند قصاصاً حقيقة على الميت وان
لم يكن في التركة صامت يبيع للغريم من التركة ما يكون ثمنه قصاصاً حقيقة ثم

بحر

يحجد الغريم وهو قول نصير رحمه الله تعالى وفي التوازن غرضه ان يحكم لا ينبغي
لوصي ان يؤدى الدين باقرار الميت عند اقامته عند شاهد ان
يؤديه لكنه اذا خاف تضيق الوارث يؤديه اذا قدر ويجدي نفق لا يقرب بالاداء
واذا ظهر الاداء يحجد الضمان لانه يقر بالاداء ثم يحجد لان جوده لا يصير
كذباً فلا يعتبر كذا نقله الخاضع عن استاذة وقال خلف بن ابي يوديه في
الاقرار ولا يؤديه في الشهادة الا اذا حكم بها الحاكم لانه ليس اليه اعمال
الشهادة وانما هو وظيفة الحاكم قال عيسى بن ابيان لا يؤديه فيها لانه اذا
اداه لا يغرمه الوارث او الحاكم وقال ابو سليمان الجوزجاني اذا علم الوارث
الدين يؤديه مالم يخف الضمان وفي الحائنة وان خاف الضمان وسعدان
لا يؤديه وفي شرح ادب القاضى اذا اتى الميت عند الوصي بالدين ينبغي ان
يقول للميت احضر شاهدين من اهل بيتك او يقول اشهد شاهد آخر
سواي حتى اذا جاء الغريم نشهد له بالدين حتى يحكم له به الحاكم فاقضيه ولا
اضم وقيل يجعل الوصي مقدار الدين من التركة في صرة فيضمره بين يديه
ويبعث الى الغريم فيأتي ويأخذ الصرة سرا ويأخذها بجره ويتغافل
عنه الوصي ثم ان علم به الوارث يقول نعم خالصاً انتم او اقيموا غيري لخاصة
وقيل يحج الوصي الى القاضى ويقول له اقسم انت الميراث حتى اذا ظهر
الدين باليمين لا يكون للغريم الخاصة مع ولا الرجوع على بالعهدة والضمان
وهذا كله في قناتى ثم الدين الخاص ثم قال القاضى قال الاستاذ والفقهاء
على ما ذكره نصير اولاً وفي المينة والغنية والحافضة المختار ان يبيع الوصي
للمغريم شيئاً بجنس الدين يعني ان لم يكن في التركة صامت ويودع عند غريم
جنسه ما يوازيه يعني ان كان فيها صامت ثم يامر الوارث بان يخامض مع

الغيريم فيما اعطاه وفي البينة وصي علم الدين باقرار الميت او بالمعاينة له
 ان يؤدي وان كان بالشهادة لا الا ان يقضي به فان خاف ان يظن وقد
 علم الدين بالقرار لا يؤدي وفيها ان الوصي اذا علم الدين ولا بينة بينه
 للدين لا يودع عند الدين من جنس الدين او يبيع منه شيئا يعني من التركة بحسب
 الدين ثم يقول للورثة خاضعوا في استرداد الوديعة او التمسوا وفي الخاتمة
 ولو ادعى على الميت بكارية والوصي يعلم انها للمدعي وان الميت كان قد غصبها
 منه قال ابو سليمان الجوزجاني يدفعها الوصي الى المدعي لانه لو منعها منه يصير
 غاصبا ضامنا وفيها اقيمت على وصي بينة في دعوى يحكم بها على الصغير اذا
 بلغ ولا يكلف على المدعي الاعادة وفيها ايضا انهم القاضى وصي اليتم ولم
 يدع عليه شيئا معلوما فانه يختلف نظر اليتم وكذا يختلف قيم الوفاة نظرا
 للوصف وفي الذخيرة ادعى على رجل ان وصيته باع منه متعة في صغير
 ومات قبل استيفاء التمس فادفع الى التمس قيل لا تنفع هذه الدعوى لما ان حق
 القبض بعد موت الوصي ينتقل الى وصيته او وراثته حتى اذا لم يكن له واحد
 منها ينصب له الحاكم وصييا للقبض قال فان قال المدعي عليه ادبت التمس
 الى وصيتك فانه يطالب بالبينة فان عجز يحلف الطالب على العلم قال وعلى
 قول آخر يقول من المتأخر بان تنقل حق قبض التمس الى الموكل فيما اذا امكن
 بالبيع قبل قبض التمس ينبغي ان ينتقل حق القبض الى وصيته بعد البلوغ وصح
 الدعوى وفيها مات وترك اولاد اصغارا وبكارا فكبيرا الصغار وادعوا
 على رجل ان هذه الدار التي في يدك ميراث لنا ع ابينا فادفع الرجل بابا
 برهن على شراية حصته كادعهم عندهم وحقته الصغار عن وصيته بمثل التمس
 وهم محتاجون عند الشري الى التمس سندفع دعواهم هذا ولو كانت الدعوى

في العرف لا يحتاج الى ذكر الحاجة لما ان الوصي يملك بيع العرف ببلد الحاجة
 الى منها كما سلفا كما في العقار فلا بد منه وفيها ايضا مات وترك صغيرين
 ولكل منهما وصي على حدة فادعى احدا لوصيته نصف دار في يد الآخر بسبب
 ان الدار ملك الميت تركها ميراثا لهما فادفع نصفها الى لا قبضه لاجل الصغير
 الذي انا قيمته فهو من القيم الآخر ان الميت قد كان اقر في حياته ان الدار
 كلها ملك الصغير الذي هو في وليتهما تندفع دعوى القيم الاول فلو تركها
 هذا الاول وبعد دفع القيم الآخر انك ادعيت قبل دفع هذا نصف هذا
 الدار لاجل الصغير الذي انت وصيته ارفع ابيه والآن تدعى كلها له
 بجهة اخرى يندفع دفعه لك التناقض وفي الذخيرة والوصي اثبات في البينة
 الصغير وفقره لا يستحق غلة ما وقف لفقره قربة فلا كالابن الذي اعطى
فصل في الشهادة ذكر في الذخيرة والخلاصة ان شهادة الوصي
 للابن الصغير للميت بدين على الميت لا تقبل وفاقا وكذا الابن الكبير عند
 الامام رحمه الله تعالى وقال رحمه الله تعالى تقبل شهادة الكبير ان كان كبيرا
 وقت قبول الوصي الوضاية اما لو كان صغيرا وقت القبول كبيرا وقت الشهادة
 فانه لا تقبل شهادته لانه عند هذا ايضا قال في الخلاصة وهذا الخلاف مبني على
 ثبوت الولاية على بيع كل التركة لاجل الدين الغير المحيط للوصي وعدم
 ثبوتها له فم يقول بالثبوت يمنع شهادة تركة الوارث الكبير لكونه في الغيبة
 لنفسه لانه المقصر في المشهود به فم يقول بالعدم يقبل شهادة تركة الوارث
 اجنبيا في حقه وفيها انه لا يجوز للوصي ان يشهد للميت بعد ادركته
 وفي العناية في كتاب القضاء ولا يجوز شهادة الوصي للميت بدين ولا يقيم
 بين اخيه القاضى غم الوضاية وفي المنهاج وصيان شهدا لو ادعى صغير

بشيء من مال الميت او غيره فشهدا تهما باطلة وان شهد الوارث كبير
بشيء من مال الميت لم يجز ومن غير مال الميت يجوز عند الامام رحمه الله تعالى وقال
ان شهدا الوارث كبير غايب كذا جاز في الوجهين جميعا وفي الفتاوى الصغرى
والخلاصة ولا تقبل شهادة الوصي لليتيم ولو بعد العزل وان لم يخامر هذا
بخلاف الوكيل حيث تقبل شهادة تملوكله بعد العزل قبل المصومة قال في الخلا
وهذا لان الوصاية خلافة ولهذا لا يتوقف على العلم قال وهذه المسئلة
رواية في مسئلة اخرى وهي ان القاضي اذا فرغ وصي الابيع الوصاية
ينفعل ولو عدلوا سندها انشاء الله تعالى وفي المختار وكذا يجوز شهادتها
مطلقا للميت اما لو شهد على الميت تقبل وفي الخلاصة ولو شهد الوصيا
على افراد الميت بدين او دية عند رجل بعد كبر ورضته وسلم اليهم
او شهد الوارث صغير بشيء من مال الميت او غيره فشهدا تهما باطلة اجماعا
لان للوصي ان يقبض ديون الميت حضورا كانت الوارثه او غيبا كما اذا
كانوا اوصفا واجبة يبرأ به الميت من الدين وله بيع عروض الكمار الغيب
وله التصرف في حق الصغير فيما يشهدا تهما ههنا يظهر ان حق التصرف
لانفسهما في المشهود به فيكون شهادة لانفسهما فلا تجوز وان شهد الوارث
كبير ان كانت في مال الميت فذلك وان كانت في غيره فتجوز وهذا
عند الامام رحمه الله تعالى وقال رحمه الله تعالى تجوز شهادتهما للكبير في الوجهين
معاًهما يقولان ان حق القبض والتصرف في نصيبه ليس للوصي بل للوارث
فلا يكونان شاهدين لانفسهما فتقبل شهادتهما كما اذا شهدا لغيره على
الاجنبى وهو يقول ان الوصي قائم مقام الموصى والموصى لو شهد في مرضه
على نفسه يدين الوارث لم تقبل لما فيه من اشارة ببعض ورضته على البعض بشيء

من ماله فكذا الوصي على ان له ولاية حفظ التركة وبيع المنقول عند غيبته
فيتمكن فيه التهمة ان لفة فلا تجوز وهذا بخلاف لو شهدا على الاجنبى
لان غايتهما تكونا كان الميت اثره على غيره من الورثة بشيء من ماله ذلك
الاجنبى والميت يملك ذلك بقبوله فانه لو قال له في مرضه اعط الوارث هذا
كذا درهمين ماله فوجه ماله ذلك وسلمها جاز فكذا هذا وايضا لا تهتم في
هذه الشهادة لا تقطع ولا يثبتها عن مال الاجنبى لان الميت انما اقامهما
مقام نفسه في تركته لاني تركه يحرك اذ لا ولاية في مال الغير فتجوز فيه قبلت
واختار صاحب المختارات قول الامام رضي الله عنه وفي العتباتية واذا
دين على الميت وقضاه الوصي ثم شهد بدينه اخو ضمن للثاني ما دفع الى الاول
ولو شهد الاول فدفع باخر القاضى ثم شهد للثاني لم يضمن له شيء وفي باب
الشهادات العتباتية من كتاب القضاء ولو شهدا ان الميت اوصى اليهما
والى هذا تقبل في حق هذا ويضم اليه اخوان وفي الخلاصة شهدا الوصيان
ان الميت اوصى معهما الى فلان ادعى فلا ذلك الوصاية فشهدا تهما
جائزة والافباطلة قال في الوالدية وفي الوجهين يضم اليهما الثالث اما
اذا ادعى المشهود له فهو المتعين له كونه مختار للميت واما اذا ادعى فانه
يضم اليهما ثالثا غير ذلك لانهما لو طلبا من الحاكم ان يجعل معهما آخر يكون عليه
ان يضم الثالث لان طلبهما اياه اعتراف منهما بالجزع والقيام بالوصاية
واذا تجزأ يلزم عليه ان يضم احباً لحقوق الميت فكذا اذا طلبا منه ذلك ثم
شهدا تهما ولو بطلت لما فيه من النفع لهما وهو ضم المتعين لكتنها ليست
اد في من خص الطلب بل طلب مؤكدة باليمين بانه تعالى فلهذا لم يضم عليه
والوصي لكان لما تعد رجلا لابي من الوصاية يتعين عليه ضم من يختار له

وأخر كبير وأوصى إلى رجل فقال الوصي انه يد والى قد قاسمت الكبير
قبضت جميع حصته الصغيرة التركة وصناع في يدى فلما اكبر الصغير
فقال اتوا الى الاما في يد الكبير وقبض الوصى لى التركة شيئا فان كان
ذلك القول الوصى في صغر المدعى يعتبر قوله فلا يشارك المدعى الكبير
في شئ مما في يده وفي وسط المحلوات والولوية والعناية وفضل
مولانا على الدين والحفاظة اقر الوصى على الميت بالدين او الدين او
الوصية باطل لانه اقر على الميت واقر الغير على الغير غير جائز وان اعتبر
شهادة فهو شهادة قد فلا يعتبر ايضا الا ان يكون الوصى وارثا فيصح
اقراره بالدين فقط في نصيبه بحسب اعتبار الورثة ويستوفى منه او
يستند معه في بيع ما اقر به مطلقا في الانشاء كلا اعتبارا للشهادة
وفي المنتقى والذخيرة دخل انفق على بعض الورثة ثم بعد الفقد ادعى انه
انفق بامر القاضي والوصى فاقربة الوصى صدق في اقراره وان لم يعلم
انفاقه الا بقول الوصى ان كان الذي انفق عليه صغيرا وفي العناية ببيع
الوصى شيئا واقراره استوفى منه وهو الف وزعم المشتري انه
اكثر برئى غم الكل ولو قال قبضت منه الفاء هو جميع الثمن رجع بالزيادة
قال وال جواب في الامانات ما ذكرنا في الدين وفي وكالة المخلصه عن
الجامع الكبير الوصى اذا اقر بالبيع وقبض الثمن فبلغ الصبي وانكر البيع او
التم خاصة فهو مصدق في حق البراءة دون الزم اليه شيئا وفي الواقع
والعناية اقر الوصى بانه قبض كل دين الميت على الناس فجاء مدينه وقال
دفعت اليك الفاء فانكر الوصى وقال قبضت منك شيئا ولا علمت ان
لميت عليك شيئا فالقول الوصى مع يمينه وثاخذ الغريم باقراره وكذا لو قال

قبضت

قبضت كل دين الميت على قبيلة كذا او بالكونة فاضاف الى مصر او الى سواد
فجاء احد من تلك القبيلة او من ذلك المصر يدون الميت وضار بينهما التوا
وذلك لان الوصى لم يبرأ رجلا معيننا ولم يقر بالقبض غير معين فلا يصح
ذكره الخاص وفي الفتاوى الكبرى ولو قامت على صل الدين بينة لم يلزم
الوصى منه شئ ذكره في خزانة المفتين وفي العناية ولو اقر الوصى بيمينه
مال الميت على الناس فقامت بينة بيد الميت على رجل فقال الوصى قبضت
منه شيئا لم يصدق وضم للميت ولو اقر الوارث بقبض جميع ما في منزل الميت
من متاعه وميراثه او في صنيعته او في مخيله او اقراره قبض ذرع ارضه فلا
صدق في المقدار وان قامت البينة انه كان اكثر وفيها ولو اقر الوصى
بيمينه فبقي دين الميت غم الغريم صدق في المقدار وبرئ الغريم وكذا اذا
اقر الغريم بالزيادة الا اذا قامت بينة بالزيادة فيضم الوصى الزيادة
وكذا اذا اقر الغريم قبل اقرار الوصى وكذا اذا قال الغريم ما في الزيادة
دفعها للميت وفيها قال الوصى قبضت منه ما كان عليه وهو الف واقر
الغريم بالف وغمم الزيادة فضم الزيادة بخلاف اقرار الطالب شيئا لبرأه
وفي المبسوط اقر الوصى بيمينه عبد اليتيم او اقر بالاستدانة لاجل اليتيم
لا يصح اقراره اما لو كاتب العبد واستدان يبيع وهذا كله بالاتفاق
وفي اقر الوصى بقبض بدل الكتابة ان كان المال في يده يصدق اما لو قال
قد كنت كاتبه واذا لي البدل لم يصدق وذكر المسئلة في الخاتمة
وقال ان كانت الكتابة نابتة بالبينة او علم بها الحاكم صح اقراره اما ان
عرفت الكتابة باقراره بان قال قد كنت كاتبه واذا لي البدل لا يصح
لا اقر بالعتق فلا يصح قال والاب في هذا كله كالوصى والله اعلم

فصل في الصلح وأعلم أن الأب والجداً صحيح عند مدعيه وصيتهما سواء سمي عليهما التبرع أو بعضه في الخائنة والخلاعة والعارية والمحافظة أنه لا يجوز أن يصلح الوصي مع الغريم عن حق الميت أو الغريم بأقل من الحق إن كان المضمم مقرباً أو مقضياً عليه أو الوصي بينة عادة عليه والأجاز لانه في الأول كمثل ما بعض الحق فلا يجوز وفي الثاني محصل لبعض بقدر الامكان وفيه من النظر ما لا يخفى فلا يجوز وأما صلح مع المدعي على اليتيم فبالعكس لأن النظر فيه وامر الوصي نظرية وأما البينة المستوردة فعلى أصل الامام رحمه الله تعالى كالعادة وقيل هي في الحكم كالعدم ذكره في المحافظة وفي الوصية صلح الوصي على وجهين أما أن يصلح عن حق الميت على انسان أو عن دعوى الغريم على الميت ففي الوجه الأول المسئلة على أربعة اوجه ان يكون للميت بينة أو يكون من عليه الحق مقراً أو يكون القاضي قد قضى له بذلك أو لم يكن شيء من هذه الثلاثة ففي سوى الغير يجوز صلح وفيه يجوز أما الأول فلا بد من الصلح فيه على الغرض والجور بدون الحق فلا يكون خيراً للميت فلا يجوز من الوصي لأن معنى نفاذ تصرفاته الخيرية وقد فقدت وأما الثاني فلا بد فيه من حصول بعض الحق لليتيم في حال نوى كله فلا شك في خيريته وفي الخائنة ويجوز صلح الوصي بيسير الغنم لانه في معنى البيع فيحتمل فيه من الغنم ما يتغابن فيه الناس لا الكثير وفي جامع الفقهاء والبنية ويجوز صلح الوصي قلت وأعلم ما رده على التفصيل الذي سبق وفي أحكام الصغار والخاصة نقلها عن الأصل أنه إذا كان للميت دار فادعاهما رجل فصلح الوصي ان لم يكن المدعي بينة لم يجز صلح الوصي وان كان له بينة جاز إذا كان يقدر قيمة المدعي به أو أكثر مما يتغابن به الناس

كالشراء

كالشراء قال ولو كان لليتيم دعوى على انسان فصلح الوصي على ذلك ان لم يكن لليتيم بينة والمدعي عليه منكر جاز وان كان له بينة لو كان المضمم مقرباً جاز بما يتغابن فيه الناس ولا يجوز بما لا يتغابن فيه الناس وهذا عند أبي يوسف رحمه الله تعالى سواء كان الدين بعقد الوصي أو بعقد غيره وعندهما رحمه الله تعالى مطلقاً يعني ولو كان بفاحش الغبن ويضمن الوصي لليتيم مقدار الغبن الفاحش ان كان الدين بمبايعة الوصي ولم يجز ان كان بعقد غيره والأب والجداً بوجه في هذا كما لو صح هذا أصلها على مال اليتيم أما الوصلح على مال نفسه فانه يجوز الصلح كيف كان وفي بسط السيد الامام أبي شجاع لو كان لليتيم دين فصلح الوصي أو الأب على بعضه وخط البعض ان وجب الدين بمعاقلة الوصي والأب صح الخط ولو بكثر الغبن وفاحش ويضمن الوصي القدر المخطوط عنه لليتيم عند الطرفين ولا يصح عند أبي يوسف لانه تبرع فصاد كوكيل براء المتكبري غم التبرع وان وجب بمعاقلة غيره لا يصح عند الكل وفي جامع الفتاوى ان آخر الوصي ديناً لليتيم أو جده فان تولى العقد بنفسه صح وضمن ان ضلع عند الامام رحمه الله وان كان لم يتول العقد لم يجز وفي بسط السيد الامام أبي شجاع في صلح الوصي من الدين على مال آخر لليتيم فهو بمنزلة الشراء ان كان بقيمة أو أقل بشيء يتغابن فيه الناس يجوز وفي فتاوى أبي الليث صح صلح الوصي على مال نفسه قل أو كثر كان المدعي بينة أو لم يكن أما صلح الوصي على مال اليتيم فلا يجوز الا اذا ثبت بالبينات ولم يغش الغبن قال ويجوز صلح وصي الأب في مال الكبير اذا كان غائباً والصلح في العروض والعقار اما لو كانت لورثة صغار أو كبار أو دعوى في دار فصلح الوصي بيسير الغنم جاز عند الامام

كان يصلح بزيادة قليلة عن قيمة الدار

في الانضباط الكل وقال لم يحجز الا في حقوق الصغار قال ولو كان لليتيم
دينا ثابتة على احد صح صلح ببيسوا الغبن لا بفاحش وفي المسح اذ عي رجل
في دار وصي دعوى فصالحه الوصي على ان لا يهتبه جاز ببيسوا الغبن ان كان له كمد
بينه والام لم يحجز فم يذكر في الكتاب ان قيام البيئنة عند القاضي او عند
الوصي ففي الاول لا حرية في صحة صلح لظهور حق المدعي وثبوتة وفي الثاني قبل
يصح كالأول وقبل لا يصح وكما لو لم يشهدوا عندا وكما عرف انه لو لم يصالح
يشهدون عليه وكذا الخلاف بين المباح فيما لو اقر الميت بالدين عند الوصي
فصالحه ثم لا روية في هذا وانما هو جوهها على اصل وهو ما اذا اذ عي على
او ميت ديننا وقد كان عرفه الوصي باقرار الميت او بالبيئنة فعوا شهاد
بن حكم الوصي لقضاء فيها وعرف خلف بن ايوب انه يقضي لوعرفه بالقرار
فقط وعرف عيسى بن امان انه لا يقضي فيها فخرج عليه الصلح بالقرار والشهادة
عند الوصي كمن يؤيد قول خلف ما في كتاب الاستحسان ايضا انه اذا اقر
رجل عند رجل بانه كان اخذ من والده شيئا يكون للابن اخذ ما اقر به
كما اذا عيان اما لو شهد عندا اثنان بالاخذ لم يكن له ان ياخذ منه
مالم يحكم له به وكذا لو عيان الوصي قتل مورثه حله قتله ولو شهدا عندا
لم يكن له قتله الا بالقضاء وهذا لانه الزام الشهادة انما هو بعد حقوق الحكم
بما بخلاف الاقرار فانه التزام وفيه ان الصحيح في مسألة صلح الوصي فيما
اذا علم ان للديني شهودا فصالح قبل ان يشهدوا عند الحاكم انه لو عرف
عدالة الشهود وصدقهم فيما يقولون او عرف انهم يشهدون وانه اذا
شهدوا وقبل شهادتهم يصح صلح قبل الشهادة ويكون كما اذا اصالح بعد
الشهادة والقضاء به اما لو عرف انهم ليسوا بعدول او انهم لا يشهدون

قال في احكام الصغار نقله في المسح
ولو عرف الاب او الوصي ان لا يشهدوا
يشهدون على ذلك لو لم يصالح
من غير ان يشهدون عند القاضي
هل يصح هذا الصلح اخذت
منه

او انه اذا شهد وابتاعه في شهادتهم لا يصح صلح قبل القبول والحكم بموجب
والاب في ذلك كله كالوصي وفيه ايضا صالح الوصي صغار او زنة وبكاد
في دعوى على اخر بدنا يبر وقبضها البكار منهم وانفقوا على الصغار خستم
لم يحجز ذلك على الصغار لانه ليس للبكار ولاية القبض على الصغار فم
يرجعون بمحضتهم على الوصي وهو على البكار لانهم قبضوا البديل على وجه
الاستيفاء فيكون مضمونا عليهم وفي احكام الصغار غرقاوي وشيخ الدين
صالح امرأة المتوفى مع ابني الميت واحدها صغيرة غرقاوي وشيخ
الدعاوي فقبل الكبير صلحا غرقاوي غرقاوي غرقاوي غرقاوي غرقاوي غرقاوي
الصلح خير في حق الصغير لانه في جواز بيان التركة لجواز ان يكون فيها
ديون فيكون الصلح مع جميع الدين بالدين فلا يجوز ان يكون فيها نفود
فيلزم قبض البديل في المجلس لئلا يكون الصلح ربوا حراما وفي المسح
ولا يجوز صلح الامم والعجم والارغ وشاير ردوي المحادم والصلح وقضى احكم
على الصبي ولا عند الا في المنقول الذي ورثه الصبي من جهة الوصي ولم
يكن هنالك اب ولا جد ولا وصيتهما ولا وصي وصيتهما وان نزل ولا
وصي القاض اذ لا تصرف لهم الا فيه بدون هؤلاء وقد مر في فصل البيع
وفي الخاتمة والمحافظة صلح الوصي في التركة على وجوب الاول ان يكون
الورثة كلهم صغارا ففيه يجوز الصلح اذا وجد شرط المذكورة قبل هذا
الثاني ان يكون الكل بكاد احاضرين وفيه الصلح لا يجوز بلا رضاهم مطلقا
الثالث ان يكونوا احرارا غائبين فان كانت الدعوى عليهم فلا يجوز صلح
عقار كان المدعي به او منقول لان الصلح مع يكون في بيع الشراء لهم
ولا ولاية الوصي عليهم في ذلك فلا يجوز وان كانت الدعوى لهم فان كانت

وذلك ليس لهؤلاء الا ولاية الخط
والعروض والميت المحتاج الى الخط
بمخلاف الصغار
منه

في العقار كذلك لا يجوز صلحه لان الصلح فيها اذا كانت الدعوى لهم يكون
في حكم البيع ولا قد رة الوصي على بيع عقارهم وان كانت دعواهم في
المنقول يجوز صلحه اذ لم يكن بفاحش الغبن سواء كانت لهم بينة او لم
تكن لما ان الوصي قادر على حفظ منقولهم بالبيع الرابع ان يكون الورثة
مختلفين والجارح ضرور كالم فففيه ان كانت الدعوى على الورثة لا يجوز صلحه
في حق الجارح عند الكل بكل حال لعدم نفاذ شرايه عليهم ويصح في انشاء
الصغار بالنفع لهم وان كانت الدعوى للورثة كذلك لا يجوز في حق
الجارح ويجوز في حق الصغار عند الصاحبين ولو بيسير الغبن وعند الام
يجوز في الكل لجواز في البعض اعني حق الصغار فكل منهم يمر على صلحه وقد
ذكرنا في فصل البيع الوجه الخامس ان يكونوا مختلفين وكل الكبار غيب
ففيه ان كانت الدعوى عليهم لا يجوز صلحه في انشاء الصغار الجارح
عند الكل بكل حال لما مر ويجوز في سهام الصغار ما لم يكن بفاحش الغبن
وان كانت الدعوى لهم فتخص الصحة العامة بالمنقول عند الصاحبين
وتعم كل الصود عند الامام بناء على جواز في حق الصغار في المنقول و
العقار فكذلك في نصيب الجارح وراهم على صلح المار قلت وبالجملة الصلح
في معنى البيع فيعامل به معاملة البيع في كل الاحوال والصود وفي جامع
العقباتي اوصى بالجنين صلحه الورثة او الاجنبي عنهم او الوصي غير الصغار
جاز فان ولدت ميتا او تبين انها حائل ليس بحامل رد ما قبض ولو
ضرب بطنها انشأ غرم لهم الارش **فصل في الكفالة** ذكر في شرح
الاسيحاقي ان الوصي اخذ الكفيل والرهق بدين الميت لانه ترتيب
وفي الوالدية والفتاوى الصغرى ولودع الكفيل والمكفل به الوار

يبرأ عن الكفالة ولودعه الى الوارث لا يبرأ في حق غيره من الورثة لان
اخذ الوصي للوصي فيكون الدفع اليه دفعا اليه فلا يكون للورثة المطالبة
بعنه اما الوارث فانه اخذ لنفسه فلا يسقط باخذ حق المطالبة عنه
البقية ومثله في الميتة والغنية وفي المنتفع امر الوصي رجلا بالظمان عن
دين الميت فضمن الرجل وادى الدين فله الرجوع بما ادى في مال الميت لان
امر الوصي جائز جاز في مال الميت اما لا يرجع على الوصي في مال نفسه لان الصا
غم الميت واما الوصي امر به وهو لا يوجب الرجوع عليه في مال في اخذ به
الوصي ويتبعه حتى يؤديه اليه مال الميت لانه هو المتصرف فيه قال الحاكم
الشهيد **الا** ان يكون الصغار خليفات للوصي في استحقاق الرجوع في
مال الوصي قلت ومعنى الخلطة على ما ذكر في النشرة ان يكون بينهما اخذ
واعطاء وتراض على ان ياتي اليه رسول هذا او وكيله فانه يبيع منه
وكونه سنة او يقرضه وذلك لان المعروف انه اذا امر بشريك او خليفه
بدفع مئ من المال الى غيره فانه ياتي امره به ليكون دينا على الامر لا بترعا
والعروف عرفا كالمشروط شرط فضمن قلت وهذا المعنى يعم جميع الديون
قال الحاكم ويجب ان يحفظ هذه المسئلة ثم قال ولو قال الوصي لاخر اضمن
انا وانت ما على الوصي لفلان فضمننا على ان كلامها كقيل غير الاخر ضامن
عنه فان ادى الوصي الكل من مال نفسه يرجع بالنصف في مال الميت الصا
وبالنصف في مال الشريك للكفالة ثم الشريك يتبع الوصي ويأخذ به
حتى يؤدي ما ضمنه من مال الميت ان كان في دين مئ من ماله كما في التي قضت
اولا وان ادى الشريك بفكس الامر وفي العتائية ولو كان للميت دين
على رجل فضمنه احد الوصيين لصاحبه والصغير لم يحرم ولو ضمنه الوار

الكبير جاز وفرجا عن الوضاية في ذلك الدين ليس لها تقاضية قلت في نصب
القاضي وصيًا آخر فيطلبه ويقبضه وفي شرح الطحاوي اشترى الاب
او الوصي شيئاً للصغير بالنسيئة او بالقبض بالضمان بالمال وبفرض الاب
والوصي جاز ضمانه بالمال لا بالنفس اما جواز ضمانه بالمال فلا لانه التزام شيء
كان عليه قبل الضمان الا ترى انه يرجع عليه ذلك المال فلم يكن الضمان
تبرعاً واما عدم جواز ضمانه بالنفس فلا لانه التزام شيء لم يكن يلزمه قبل
الضمان والقبض ليس من اهل ان يلتزم **فصل في الرهن** قد رافقنا
ان للوصي اخذ الرهن لدين الميت لانه توثيق وفي الاصل واذا ارتهن
الوصي بدين الميت على رجل جاز لانه من باب الاستيفاء والوصي بسبيل
من ذلك وفي وكالة الخلاصة عن رهن الاخصاص ولو اخذ الوصي الرهن
والورثة كالمكابر فملك عند الرهن لا ضمان عليه وفي الخاتمة والهداية
يجوز للوصي والاب رهن مال البتة بدين لا نفسها عند الامام ابي حنيفة
ومحمد رحمهما الله تعالى استحبنا لانه من باب الحفظ حيث يضمن اذا ضاع
وفي الهداية لانهما يملك الايداع وهذا نظير في حق البتة من الايداع
لان قبلم المهرين يحفظه ابلغ خوفاً من الغرابة ولو هلك هلك وصونها
والوديعة امانة وهذا على ظاهر الرواية قال في هذا يصير المهرين
بالهوان مستوفيا دينه والاب والوصي موفيا له ويضمنان للبتة لانهما
قضيا دينهما بماله فيضمنان ثم قال القاضي الامام واذا ضمن كل منهما يضمن
قيمة الرهن ان ساوت الدين او نقصت منه وقد رالدين ان زادت
القيمة عليه لانه في الزائد مودع وله ولاية ايداع مال يتيقن والقياس ان
لا يجوز للوصي وبه قال ابو يوسف وزفر رحمهما الله تعالى اعتباراً بحقيقة

الايقاف وهذا بخلاف الاب حيث يجوز له ان يرهن اجماعاً قياساً والاحتياط
ومثله في المبسوط للشيخ المحيط وذكر في المبسوط ايضا انه لا يجوز رهنها
فلو هلك الرهن يضمن كل منهما قيمته كيف كانت لان كلامهما غاصب وقال
فيه ايضا ان الاب لا يصير غاصباً ياخذ مال ولد اخذت فجاءنا محتاجاً
والحفظ بدون فلا يضمن الآذ التلذذ بلا حاجة فقال الصمد الشافعي لانا
حسام الدين بعد ذكر المسئلة في صغره فهل علي ان في المسئلة بيتين
وفي البينة والاب لا الوصي ان يرهن متاع البتة لدين نفسه فاذا هلك
يضمن الوصي قيمته والاب قد رالدين وفي الجمع الاصح صح رهن الاب
لا الوصي لان الاب يبيع مال صغيره بخلاف الوصي فيضمن الاب قد والمؤدي
يعني قد راكون بر مؤدياً دينه لو هلك الرهن والوصي كله ومثله في
الملتقط عن ضد رالاسلام ابي اليسر ايضا قال لان الاب يملك البيع
نفسه بمثل القيمة والوصي لا يملكه الا اذا كان خيراً اليتم وذكر في
الصغرى انه يبيع رهنهما متاع الصغير بدين نفسها احتجنا والقياس
ان لا يجوز وهو قول ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي احكام الصغار و
كذلك لو باع في دينهما بعد رهنه منه فيضمنان اليتم مثل الدين وفي
الهداية وكذلك لو سلف المهرين على بيعه لانه توكل بالبيع وهي ملكها
التوكل به قال في الهداية والخلاصة والحافضة اصل المسئلة فصل
البيع يعني بيع الوصي مال البتة بدين نفسه من دين الدين بمثل ما عليه
الدين فانهما رهنهما الله تعالى لما جوزه اخذ جوزه الرهن لانه نظير البيع
نظر الى عاقبته من حيث وجوب الضمان ولما لم يجوز له ابو يوسف رحمه الله
لم يجوز الرهن ايضا وفي الخاتمة قاسه ابو يوسف على قضائه دينه

مال اليتيم وشراؤه ماله لنفسه بمثل القيمة فلما لم يجز ذلك من الوصية لم يجز
 الرهن منه بخلاف الاب قال في جامع الصغار واذا فتح الرهن عندهما
 وهما عند الميراثين هكذا فيه ويضم الوصية اليه فتمت فان كانت القيمة
 زائدة لا يضمن الزيادة لانه فيما زاد مودع مال الصغير وله هذه الولاية
 وفي بعض الفتاوى والهداية ايضا رهن الوصية بالنفس بحق عليه اليتيم من
 البصة او اوتى مال من نفسه او صغير له او عبده له او لاديه عليه لم يجز
 لانه وكل محض الواحد لا يتولى طرقي العقد في الرهن كالبيع ثم هو قاصر
 الشفقة فلا يعدل في حقه عن الحقيقة ولا يلحق بالاب وذلك لان الاب لو فور
 من نفسه ينزل منزلة شخصين وتقام عبادته مقام عبادتين في هذين
 العقدين فيجوز رهونه وارتها به في صغيره خلاف الوصية قال والرهن من ابنة
 الصغير وعبدا الذي لا يدين عليه بمنزلة الرهن من نفسه بخلاف ابنة الكبير وابنة
 وعبدا المديون بحيث يجوز لانه لا ولاية له عليهم ولا تهمة في الرهن ايضا يجوز
 وكذا الاستدانة بالحاجة اليتيم من نفقة او كسوة فلهن به شيئا لليتيم صح
 لان الاستدانة جارية للحاجة اليها والرهن فيه قضاء الدين وهو ملك
 قضاء دين اليتيم وكذا الواجب لليتيم فارتها او رهونها لان التجارة تنمى
 للمال وتوفر له فيجوز ثم هي لا تخفى من الرهن والارتها لما فيه من الايفاء
 والاستيفاء فيجوز ذلك ايضا لان الشيء اذا جاز يجوز بلوازمه حتى
 لو ادرك البصة لا يكون استرداده ما رهنه الوصية قبل ادائه الدين لانه
 لازم من جانبها لان تصرف وصيته كصرف نفسه بعد بلوغه لقيام مقامه
 ومثله الاب ثم لو قففت الابن الدين فيما رهنه الاب او وصيته لنفسه بعد
 موتها او قبله رجع به في الهما لانه مضطرب فيه الحاجة الى احياء ملكه بخلاف

مير الرهن وهو يعبر بقاؤه لرجل الرهن
 في نفسه حاجة لنفسه

مير الرهن وكذلك اذا هلك قبل ان يفتكه لان الرهن يصير قاضيا دينه
 بمال البصة فله ان يرجع به عليه ومثله في الجامع الفقه وفيه ولو رهن الاب
 او الوصية مال اليتيم يدين نفسه جاز ويضم الصغير ضاربه قاضيا دينه بهلا
 الرهن الا ان يرهن الوصية ويرتبه عن نفسه ولا يصدق بعد بلوغ البصة
 ان لم يشهد وفي جامع الصغار للاستدانة وشي من القاضى الامام صدر السلام
 انه لو اقترض الاب مال نفسه لولد واخذ له رهنا من مال ولد جاز وله
 وفيها ولو رهن الوصية او الاب والمجد عند عدم الاب وصية مال البصة يدين
 ويدين البصة معا جاز وان هلك الرهن يضمن كل منهم حصته منه للبصة
 وذكر العتباتي المسئلة في الاب ثم قال وكذا الوصية خلاف الابي يوسف رحمه الله
 وفي شرح الطحاوى الوصية ان يرهن مال الصغير يدين على الميت وفي العتباتي
 ولو وضع الرهن عند العدل فأتى العدل واوصى ببيعه جاز اذا قيل له
 اعمل بزيك والا كذا عند محمد رحمه الله تعالى ثم ليس لوصيته هذا ان يوصى
 الى آخر وفي الاصل والعمادية ولو رهن الوصية ليدن على الميت بعض التركة
 عند بعض الفقهاء لم يجز لانه وان كان رهنا ليدن الميت لكن الرهن فيه
 جهة الايفاء فلما تعلق بحق بقية الغناء لم يكن الوصية ايثار بعضهم على
 ما لبعض بالرهن حتى لو كان الغريم واحدا فرهنه عند جاز وفي جامع الفقه
 وللوصية ان يرهن بالتركة عند ميراث الميت ولا يرهن عند بعض الغناء دو
 البعض ولو رهن وفي الورثة كبير لم يجز الا اذا كان غائبا وشيئا قدنا
 في المجموع ما يتعلق بخدا عن قريب انشاء الله تعالى قال ولو رهن مال ابنة
 لنفسه واحدا كبيرا لم يجز الا باجازة الكبير ولو هلك يضمن لها وفيه ايضا
 واللب ان يرهن مال احد صغيره عند الآخر وفي العتباتي والهداية رهن الوصية

مال اليتيم بما استدانه على اليتيم وقبضه المهرين ثم استعاره الوصي من
 المهرين لنفع اليتيم فضاغ عند الوصي فانه يخرج غم الرهينة ويصنع
 اليتيم قال في الهداية فيبيع الدين على حاله بطالب المهرين الوصي به لان
 كفعل اليتيم بنفسه ثم الوصي يرجع به على اليتيم لعدم تعديه فيه حتى لو
 استعاره الوصي الحاجة نفه فذلك يضمنه لليتيم لتعديه في استعماله
 حيث لم يكن له ذلك قال ولو غصبه الوصي من المهرين واستعمله في حاجة
 يكون متعديا في حق كل من المهرين واليه اما في حق المهرين فبالغصب واما
 في حق اليه فبالاستعمال في حاجته فيضمن قيمته ثم القيمة تكون رهنا يقض
 بها الدين عند حلول الاجل لانه ضامن للمهرين بتقويت حقه المحترم فتكون
 رهنا عنده فان كانت مثل الدين يؤديها الى المهرين ولا يرجع بها على
 اليتيم لانه متعدد في حقه ايضا فيجب عليه لليتيم مثله ووجب له على اليتيم
 فيكون القضاء مقاصدة وان كانت اقل من الدين يؤديها للمهرين و
 تؤدي الزيادة له من مال اليتيم وان كانت اكثر من الدين يؤدي الفضل
 لليتيم ولو غصبه واستعمله في حاجة اليتيم يكون متعديا في حق المهرين
 لان له ولاية اخذ مال اليتيم واستعماله في حاجة اليتيم فلا يكون متعديا
 في اخذ المهرين حتى يكون غاصبا في حق اليتيم مستحقا للضمان ولهذا
 قال في كتاب الاقرار اذا غصب الاب او الوصي مال الصغير لا يلزمه شيء يعني
 في القضاء لانه لا يتصور منه الغصب لان له ولاية الاخذ فاذا اهلك
 الرهن في دين يضمن للمهرين على التفصيل الذي سلف ثم يرجع بما ضاع على الوصي
 لعدم وجوب الضمان عليه في حق اليه حتى يقع المقاصدة بينهما قلت فعدا
 الرجوع وعده معنى قول صاحب الهداية هنا يضمنه للمهرين ولا يضمنه

لان له حق استعمال مال اليتيم في حاجة
 اليتيم وله ولاية اخذ
 مال اليتيم
 لست

لحق اليه وفي الاول يضمن قيمة المهرين واليه والله اعلم وفي المينة رهنا
 الوصي شيئا من مال الميت في نفقة اليتيم او رهنا بما استحق من شيء قد كان
 باعه الميت فرجع مثله بالتم في الميراث لم يخرج لان هذا لم يرد دينه على
 الميت حتى يرهنا فيه شيئا من ماله ولو رد عليه ما باعه الميت باليهيب جاز ذلك
 وفي احكام الفغار غم الاصل رهنا الوصي متاع الميت بالانفقة على الصغير
 فظهر في التركة دين لهذا على وجهين اما ان يكون حقيقة بان حرق بناء
 على سبب وجد في حال الحياة كان كان الميت باع عبدا في التركة وقبض
 ثمنه واكمله ثم استحق العبد بعد موته ورجع المثل ترى ثم في التركة وقد
 رهنا الوصي شيئا من اعيان التركة بيد النفقة او نحو ذلك بطل الرهن
 لان عند الاستحقاق تبين ان ما اخذ من الميت من التمن اخذ بغير حق
 وان الضمان وجب في التركة من وقت القبض ان في تبين ان الوصي
 رهنا وفي التركة دين الغريم اخر فله ان يبطل الرهن لتعلق حقه به وعدم
 كون الوصي بسبيل من ايقاد حق بعض الغرماء دون البعض اما لو حرق
 دين بناء على سبب باشرة الميت وهو مسلمة الرد باليهيب بان كان
 باعه فرد على الوارث يبيع فذلك في دين وصار ثمنها دين في مال الميت
 وليس له مال غير ما رهنا فالرهن جائز والوصي ضامن لقيمة فانه لم يتبين
 ان الدين كان واجبا قبل الموت وانما استحق المثل ترى الرجوع بالتم
 عند الرد لكننا استدلنا الى السبب ان الوارث وهو لا ينافي ذلك في
 المبيع بطريق الفسخ من الاصل فلا يظهر به بطلان الرهن لعوائده الدين
 حقيقة وان وجب نقضه لاستناد الدين الى سببه السابق وتامه
 ينظر في باب رهن الوصي والوالد الاصل قال والحاصل ان الوصي اذا

وهو شيئاً من مال اليتيم في نفقة اليتيم ثم سألني شيء كان باع الميت فخرج
المشترى بالثمن في ميراث الميت فالتزم لا يجوز لأن هذا لم يزل يباع الميت
ولو رد ما باعه الميت بعيب جاز رهنه وفي جامع الفقه ولو رهن الوصي
عند خرم وظهر خرم آخر بطل الرهن يعني الغريم الآخر بطله إلا أن يقضي
الوصي الدين قال إلا أن يحدث الدين بسبب يستند فيجوز رهنه عند
الأول وفي مختلفات أبي القيث رهن الوصي مال اليتيم بدين استدان عليه
لا يجوز ولو رهنه بدين استدان لنفسه يجوز وفي أحكام الصغار يخرج فأنه
بعض المثل أخرج إذا استدان الوصي النفقة أو الكسوة لأجل الصغير و
رهن به شيئاً لليتيم جاز لأن في الرهن قضاء الدين وهو يملك ذلك وفي
الأصل رهن الوصي على وجهه أما أن يكون بدين على الميت أو يكون بدين
استدان على الورثة أو يكون بدين استدان على التركة كسواء طعام الأرقاء
والكسيتهم وعلف الدواب وما يلزمها فإن كانت الورثة كلهم صغار جاز
رهنه في كل الوجوه لعدم ولاية عليهم وإن كانت الورثة كلهم كباراً
فإن كانوا حضوراً لا يجوز رهنه في كل الأحوال لعدم ولاية عليهم وإن
كانوا غائباً جاز رهنه بدين على الميت جاز رهنه وإن رهن بدين
عليهم لم يذكر ذلك وإن صح عدم الجواز لانه تصرف على الغائب ولا
ولاية له عليه وإن كانت الورثة مختلفين وكبارهم حضوراً فإن رهن
بدين على الميت جاز عند الإمام رحمه الله تعالى لأنه يملك في حق الصغار
فيملك لذلك في حق الكبار كذلك لأن أصله أن الوصي إذا ثبت له ولاية
نوع من التصرف في بعض التركة يثبت له ولاية ذلك التصرف في كلها
على ما تقرر مرة ولا يجوز رهنه عندهما الله تعالى لعدم ولاية

على

على الكبار وتسلم رهنه في حقهم لا يصح في حق الصغار أيضاً المكان أن يبيع
مقارناً للعقد ولو كانت الكبار غائباً يجوز رهنه في حق الكل لأن له
ولاية على الكبار في هذه الحالة وإن رهن الوصي بدين استدان عليه أو
على صغارهم فقط لم يصح في حق الكل إجماعاً حضوراً كانت الكبار أو لا
أما إذا استدان على الكل فلا تله ولاية له على الكبار منهم في مثل هذا الموضع
فيبطل في حقهم فكذلك في حق غيرهم لسراية الفاء المقارنة قلت وهذا
كما ترى نفس على عدم جواز رهنه بدين على الكبار فقوله فيما سبق لم يذكر
ذلك منظوره لأن وضع المسئلة في دين يستدينه على الورثة قال و
أما إذا استدان على الصغار منهم فقط فلا ولاية عليهم لا يستدفع
الولاية على الكبار قلت يعني في مثل هذا الموضع ثم لم يوضح في العلى
المهونة فيبطل رهنه في حقهم ويسرى إلى حق صغارهم أيضاً قال ولو كان
الرهن بدين استدان على التركة فالجواب فيه كالجواب فيما إذا رهن بدين
على الميت لانه لصيانة تركته فيكون في معنى واقعاً للميت وفيه ولو أخرج
الصغير بأذن الوصي فهو وادتهما جاز قلت لانه من لوازم التجارة
قلما تخلو عنهما **فصل في الإبراء** في أصل الميسر وقوله صاحب المحط
والخاتمة والخاصة والعامة إبراء الوصي المدين أو أجل دينه أو
عنه شيئاً منه أو وجب الدين بعقد صحيح عند الإمام أبي حنيفة ومحمد بن
وهو القياس ويصح الساقط للورثة ولم يصح عند أبي يوسف رحمه الله
أما إذا وجب الدين بعقد غير صحيح أو كان مورد الوصي وفاءاً لانه بمنزلة
الويل بالقبض وهو لا يملك فكذلك هذا وذلك لأن هذا كله يقع في حق
الغير فلا يجوز وذكر في الوالدية أنه لا يجوز للوصي تأخير دين الصغار

لأن التأخير تبرع فلا ملك الوصي في أموالهم وذكر في الخلاصة أن هذا
فزع مسئلة إبراء الوكيل بالبيع المشتري عن التمس وإبراءه عنه قبل
قبضه صحيح عندهما إجماعاً قطعي ويلزمه الضمان وباطل عند أبي يوسف
كذا هذا ذكره في كتاب الوكالة معزواً إلى قتادى ليقال وفي شرح
الحاكم ولو إبراء الوصي المشتري عن إجماع دار الصغرى صحيح أن يشرع العقد
ويضم الوصي للصغير أما المشتري فانه يبرأ قضاء لاديانته وفي التوازل
والجامع في الفتاوى وصي باع شيئاً من مال اليتيم فادرك اليتيم فأبرأه
عن التمس قال بعضهم إن كان الصبي مسلماً غير مفرد وقال له أنت برئ مما
أدركت وصيتي من مالي جاز وبرئ وإن قال أنت برئ مما عليك لم يبرأ
لأنه ليس له على المشتري شيء أصله الوكيل إذ باع شيئاً فقال الموكل المشتري
أنت برئ مما عليك لا يبرأ لأنه ليس له على المشتري شيء ولذا لو أراد
استيفاء التمس منه لا يكون له ذلك إنما الدين على المشتري الوكيل ومثله
في الخائنة قال نجم الدين الخاضع قال الفقيه أبو التيمم هذا قولنا
لكل لا نأخذ به بل نقول يبرأ المشتري بقول الثاني أيضاً في كل المشتري
لأن الدين للصبي والموكل إنما للوصي والوكيل حق المطالبة قال ولا يشترط
في براءة المشتري كون الصبي مسلماً أيضاً لأن مدارجها إذا اعتبرنا قوله
والحكم بحججه وقال في الخائنة قال الفقيه أبو التيمم ليس هذا قولنا
بل يصح الإبراء عندهم في الوصي وفي الوكيلية وصي باع شيئاً من مال
اليتيم فادرك وإبراء المشتري عن التمس يبرأ المشتري لأن التمس ملكه
وليس للوصي إلا المطالبة والحفظ فيجعل إبراء المالك وكذلك الموكل
مع الوكيل وفي البينة إبراء الصبي بعد البلوغ عن ثمن ما باع الوصي من

الترك برئ كالموكل وفي البيوع والذخيرة ودعوى الخلاصة ميت عليه
ألف درهم وللميت على آخر مثله فقبض مديونه الدين إلى الدين بغير أمر
الوصي أو الوارث قال محمد رحمه الله تعالى إن قال حيي القضاء خذ هذه
الألف التي على فلان الميت من الألف التي لك عليه براءة ذمة المديون عن
الدين ولم يكن للوصي مطالبة بالدين بعد ذلك وإن لم يقل ذلك لم يكن متبرعاً
في القضاء ببراءة ذمة الميت عن الدين ويبقى الألف عليه كما كان على الوصي مطالبة
به ومثله في الخائنة وجامع الفتاوى وكل من المينة والعينة وفي
الوکیلية والفتاوى الصغرى أنه إذا دفع غريم الميت الدين إلى الوصي
يبرأ أما إذا دفع إلى بعض الورثة فانه لا يبرأ إلا عن نصيب الأخذ خاصة
حق لا يكون للورثة أن يطالبوا المديون بالدين في الفصل الأول وأما
عند الوصي أما في الفصل الثاني فيغير الأخذ منهم أن يطالبوا المديون بحصة
منهم فيرجع المديون به على الأخذ وذلك لأن أخذ الوصي للموكل ولو
لموكل في حياته لا يكون للورثة المطالبة بعد فاته كذا هذا أما الوارث
فإنما يأخذ لنفسه لعدم نيابته عن غيره فلا يكون خصماً في حق غيره فلا
يسقط بأخذ حق المطالبة عن البقية ومثله في المينة والعينة وفي
الخلاصة عن الجامع الكبير أحد الورثة إذا قبض ديناً أو دية لميت
فضاع في يده يضم يعني حصص غيره من الورثة عندهم استغراق التمس
بالدين والكل عند استغراقها به وفي جامع العتبات إذا شهد الشهود
على وصاية فقبض من الغريم ثم وجد الشهود عبيداً يبرأ الغريم لأن
نصبه القاضي آية قد صح والله تعالى أعلم **فصل في الهبة** في الخائنة
ليس للوصي أن يهب مال اليتيم بغير عوض وبغير عوض ومثله الأي وفيها

أخر الوصي من مال نفسه شيئا وهدى للوصية وقال قبضت هذا من نفسي لليتيم
واشهد عليه لم يكن قابضاً من نفسه إجماعاً أما لو هب الأب للصغيرة شيئا و
قال قبضت لابني فلان يصير قابضاً إجماعاً وفي المختلفات القديمة وهب لليتيم
شيئاً فالوصي بالخيار ان شاء قبل وان شاء رد وفي الصغيرى وهب لصبي
في حجر عده أو أخته شيئاً وله وصي من جهة أبيه فقبض الغم أو الأم أو الأخ
الموهوب قبل لم يجز قبضهم إنما قبضه لوصيته وقيل يجوز والفريق على الجواز
أما إذا لم يكن في حجرهم فلا يجوز لهم القبض وفي الأخيرة محالة إلى الأصل قال
محمد ليس بغير وصي الأب الجد من الأوصياء قبض المصيبة على الصغير لم يكن
الصغير في عياله وكذا إذا كان في عياله والأب ميت أو غايب ^{منقطعة} غيبة
قياساً ويجوز استحساناً قال ولا فرق في هذا بين كون الصغير عاقلاً
للقبض وبين كونه غير عاقل أما الأب والجد فيقبض ما عليه سوا كان
في عياله أو لم يكن واختلفوا في صحة قبض من يعوله الجد من الأم والعم الزوج
عند حفصة الأب فقيل بصح وإليه مال في الإسلام البرزوي وقيل لا يصح
لغير الزوج كما في الإجماع وإليه ذهب الأمام الشافعي ثم لا يشترط في صحة
قبض الزوج كون الزوجة ثم يجامع مثلها في الصحيح وفيها وهب للصغيرة
زوجت ولم يبين بها الزوج فقبض عليها الزوج لم يجز بل يقبض عليها الأب
والأب ووصيته من الجد ووصيته ثم القاضي ووصيته قال ويجوز قبض
الأب وأن كانت في عياله الزوج وفي فتاوى قاضي طبرستان
الحائنة وهب للصغير شيئاً ليس لوصيته ان تقوضه من مال الصغير ولو
عوضه منه لم يجز ويكون للأب حق الرجوع بعد ما يكون قبلاً ومثله
الأب قلت لأن التعويض جهة وليس لهما ولاية جهة ماله وفي الأخيرة

وهب لصغير أو معتوه أخيراً فقبضه له وصيته يجوز ويعتق وهذا بخلاف
شراء الوصي أياه حيث ينفذ العقد على الوصي لا على البقية فلا يعتق و
مثله الأب قال ولو هب له النصف من أخيه فقبضه الوصي لم يجز حوازة
واعتقه عليه لكن لا ينفذ البقية للشريك بل يسع فيه العبد وفي عم البغض
من العتائية ولو قبل الوصي المصيبة للوصية نصف أبيه سبع ولا ضمان وفي
الخاصة من العيون وهب الوصي من البقية عبد المملوك للصبي جاز وبطل
الدين ثم لو أراد الوصي الرجوع في هبته ههنا روى في أم غنم رضى الله
أنه ليس له الرجوع لأن العبد قد ازداد خيراً بسقوط الدين عنه وروى
هو عنه أيضاً أن الوصي حق الرجوع قال في الخاص والأول خلاف ظاهر الرواية
وقال القاضي طبرستان في فتاواه عبد عليه دين ليتيم وهب صاحب
العبد العبد لليتيم فقبل الوصي المصيبة وقبضه له سقط الدين فان رجع
الواهب عاد عليه الدين وفي الظهيرية وفي الخلاصة من الزيادات وصح له
على مملوك وصيته دين فوهب الوصي المملوك للصبي جاز وسقط الدين
ثم أراد الرجوع في هبته عن محمد رحمه الله تعالى ليس له ذلك وفي ظاهر
الرواية يرجع وفي فتاوى رشيد الدين ابن حنبل ذرع في أرض البقية
لاجل البقية ثم انكر ذلك فأقام الوصي على قراره بأنه ذرع لأجل يكون
لوصي ان يأخذ ذلك الذرع **فصل في المضاربة** في الأصل والحائنة
لوصي ان يضارب في مال البقية وان يدفعه لأخ مضاربة وله ان يبضع
وتجر ويشارك وان يدفعه للبضاعة والتجارة والشركة وله ان
يفعل كل ما كان خيراً لليتيم فلا يعمل شيئاً مما ذكر ان اضربه بالبقية كان
لا يكون الطريقاً من المالكته يشهد على العقد وقت العقد فان لم يشهد

على نفسه انه مضارب به يكون فباشرة كمال لليتيم ولا يصدق القاضى
في دعواه ذلك لانه يدعى استحقاق بعض الربح في مال الغير وذلك
لا يكون بدون النسبة والنسبة لا تثبت له بدون البينة فالبينة لا يظن
له شيء من الربح وفي الوصية الجيدة واما لزوم الاشهاد فلا ان الوصى قد يهل
بمال الصبي مضاربة وقد يعمل بغير مضاربة والربح تتبع مال الصبي ولا
يستحق الوصى الا بحجة تثبت عند القاضى وفي البينة تصرف في مال اليتيم
وربح ثم قال كنت اخذته مضاربة وولى في الربح حصته لم يصدق الابينة
ومثله في العتائية قال في مجموع النوازل وان تولى المال الجرمي وفي
شرح الطحاوي تصرف الوصى والاب في مال اليتيم في ربح فقال كنت مضاربا لا يكون
له من الربح شيء الا ان يشهد عند التصرف انه يتصرف فيه بالمضاربة
وهذا في القضاء حتى لا يصدق القاضى في دعواه ذلك بينه اما في
الديانة يحل له اخذ ما شرطه من الربح وان لم يشهد عليه قلت ويجز عليه في
غريب الرواية ومجموع النوازل انه اذا ربح الوصى في مال اليتيم فقال
مضاربة وولى من الربح حصته لا يصدق والربح لليتيم وان تولى المال
لا يفتح ويد له عليه قوله لا يصدق يعني اذا لم يشهد عند العقد وفي شرح
الطحاوي وكذا يشهد اذا شاركه ورأسه اقل فانه اذا لم يشهد على
مشروط من الربح يجعل القاضى الربح بينهما على قدر المال اما يحل له ان يأخذ
المشروط من الربح فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى وان لم يشهد وفي جامع
الصغار ذكر محل جهادته ان مضاربة الوصى والاب بالنصف او بأكثر
منه جائز لانه تصرف نافع لليتيم وليس هذا بيضا لمنفعة نفسه الصبي
حتى لا يجوز من الوصى بمثل القيمة وفاقا وبقا منه على كافي بيعه ماله

منه

منه بل هو اشراك لنفسه في ماله وهو يملك اشراك الغير فيه فلا يملك
اشراك نفسه كان اولى واحرى وفي شرح كتاب الوصية لشمس الأئمة الحلواني
والحافظية ان اخذ على ان يكون له من الربح عشرة مضاربة فاسد كونه
فان عمل فلا يجوز له قال وهذا من كل فان فساد المضاربة تؤدي الى الاجار
الفاسد ويجوز المثل ولا يزيد على المستحق على ما عرف قال في الحافظة
وجوابه ان المنافع تقومها ليس الا في العقد الصحيح لو ردد النص فيه
والوارد فيه ليس بوارد في الفاسد قلت وفيه نظر لانهم اجمعوا على ان
الفاسد يأخذ المحكم من الصحيح فانه هو الاصل والفاسد تتبع له فيكون
هذا القول من فالاجماع وقيل لو يذهب هذا النظر ما ذكر في الاصل من انه
لو شرط الوصى والاب عمل الصبي مع المضارب يفسد المضاربة وعلى الصبي
للمضارب اجر مثل عمله لما ان العمل وقع له اللهم الا ان يحقق عدم لزوم الاجر
بالوصى بناء على ذكره الاستدلال في احكام الصغار من ان حاصل
هذا العقد راجع الى ان الوصى يواجر نفسه في الصبي وانه لا يجوز على مال
المختار على آخر في فصل الاجارة والله سبحانه وتعالى اعلم وفي فتاوى القضاة
للأب ان يدفع مال الصغير مضاربة في الخبز والبرز وان يأخذ ماله
مضاربة وان يأخذ الصغير مالا للمضاربة وهو يعقل فان عمل الصغير
جاز وان عمل الاب بغيره فان الصغير ضمن قال وكذا الوصى اذا اخذ مال
الصغير مضاربة جاز ولو فسد المضاربة فجع اجرة الوصى يعني لزوما
روايتان وفي الاصل دفع الوصى مال الصبي لا في مضاربة وشوط ان يعمل
الوصى مع المضارب ويكون الربح ثلثه له وثلثه للمضارب وثلثه للصبي فهو
جائز والربح بينهم على شرط لانه تصرف نافع للصبي قال ثم هو في الحقيقة

دفع لما للصبي الى نفسه والى الاجنبية ولو دفع كله الى نفسه والى الاجنبية لجاز
 فكذا يجوز دفع بعضه الى نفسه وبعضه الى الاجنبية وكذلك الاب وهذا
 لان تصرفات كل منهما واقعة للصغير بطريق النيابة فصار دفعه كدفع
 الصغير بشرط كشرط ويشترط فيه التحلية من قبل البهية لانه رتب المال
 وفي مجموع التوازل اخذ الوصي مال الاجنبى مضاربة للصبي بالنصف بشرط
 ان يعمل فيه نفسه للصبي وعلى يكون النصف له ولا شيء للصبي منه لانه هذا
 من الوصي عقد المضاربة لنفسه الا ترى انه شرط العمل لنفسه نعم قصد يكون
 الربح للصبي لكن لا يكون ذلك الا بالمال والعمل وقد عد كل منهما في حق
 الصبي فيكون شرطه باطلا مردودا عليه قال ولو اخذ الوصي ذلك المال
 على ان يشتري به الصبي ويبيع قبايع واشترى يكون النصف للصبي على
 ما شرط لوجود العمل منه فلو عمل فيه الوصي بغير امر الصبي يكون الوصي ضامنا
 لان رتب المال لم يرض بعمله وانما رضى بعمل الصبي فيصير غاصبا ويكون
 الربح له لا للصبي ويتصدق به لحبث في سببه كما هو الحكم في الغصب و
 الاب في هذا كماله كالوصي ومثله في مضاربة الاصل وفي الملتقط للبيد
 الامام الاجل ابى القاسم الشهيدي قال بوضعه لا يرى الوصي في هذا الزمان
 ان يأخذ مال الصبي مضاربة ولا للقيم ان يأخذ ارض الوصي فزارعه وفي
 شرح الطحاوي لاثبات الوصي ان يتجر بمال اليتيم ولا ضمانا عليه ان اصاب
 قلت وهذا اذا كان الطريق امنا على ما سياتى الا ان انشاء الله تعالى
 وفي الخاتمة ولا يتجر الوصي لنفسه بمال اليتيم او الميت وان فعل ورجح
 ضم رأس المال وتصدق بالربح عند الطريقين رحمهما الله تعالى وعنه ابو يوسف
 رحمه الله تعالى ليس له الربح فلا يتصدق به وفي جامع العقباني التجزئة اجنبى

في مال اليتيم فقال ضاع المال صدق ان قال الوصي كانت تجارته بامر مني
 وفي جامع الفقه للعقباني ولو اعطى الوصي مال احد الايتام لعبد لهم مضاربة
 بالنصف بعد ما اذن له في التجارة فنصف الربح لرب المال منهم والنصف
 الآخر لشركته فيما بينهم وفي الهداية ومختارات التوازل له انه لا يتجر به لان
 المفوض اليه الحفاظ دون التجارة وذكر في الوهي منها ان الاول ان يتجر
 لان التجارة تسمى للمال وتوفر له وفي الوديعة منها ان الوصي ان يسافر
 بمال اليتيم بامر الطريق وفي الغنية للوصي ان يتجر اذا كان فيه خيرا لليتيم
 وقيل ليس له ذلك مطلقا وقيل جاز باذن القاضي ولم يجز بدونه وفي
 الحا فطية اذا سافر الوصي بمال اليتيم فضاع لا يضمن اجماعا قلت اذا كان
 الطريق امنا ولو مات المضارب فبيع العروة الى وصيته وان لم يكن له وصي
 قال القاضي وفي الاصل ولو اخذ الوصي او الاب مال آخر رجل مضاربة
 بالنصف على ان يعمل فيه للصغير الوصي والاب وعمل ورجح فالربح بين
 العامل ورب المال ولا شيء للاب من ذلك لانه اخذ المال لنفسه حيث شرط
 عمل نفسه لكنه قصد مع ذلك ان يكون الربح للصبي وهذا قصد باطل لان
 الربح لا يستحق الا بمال وعمل وقد عد في حقه ولو كان الصغير مازونا له
 بيعه ويشترى فاخذ له الربح على ان يشتري به الصغير نفسه فللمضاربة
 جائزة والربح بينه وبين رب المال على ما شرط لانه تصرف نافع للصغير
 وكذا لو عمل الوصي والاب له بامر له لانه يصح امره فيكون عمله ما هو
 بنفسه اما لو علم فيه بغير امره يضمنان المال فانه عمل في مال اجنبى بالا
 رضاه لان رضاه ليس الا لعمل الصغير فيكون غاصبا فيكون الربح لها
 فيقصد ان يبرك كما هو حكم الغصب والله سبحانه وتعالى اعلم

فصل في المزارعة في تناوي الخاصية عن التنازل لاختلاف المشايخ
 في جواز اخذ الوصي ارض اليتيم فزارعة فمنهم من جوزه مطلقا وجعله كما
 اذا دفعها الى آخر فان ذلك يجوز وفاقا ومنهم من فصل فقال ان كان
 من الوصي يجوز وان كان من اليتيم لا يجوز لانه في الاول مستأجر للارض
 له ذلك الا ترى ان له استيجار نفس اليتيم وهذا اولي في الثاني يكون
 لما فيه حال لان النبات بعد فساد البذر فلا يجوز ذكر في الاصل على
 قال في احكام الصغار وانه من كل حال الخاص والمختار انه ان كان يصيبه
 من الربيع المشروط له خيرا من ارض مثل الارض وضمان نقص المزارعة وضمان
 البذر في صورة كونه من اليتيم تجوز المزارعة والا قال في جامع الصغار
 وعليه عامة المشايخ وفي الامالي عن ابني يوسف رحمه الله تعالى ان الوصي اذا
 اخذ بذرا اليتيم وزرعها في ارض اليتيم واشهد على نفسه المزارعة وانه
 اخذ البذر فزادها والارض اجارة فان كان الربيع خيرا لليتيم فله الربيع
 ان كان الاجر خيرا فله الاجر والزرع الوصي وان كان الزرع خيرا لليتيم
 فله الزرع قال في المنتقى وهذا كوصي يشترى لنفسه عبد اليتيم فانه ان كان
 البيع والنم خير لليتيم جاز البيع والا لم قال ولو استقرض الوصي بذر
 اليتيم فان زرعه في ارض نفسه يكون الزرع للوصي ويصدق في عوادة ذلك
 كما لو زرعه بذر نفسه في ارض اليتيم وقال ذرعهما لنفسه وان زرعه بذر اليتيم
 في ارض اليتيم ويرجى يكون الزرع كله لليتيم ولا يصدق في عوادة انه زرعه
 لنفسه واصل هذه المسئلة دليل على تملك الوصي الاستقرض من مال اليتيم
 وفي الخلاصة اخذ الوصي ارض اليتيم فزارعة قال الفضل في الفتاوى ان كان
 البذر على اليتيم لا يجوز اما لو جعله الوصي على نفسه فعلى قياس ما قال الامام

في مزارعة

اي يشهد او لم يشهد

في نفقة

في جواز

في جواز بيع الوصي مال اليتيم من نفسه ينبغي ان يجوز وفي المسئلة دليل على ان
 يملك استقرض مال اليتيم وفي البينة استأجر الوصي ارض اليتيم من نفسه
 بذرها فبذر اليتيم فزادها عليه جاز ان كان خيرا لليتيم وان كان الزرع
 خيرا لليتيم وكان الاجر او كس فهو له يعني والزرع لليتيم ويصدق اذا قال
 استقرضت البذر وبذرت في ارضه ومثله في الفتاوى القباية وفي
 فوايد في حفظ الكبير الوصي ان يأخذ ارض اليتيم فزارعة كما له ان يدفعها
 الى غيره ويشهد عند العقد حتى يكون الربح له قضاء كما يكون له ديات
 مطلقا وفي الفتاوى لا يجوز للوصي اخذ ارض اليتيم فزارعة ان كان
 لليتيم ويجوز ان كان لنفسه لانه في الاولى هو من نفسه من اليتيم وذلك
 قال في الوالوجية لانه مقابلة المال بالمنفعة الحاصلة من الوصي ومنفعة
 الادنى صفة له والاصل ليس مال فلما صفته الا ان الشرع اعطى له حكم
 المال الحاجة والحاجة هنا فيكون هذا العقد مقابلة المال باليس مال
 فلا يجوز وفي الثانية مستأجر ارض اليتيم لنفسه ببعض الخارج وتيجارة
 مال اليتيم لنفسه جاز كما يجازى الاجير قال في الفتاوى يشهد عند العقد
 انه يأخذها فزارعة وفي الثانية ان قياس قول الامام عدم جواز الاولى
 الا ان يكون خيرا لليتيم واما الثانية فزارعة ومنه فيها عدم الجواز
 قلت والمعاملة الآن على قولها رهنها ام لا وفي فتاوى القاضى في
 ترك زوجة واولاد اصغارا وكبارا منها او البكار من غيرها وكل الاولاد
 في عيالتها تتعاقدوا على العمل فعملوا الحرائر في ارض مكرمة للورثة او
 صاروا الكرماء لغيرهم على ما هو العادة وجمعوا الغلات في بيت واحد
 اتفقوا منها بحملة فهل تكون الغلات مكرمة بين الورثة كلها او يكون

البذر

لا يجوز

للمزارعين فقط قال صارت هذه واقعة وانفقت الاجرة على ان
 زرعوا بذرا مشتركة باذن من لم يزرع منهم ان كانوا كبارا كلهم وباذن
 الوصي ان كان فيهم صغير تكون الغلة مشتركة وان زرعوا من بذرا انفسهم
 كانت الغلة للمزارعين خاصة قال صاحب احكام الصغار وان زرعوا
 بغير اذن الوصي والباقيين كيف الحكم فيه ينبغي ان يكون الغلة للمزارعين
 لانهم عضوا بذرا وزرعوها فيكون الخارج لهم وانما تجارة وتعلم اعلم
فصل في الشفعة ذكر في الحاشية ان الحضم غم الصغار في
 طلب الشفعة لهم وعليهم الاباء والاجداد والحكام واولادهم و
 اوصيائهم اوصيائهم على الترتيب الذي سلف في فضل البيع وفي الاصل
 الوصي يطلب الشفعة لليتم ويقوم مقامه في لوازمها كالاب والجد و
 ان لم يكن واحد منهم فهو على شفعته اذا ادرك ولو كان له واحد من
 هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الامكان بطلت الشفعة حتى لا يكون
 للصبي حق الاخذ بعد البلوغ عند الشيعيين وقال محمد لا تبطل الشفعة
 ويقدري على الاخذ بعد البلوغ فاذا بلغ وقد ثبت له خيار البلوغ فاختر
 رد النكاح وطلب الشفعة فاقترن بما قد مضى وبطل الباقي فالجمل في
 ذلك ان يقول طلبتها الشفعة والخيار وعلى هذا الخلاف اذا سلم واحد
 من هؤلاء الشفعة ويستوى في تسليمهم مجلس القضاء وغيره عند الامام
 وفي فتاوى الفقيه اني ابيث اشترى الوصي لليتم داد الوصي فيها
 الشفعة هل يكون له اخذها قال ان كان الاخذ ناسيا لليتم بان كان
 شراؤها بغير يسير فكان يرتفع الغبن باخذها بالشفعة يكون له
 الاخذ بها على قياس قول ابي حنيفة واحدا في رواية ابي يوسف

بان يكون قيمة الدار مثلا عشرة فاشترىها
 الوصي باصغر من ثمنها فله هذا الشراء
 على وجه لان الغبن اليسير
 من الوصي يتحل في نفسه
 مع الاجاب

وان لم

كافي في
 الشفعة

وان لم يكن في اخذ منفعة لليتم وذلك بان كان شراها بمثل القيمة لم
 يكن الاخذ بالاتفاق قال ومضى كان له الاخذ يقول حين الشراء اشترى
 وطلبت الشفعة ثم يرفع الامر الى القاضي فينصب عنه اليتم قريبا فاخذ
 الوصي منه الدار بالشفعة ويسلم اليها ثم هو يسلم ما اخذ من
 الوصي الى الوصي فيحفظه الوصي للصبي وعن شداد ان الوصي يشهد على
 الطالب ويتركها الى ادراك الصبي فعند طلب الشفعة قال لفيقه
 هذا في الوصي اما الاب فانه ياخذها بالشفعة في الوجهين قلت لعدم
 لزوم التخيير للصبي في تصرفاته والله تعالى اعلم وفي الحاشية اشترى
 الوصي دار للصبي والوصي شفعها فله ان ياخذ بالشفعة اما على
 قول من يقول يجوز شراء مال اليتيم لنفسه يقول اشترى واخذت
 بالشفعة فتصير الدار له بلا حاجة الى القضاء كالأب واما على قول من لا يقول
 يجوز شراء مال اليتيم لنفسه يرفع الامر بعد قوله ذلك الى القاضي
 فينصب عنه الصبي وصيا الى اخرها ذكره الفقيه في فتاواه وفي الفتاوى
 عن ابي بكر ان الاب لا ياخذها بالشفعة الا بعد ادراك الصبي او ينصب
 الحاكم خصما عنه فياخذها منه هذا اما لو اشترى الوصي دارا لنفسه والصبي
 شفعها فانه لا يشهد ولا يطلب الشفعة حتى يدرك الصبي فاذا ادرك
 يطلبها كذا ذكره الامام الشافعي في مسنده ولو اشترى الاب دارا للصغير
 شفعها فلم يطلب الاب الشفعة لاجله لم يكن له الاخذ بالشفعة بعد
 الادراك ولو باع الاب دارا والصغير شفعها فسكت الاب عن طلب الشفعة
 له لا ينسقط به شفعة الصغير حتى يكون الاخذ بعد الادراك وهكذا
 ذكر القندوري في شرحه محالا الى نوادر ابي يوسف رحمه الله تعالى

وفي قوله أم يحزن رحمه الله تعالى في الأب يشتريه إذا انفرد ولا يطلب
الشفعة فيما للصغير قال أما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا شفعة
للصغير ويجب أن يكون الجواب على التفصيل أن لم يكن الأخذ ضاراً للصغير
بأن يكون شراء الأب بمثل القيمة أو بأكثر قدر ما يتغابن فيه لا يكون للصغير
فيها الشفعة إذا بلغ وإن كان الأخذ ضاراً أبان كان شراء الأب بأكثر
من القيمة مقداراً لا يتغابن فيه كان الصغير على شفعة إذا بلغ وفي الذخيرة
عند أبي هذا الميسر أنه إذا اشترى الوصي إذا انفرد البصير شفيعاً
فلم يطلب الوصي الشفعة إلى بلوغ البصير فإن كان الأخذ نافعاً
للصغير فلا شفعة له عند الإمام رحمه الله تعالى إذا بلغ وهو أحد الزوجين
عن أبي يوسف لأن الوصي إذا اشترى شيئاً من مال نفسه للصغير فيه نفع
ظاهر للصغير يجوز شراءه فيكون الوصي متمكناً من الأخذ بالشفعة فإذا
سكت يكون سكوتاً مبطلاً للشفعة وإن لم يكن للصغير في الأخذ بالشفعة
نفعاً يكون له الأخذ بها إذا بلغ بالاتفاق لأن الوصي في هذا الوجه ليس
بمتمكن من الأخذ فلا يكون سكوتاً مبطلاً ولو باع الوصي داراً أو باقى المنة
بما لها يكون للصغير الشفعة إذا بلغ وفاقاً وكذا الأب إذا باع داراً
وابنه شفيعاً فسكت الأب عن الطلب يأخذها الابن إذا بلغ وفي الثانية
اشترى الأب لنفسه داراً وصغيراً شفيعاً فليس البصير إذا بلغ أن
يأخذها بالشفعة ولو باع داراً كان للصغير أن يأخذها بالشفعة
إذا بلغ وفي ميسر الأئمة اشترى ابنه داراً بأكثر من قيمتها للصغير
فيها شفعة فسلم أبوه الشفعة لا يبيع تسليمه وفاقاً وهو الصحيح
لو بلغ يكون على شفعة وفيها أيضاً قال الوصي اشترى داراً لنفسه بالبيع

فقال الشفيع اتقأمة تها فانك اشتريتها بمخمسائة فصدقه الوصي فانه
لا يصدق في تصديقه قول الشفيع فيأخذها الشفيع بالالف إلا أن
يقيم بينة على الشراء بمخمسائة وفي الثانية اشترى لابنه الصغير داراً
فأراد شفيعها الأخذ بالشفعة واختلفا في النعم فالقول قول الأب
لأنكاره حق التملك بما ادعاه الشفيع من النعم الأقل ولا يحلف الأب
لأن فائق الاستحلاف الإقرار ولو أقر الأب بما ادعاه الشفيع لا يصح
إقراره على الصغير فلا يحلف وفي المتن جعل عدم الاستحلاف قول محمد
قال لأن الشفعة ليست من البيع إنما يحدث بعد الوكيل إنما يميز في البيع
قلت والوصي كالأب لأنه ادعى في الأب وفي الجامع الأصغر باع الوصي
داراً لليتيم وهو شفيعها يبطل حقه ولا يتمكن من الأخذ بالشفعة أما
إذا باعها وكيلاً لقاضي يكون الوصي حق الأخذ بالشفعة وفي الثانية وفي
بيع داراً وهو شفيعها بداراً أخرى فلا شفعة له فيها باع باعها لنفسه
بوكالة في البيع أو بوصاية على اليتيم أو بتولية على الوقف ولو اشترى
الوصي داراً لليتيم لا يملك أخذها لنفسه بالشفعة أما اشترى لها الأب
له الأخذ بالشفعة عندنا وفيها أن الأب إذا باع داراً لنفسه والصغير
شفيعها لا يكون للأب الطلب للصغير بالشفعة لأنه باع فيكون الصغير
على شفعة يطلبها إذا بلغ قلت ومثله الوصي وفي الثانية لو باع
الأب داراً فلم يأخذها لابنه الصغير من نفسه بطلت عند أبي حنيفة
بخلاف الوصي إذا باع داراً لم تبطل الشفعة للصغير حتى يبلغ وفي الجامع
في الفقاوى إذا بيعت بأكثر من ثمن المثل غنياً فاحشاً وشفيعها وصي لا
تسبق البصير الشفعة حتى أن الوصي والأب إذا أراد أن يأخذها البصير

بالشفقة لا يكون له ذلك وفي المنتقى صبي طلب الشفقة فجعل له القاصي
وصيها فسكت الوصي ثم طلب الشفقة شهراً تبطل شفقة البصية والله أعلم
فصل في الاذن والحجر ذكر محمد في الاصل ان الوصي ان ياذن
للصبي بالتجارة اذا كان ممن يعقل ان البيع للملك سائب وان الشراء
له جالب ويعرف سيرة العبد وفاحشه ويفرق بين الربح والخسران
يعني اذا كان يقدر ان يتجر كسائر البالغين العاقلين والافضل صبي
لقدر له هذه العبادات يتلقاها ويعتبر بها ويفرق بين كل منهما فاذا
اذن له يكون تصرفاته معتبرة قال وكذا يكون الوصي ان ياذن لعبد
وكذا يكون ولاية الاذن لكل منهما لكل منزله ولاية التصرف والتجارة في
امواله كالأب وفي مخرج الطحاوي والجدة يعني اب الأب بعدم الأب
وصيه والقاضي واوصيها ثم لا تاذن الأم والعم والأخ والخالة
ليس لهم التصرف في امواله والاذن منه وفي العتابة ولا يملك وصي
الأم اذن البصية بالتصرف ولو في تركه الأم وفي المحيط والذخيرة
عن ابن صغير واولاد ووصت الى رجل فاذا الوصي لعبد من العبيد
الذين ودهم الصغير منها لم يصح اذنه وفيها ايضا لو اذن القاضي
لعبد اليتيم في التجارة وليس اليتيم وصي الأب جاز اذن القاضي وفي
جامع العتبات ولا يجوز اذن الشرح والولي الذي ليس له تقليد القضاء
وفي الهداية وكذا عبد البصية يكون ما ذونا باذن الوصي وكذا باذن البصية
المأذون له من الوصي ولا يكون كل منهما ما ذونا باذن من لا ولاية له في التجارة
في امواله كالأب والعم وصيتهما قال ثم اذا صار البصية ما ذونا لا يصدق
وصيته في احواله عليه ببيع او شراء او اجارة او دية في بيع او هبة

او مضاربة او جنابة او غير ذلك مما في يد اذا كذب البصية وكذلك لا يصدق
اذا اقر على عبد المأذون له ولا يصح من هذا البصية الاعتناق ولو على مال و
لا الكتابة ولا تزويج عبد وفاقا وكذا تزويج الامة عند الطرفين رجمها
الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله وفي الفتاوى الصغرى ومأذون
شيخ الاسلام خواهر زاده وصي راي البصية ببيع ويشترى فسكت ولم
يمنعه لا يكون سكوت اذنا وفي الثانية والهداية ان البصية يكون ما ذونا
له بالسكوت قال في الهداية ان العبد يصير ما ذونا بسكوت مولاه وقد
حل له السكوت فاذا في ان يكون البصية ما ذونا له بسكوت وليه ولا يحل له
السكوت على البصية وفي الثانية وللقاتلي ان ياذن للبصية وللعبد في التجارة
اما لو راي احدهما يتجر فسكت لا يكون سكوت اذنا له فيها ومثله في
الفتاوى الصغرى ومأذون شيخ الاسلام خواهر زاده وفي شرح
الطحاوي لا بد في ثبوت الاذن للبصية من علم البصية بالاذن ذكره في الزيادة
وكذا العبد فانه لو قال اذنت لعبدك في التجارة والعبد لا يعلم باذنه
لا يصير ما ذونا له كالوكيل لا يصير وكذا لا بد من العلم بالتوكيل قال وفي
كتاب المأذون ولو قال يا عبدي فاذن اذنت له في التجارة بما يعول
والعبد لا يعلم باذن المولى يصير ما ذونا قال في اصحابنا قال في العبد
بالرؤيا يتيمن منهم من قال بالفرق بينه وبين البصية فقال بالدرهم
في البصية وبالعبد في العبد والفارق كون البصية في البصية حتى نفه
لنقصان عقله فلا بد من علمه كذا ينظر بعدم الدرهم بالبصية اما في
العبد فهو لمحق المولى وهو بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فله فليس يستبد
في امره ولا يحتاج الى علم عبده والله تعالى أعلم وفي الذخيرة البصية

المأذون له اذا باع من الوصي ببشر العين او بمثل القيمة او بكثر بقدر
لا يتغابن فيه الناس يجوز ثم قال وقالوا ويجب ان يقال في الجواب ان
كان البيع بالعين البشير او بمثل القيمة يجوز عند الامام رحمه الله تعالى في
رواية وفي رواية عنه لا يجوز وان كان بكثر يجوز عندنا وعندنا في
رسمنا الله تعالى ولا يجوز عندنا رحمه الله تعالى نص على الخلاف في هذه الصورة
في الجامع الكبير قالوا اقول هذا البيع بقبض الثمن الذي وجب على الوصي
قبل بيع اقراره وقيل لا يصح قال وقال الامام خاخر راجح يجب ان يكون
هذا على قول الامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى اما على قولنا فلا يجوز اقراره على
الوصي رواية واحدة هذا اما اذا باع من ابيه فبيعه بمثل القيمة او بكثر
او باقل بقدر يتغابن فيه الناس يجوز اجماعا واما بالعين الفاحش
ذكر في بعض النسخ انه لا يجوز عند الامام وفي بعضها انه يجوز عندنا قال
فصادق في المسئلة عن الامام روايتان واما بيعه من الاجنبي بغير
يسير في اثر عند الامام باتفاق الروايات ولا يجوز عندها وفي العتابة
وبيع المأذون له من ابيه جائز ومن الوصي كذلك عند الامام اذا كان فيه
نفع ظاهر وعندها لا يجوز وكذا يجوز بيعه من الاجنبي ولو بفاحش الغنى
عندنا خلافا لها ويجوز اقراره له اما لو اقر ابيه او لوصيه فقبل لا
يجوز وكذا لا يجوز اقراره بقبض الثمن فلا بد من معاينة الشهود ^{الصح}
وفيها لو اذن لابن له جاز اقراره لهما الا في خلاف الوصي الواحد
ياذن للتيمنين وفي الذخيرة للوصي والاب ان يحجر على الصبي الذي اذن
له وكذا على عبد الذي اذن له هو اما لو ادر له الصبي وقد كان اذن وصيه
لعبد لا ينحى به العبد بل يبيع ما ذون له لان فضل الوصي كفضل الصبي بنفسه

وفي العتابة وكذا يموت الاب بعد ادرائه اما لو مات الصبي وورث وارثه
العبد ينحى العبد كذا لو شره اجنبي من الصبي ومنه في الجامع الفتاوى وفي
العتابة وفيها وفي الخاتمة ان المأذون له من جهة القاضي لا ينحى بموت
القاضي وعمره وفي الاحكام الصغار وكذلك الامام الاكبر اما المأذون
له من جهة الاب او الوصي ينحى بموت الاب او الوصي وجنونا منها جنونا مطبقا
قال فاذا اريد محرم الاول يرفع امره الى القاضي الجديد فيحجره في ينحى لان
ولاية الثاني كولاية الاول وفيها ايضا راي القاضي ان ياذن للصبي او
لعبد الصبي والمعتوق وابي الاب او الوصي فان ابائهما باطل قال في الذخيرة
لا ياذن في التجارة حق الصبي قبل الوصي فاذا اطلب من الاب او الوصي
وايضا صار اعاضلها فتنتقل الولاية الى القاضي قال في الخاتمة وكذا
لو اذن لها القاضي فحجرها الاب او الوصي يكون حجرها باطلا وفي جامع
الفقه للعتابي واذن القاضي المأذون له يكون بالتجارة فوات وله
عروض وعقار فانه لا يكون للاب او الوصي بيعها للغير واما ذلك للقاضي
وفي الذخيرة ومحق اذن الاب او الوصي والقاضي لعبد اليتم ولحق
العبد دين به ببيع رقبته في ذمته عندنا ولو قال القاضي للعبد اخرج في الطعام
خاصة او في البر خاصة يصير ما ذون له في التجارات كلها وفي العتابة
والاذن في نوع اذن في الافعال وفي مخرج الطحاوي الاذن في العبادة
اذن في التجارة وبالعكس لان الاذن لا يقبل التخصيص قال في الذخيرة
واذا صح الاذن للصبي يصير به كالمبالغ لكن فيما يدخل تحت التجارة
حتى لا يملك الاعتناق ولو على مال ولا الكتابة ولا تزويج امه عند الامام
خاخر فابن يوسف وفي مختصر القندوري اذا اذن ولي الصبي في التجارة فهو

في البيع والشراء كالعبد المأذون له اذا كان يعقل البيع والشراء وفي
مأذون العتاني والمجامع في الفتاوى اذا جاء الوصي او الاب بعبد الى
السوق وهذا عبد اليتيم او عبد ابني الصغير وقد اذنت له في التجارة
فبايعوه فلا تخفى بعد الحقيقة الذين يصير الاب غارم ويغرم الاقل
من قيمته ومن الذين وتماهم في مأذون شرع التجاوي وفي المبسوط الوصي
ان يأذن للبيعة ان يكاتبه ويكاتبه وليس له ان يأذن بالعتق ولو على مال
حتى لو اذن له به فاعتقه على مال لا يعتق العبد وقد مر الوجه في فصل العتق
والاب فيه كالوصي وفيه ايضا الوصي ان يأذن للبيعة في قبول ولأه من
يواليه لان الوصي قبوله عليه لما انتمى اليك الزام الاعلى منه اعني ولأه العتاق
بالتكاتب فله الزام ولأه المعاقق واذا كان له ذلك يكون اذنه
في ذلك انا بتر له في القول من باب نفسه فيجوز وفيه ايضا السلم متى على يد
رجل ووالاه لا يجوز ولو كان البيعة مأذونا له في التجارة لان عقد
الموالة ليس بتجارة بل هو تبرع فلا يكون الاذن في التجارة اذنا في
الموالة فلا يصح قال ولم يذكر انه هل يملك المعاقق باذن ابيه المسلم
وينبغي ان يجوز والله سبحانه اعلم **فصل في القسمة** ذكر في الذخيرة و
الحائنة والخلصة والحافضة ان قسمة الاب ووصيه ولو لم يمت جائزة
في كل شيء ما لم يكن بفاحش الغيب وكذا على المعتق لانه صبي حكام ولا يجوز
بفاحشه وكذا قسمة الجد الصحيح ووصيه عند عدم الاب ووصيه وكذا
قسمة وصي القاطن ان تمت وصايته ولم يتحقق بنوع من انواع التبرع
وكذا يجوز قسمة هؤلاء على الكبير الغائب في غير العقار وكذا قسمة وصي نحو
الأم من العم وابنه والعم وابنه ان كانت في غرض تركه الموصي ولم

يكن

يكن هناك من هو اقوى منه من الاوصياء اما لا تجوز قسمة ما يملك اليتيم من
غير جهة الموصي مطلقا ولا في العقار التي ورثته من جهة الموصي وكذا لا تجوز
لوصي قسمة عقار الكبير الغائب ولا القسمة بين الصغيرين وكذا لو كان
لكل من اليتيمين وصي فاقسما ما لهما لا تجوز قسمة ما وبأجله اصل الفصل
البيع لما في القسمة من معنى المبادلة والاخر فكل من يملك من الاوصياء
بيع شئ من التركة يملك قسمة واخره ضرورة وكل من لا يملك بيع شئ
فمنها لا يملك قسمة ذلك الشيء والوصي لا يملك بيع عقار الغائب الكبير ولا بيع
مال احد اليتيمين من الاخر فلا يملك قسمة ذلك الاشياء وكذا احد الوصيين
لا يملك البيع من الاخر فلا يملك ان القسمة بين اليتيمين في بيع هذا العو
فصل فضلع ما في يدك لم يضمن ذكره في العتانية وسيا في ايضا الشا الله
وفي المبسوط واذا كان في الورثة صغير وكبير فاقسم الوصي مع الكبير
واعطاه حصته وامسك حصته الصغير **فصل في تزجته** لو هلك حصته
الصغير لا يكون للوصي ان يرجع على الكبير وفي الحائنة قسم الوصي التركة
بين الورثة فان كانوا اصغارا كلهم لا تجوز قسمة وان كانوا اكبارا غائبين
وصغيرا حاضرا فاقسم الوصي فذلك لا تجوز قسمة وان كانوا اكبارا كلهم
وبعضهم غائب فاقسم الوصي مع الحاضرين برضاهم وامسك ايضا الغائبين
جازت قسمة وفي احكام الصغار والخلصة والحافضة نقلا عن شرح
الاصول الامام ابى بكر خواجه ان قسمة الوصي التركة وغلبة الاوصياء
على ستة الخاء الاول ان يكون الورثة كلهم صغارا ففقد لا تجوز قسمة
اصلا حتى لو هلك احد الاوصياء يهلك على التركة والباقي يبيع على التركة
وذلك لانه متول للقسمة من الطرفين فيكون قاضيا ومتقاضيا معا

فلا يجوز بيعه بالاحد البتة من الآخر وفي الولاية لان القسمة في
 معنى البيع والشراء والوصي لا يملك البيع والشراء من الجانبين بخلاف الاب
 حيث يجوز له ان يقاسم مال اولاده الصغار كالبيع ثم الحيلة فيه الوصي
 ان يبيع حصته احد الصغيرين من رجل على الشيوخ فيقاسم معه حصته
 الصغير الآخر ثم يشتري منه ما باعه من حصته الصغير الاول بالتميم الذي
 باعه به فيقع بينهما المقاصة ويمتاز كل من الحصريين ويجوز حتى اذا هلك
 احدهما هلك على الذي هو له هذا اذا لم يكن الورثة اكثر من اثنين
 فاذا كانت بيع حصته معا والواحد منهم فيقاسم معه حصته هذا الواحد
 فيمتاز حصته ثم يشتري منه لكل صغير حصته واحدا بعد واحد مفرزا
 فيمتاز به بقية الحصص ايضا ويجوز قال في الشرح لان القسمة في حق
 ذلك الواحد الذي لم يبيع حصته قد جرت بين الاثنين وهما الوصي و
 المشتري فيجوز ولا يكتفي ان يبيع حصته واحدا من الصغار ثم يقاسم
 لان القسمة فيما بين الصغيرين انما يتولاها الوصي لا غيره وانه لا يجوز
 فلا بد فيه من شراء نصيب كل منهم على حق او يبيع كل التركة ثم يشتري
 لكل من الصغيرين او الصغار ما يخصه من التركة مفرزا لخصته من التركة
 الذي باع به كل التركة فتقع المقاصة ويمتاز جميع الحصص وهذا الوجه
 كما ترى نعم جميع المواد الوجه الثاني ان يكون الورثة كلهم كبارا و
 بعضهم غيب ففيه يجوز قسمة واخراج الصغار المحضور فيما سوا العقار
 اذا رخص بها المحضور اما لا يجوز قسمة في عقار الغيب لان القسمة بمنزلة
 البيع وليس للوصي ولاية بيع العقار على الغيب ككبار بخلاف المنقول
 الوجه الثالث ان يكون الورثة مختلطين صغارا وكبارا وكل كبار غيب

لانه لو فور شقيقته يتولى
 طرفي البيع فيجوز
 وقد مر
 عليه

لم تجز بالواحد
 من الجانبين
 لا بالواحد
 من الجواز
 قد مر

ففيه

ففيه لا يجوز قسمة اما في انصباء الصغار فلما مر واما في عقار الكبار الغيب
 قلانه ليس للوصي ولاية القسمة عليهم فيك بالبيع واما في العرف فلا
 لما كان له ولاية القسمة فيما عليهم صارا واما انهم صغار فصاروا المسئلة
 كان الورثة صغارا كلهم وفيها لا يجوز قسمة لما مر فلا يجوز هذا ايضا
 الوجه الرابع ان تكون الورثة مختلطين وكلهم حضور فعول الوصي انصبا
 الكبار ودفعها اليهم واخرى للصغار جملة بلا يتميز حصص كل واحد
 منهم ففيه يجوز قسمة لان القسمة لم تجز بين الصغار حتى يكون الوصي
 متوليا لها من الطرفين فلا يجوز انما هي قسمة بين الكبار والصغار فيكون
 الوصي متوليا لها من طرف الصغار فيكون القسمة قسمة بين الكبار والوصي
 وهي قسمة بين اثنين فيجوز لكن بشرط رضا الكبار وظهور هذا الشرط
 لم يذكره شيخ الاسلام في شرح الاصل والله سبحانه وتعالى اعلم الوجه الخامس
 ان تكون الورثة كذلك فرفع انصباء الكبار مفرزا على حد واحد
 حصص الصغار جملة ثم يقسم فيما بين الصغار ثانيا ففيه يجوز قسمة
 فيما بين الكبار بين ما ذكره انفا وتفرقا فيما بين الصغار فلما مر
 في الوجه الاول الوجه السادس ان تكون الورثة كذلك ويميز
 الوصي نصيب كل فرد من الورثة كلهم ففيه لا يجوز قسمة اصلا
 لفسادها في حق الصغار قلت ويكون القسمة قسمة واحدا يسرى
 هذا الفساد الى ما بين الكبار بخلاف الوجه الخامس فان القسمة فيه
 قسما حقيقة فلا يسرى فساد احدهما الى صاحبه والله تعالى اعلم
 وذكر في الذخيرة وجه سابع وهو ان تكون الورثة صغيرا واحدا وكبيرين
 احدهما حاضر فعول الوصي نصيب الغائب مع نصيب الصغير وقاسم الكبير الحاضر

هذا الوجه الرابع هو ان يثبت
 في شرح الاصل

هذا الوجه الخامس هو الرابع في شرح الاصل
 والسادس جعل فيه قسمة الرابع
 وفروعه وهكذا جعل في
 الخلاصة والحا فليته
 ولعل جملة وجه
 بداهة
 واستدل
 اعلم

قال فعلى قول الامام رحمه الله تعالى تجوز قسمة في كل التركة عروضها كالحق
او عقارا وعندهما الله تعالى تجوز في العروض ولا تجوز في العقار
كما في البيع قلت وقد ذكرنا في الحائنة ما يكون وجهنا تامنا وهو ان تكون
الورثة صغيرا واحدا وكبارا غيبا فراجع اليه والله سبحانه وتعالى هو الميسر
وفي الذخيرة قاسم الوصي مالا مشتركا بينه وبين الصغير لم يجز الا
اذا كان للصغير فيها نفع ظاهر وهذا عند الامام وقال محمد لا تجوز
وان كان للصغير فيها منفعة ظاهرة قال ويجوز للاب ذلك وان
لم يكن فيه للصغير منفعة ظاهرة قلت مالم يكن مضمرا لان العبرة في
حقه الضرر وعدمه كما في البيع وفيها وفي الجامع الصغير ان الوصي اذا
قاسم الوصي بالثلث فان كانت الورثة صغارا كالم او غايبا قاسمه
واعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز مقاسمة حتى لو هلك
ما في يد الوصي بعضا او كلها لا يرجع الورثة على الوصي له بما هلك وان كان
بعضهم صغارا او غايبا تجوز مقاسمة الوصي فيما سوى عقار الغايبين اما
لو قاسم الورثة على الوصي له بان يكون الوصي له هو الغايب فامسك له الثلث
لم تجز مقاسمة حتى لو هلك ما في يده كالا او بعضا شارك الوصي له الورثة
الحق ان يكون له ثلث التركة الموجودة وذلك لان الوصي ويحل الورثة و
نائب منابا للمورث فنقد مقاسمة عليهم اما هو اجنبى عن الوصي فلا
ينفذ عليه ومثله في الولاية واستدل على جواز الاولى بان قال
لان الوصي قائم مقام الوصي والورثة خلف عن الوصي فكان الوصي قائما
مقام الورثة فنقد مقاسمة الوصي له عن الورثة ثم اذا جازت القسمة
يكون الهالك نصيب الورث واذا هلك نصيبه عند الوصي لا يرجع على احد

لانه كالهالك عند نفسه وعلى الثاني بان الوصي له ليس بخلف عن الوصي
فلا يقوم الوصي بمقامه فلا يجوز مقاسمة الورثة عن الوصي له كونه اجنبيا
عن الوصي له ولما لم يصح المقاسمة يكون الهالك هالكا على الكل فيرجع
الوصي له على الورث بثلث قبض وهذا معنى ما في الجامع الصغير والهداية
والسراجية والمختصرة والغنية والمدينة والبنية وغيرهما ان مقاسمة
الوصي له على الورثة جائزة ومقاسمة الورثة على الوصي له باطلا وفي
الهداية ولا ضمان على الوصي في الهالك في التركة لانه امين وله ولاية حفظها
فيكون كان البعض هلك قبل القسمة وفي الغيبة ويصدق الوصي له
قاسم وقبض نصيب الصغير وهالك فاذا بلغ لم يرجع على الكبير قال ولو قال
للكبير يرد دفعت الى كل واحد منكم خمسمائة فصح لانه قسمة وقسمته بينهما
وهما حاضران لا يجوز قال ولو قال للورث والوصي له بالثلث قسمت و
دفعت اليكم لم يصدق على الوصي له ويصح له ثلث الثلث لانه مصدق
على الورث في ثلثي الثلث وفيها دفع الوصي الى احد الوصي لها بائع
نصيبه خمسمائة وهلك الباقي في يده لم يرجع الورثة على اخذ الخمسمائة
لان قسمة على الورثة جائزة ويرجع الوصي له الا في الذي اخذ نصيبه
ما اخذ لان قسمة الوصي على الوصي له غير جائزة اما لوضع الانفاخذ
فخمس الباقي لان حقه في السدس وحق الورثة في اربعة الاسداس وفيها
انضا ولو كانت الورثة ثلثة واحدهم صغير والاخر غايب فله على الوصي
للكبير الحاضر الثلث فله الباقي اتبع الغايب القابض بثلث قبض
لان قسمة على الصغير جائزة وفي الخاص غير فتاوى الفضل واقرار
فتاوى الصغرى حتى اقر بانه بائع وقاسم الوصي ثم ادعى انه ليس بالبائع

قال فان كان مرافقا جازت قسمته ولا يقبل قوله انه كان غير بالغ
وان لم يكن مرافقا وعلم ان مثله لا يحتل عادة لم تجز قسمته ولا يقبل
قوله انه بالغ لان الظاهر يكذب ذلك المسئلة على ان بعد بلوغه الى
اثني عشر سنة بشرط صحة اقراره بالبلوغ ان لا يكون بحال لا يحتل
مثله عادة وفي فوائد ابن حنبل الكبريات غائبا وخلفه لا وبينه وبينات
صغار و كبار يريدون القسمة وليس فيهم وصي لميت قال لا يستطيعون
القسمة الا ان ياتوا القاضى فينصب للصغار وصيا فاذا نصب لهم وصيا
قسروا وان كان بعض الكبار غيبا واراد الحضور القسمة لا يستطيعون
حتى ياتوا القاضى فينصب للصغار وصيا والكبار الغيب وكذا فاذا
فعلوا ذلك قسروا في الذخيرة محال في قناوى ابى الليث قسم الزكوة
فيما بينهم وفيهم غائب او صغير ليس وصي لا يصح قسمته فان فعلوا باحر
القاضى جاز فاذا اضره الى القاضى يجعل من الغائب وكلاهما الصغير
وصيا ويأمرهم بالقسمة ثم فيها اذ لم تجز قسمته اذا قدم الغائب بالغ
الصغير واجاز ما ضلوه صريحا بالقول او دلالة بالفعل جاز لانه عقد
مجزى حال وقوعه فان الغائب يحجز وكذا اب الصغير وصيته وكل
تصرف وعقد يكون له مجزى حال وقوعه يتوقف الى الاجازة فان مات
الغائب او الوصي واجاز وارثه عملت اجازة الوارث عند ابن حنيفة
وابن يوسف رحمهما الله ولا تعمل عند محمد ومحمد الله تعالى فتبطل القسمة
ثم انما تعمل بالاجازة القادم او البالغ او الوصي والوارث اذا كان
المقسم قائما عند وقت الاجازة اما اذا كان هالكا وقت الاجازة فلا
تعمل كافي بيع الموقوف وفي الهداية حنفية وارثان وبرهنا على موت المورث

وعدد الورثة وطبعا قسمة دار في ايديهم وفيهم غائب وصي قسم القاضى
بطلبهما ونصب وكلاهما يحفظ نصيب الغائب وصيا يقبض حصته
الصغير ثم لزوم بينة الوفاق قول ابن حنيفة رحمه الله تعالى وقال رحمه الله
يقسم بحجة الاعتراف وان كان الفقار كله او شئ منه في يد الغائب او
مودعة الحاضر والصغير لم يقسم لان القسمة قضاء على الغائب والصغير
بطلبهما في يد هاتين غير خصم حاضر وامين الخصم ليس بحجم عنه فيما يستحق
عليه والقضاء من غير خصم لا يجوز واذا حضر وارث واحد لم يقسم لانه
لا بد من حضور خصمين لان الواحد لا يصلح مخاصما او مخاضا ومقاسما و
مقاسما ولو كان الحاضر صغيرا وكبارا نصب القاضى وصيا للصغير وفيهم
اذا اقيمت البينة وفي قناوى الشيخ الامام ابو حنبل الكبير اذا كان بعض
الورثة صغارا وبعضهم كبارا واحدا الكبار وصي فادار والقسمة فيما بينهم
الصغار ثم يبيع نصيب نفسه من اجتنى ثم يقسم بين ذلك المشتري وبينه
الصغار ثم يشتري نصيب نفسه من ذلك المشتري فتحقق القسمة بين الكل على
هذا الوجه والله اعلم واحكم **فصل في الانفاق** ذكر في الذخيرة
انه ينبغي للوصي ان لا يفتق على البينة في النفقة بل يوسع بلا اسراف
فيه وذلك بتفاوت بقلة مالا البينة وكثرته فينظر الى ماله وينفق
بحسب حاله قال في التوازل وهذا هو تمام النظر في حق البينة وفيه انه
روى غير مشرحة انه قال اسبقوا على البتة الى اموالهم فان ماتوا فقد
اموالهم وان عاشوا فسير ذمتهم الله تعالى ففضل وفيه كفاية وهي ان
على من خسرهم قال كان وصي يعطى كل يوم ثلثي درهم فابتدأ باكون
وقلت له انه لا يكفي فذعنا وصيتي وامره بان يعطى كل يوم درهما

والجملة الوفاق ان يبيع مال احد الصغيرين
شاه عامه رجل ثم يقاسم مع المشتري
هسته صغير لم يبيع حصته وبعد
القسمة يرى تلك الحصة
فيحصل الاستيلاء

وفي رواية فقد رلفوا كل يوم خمسة دنانير وقال هذا في مال
 خشرم لقليل قال علي فكنيت احب ابا يوسف وحدثته في صغري
 قال الفقيه اشاد الامام بقوله هذا في مال خشرم لقليل الى ما ذكرنا
 من اعتبار قلة المال وكثرة ومثل المسئلة في الخائنة وذكر في البيئته
 ولا يسرف الوصي في النفقة ولا يقتري ويكون بين ذلك قواما وفي كتاب
 المضال اذ كان الصغير مال وله ذوارحم معا سير لا يجب الوصي ان
 يعطيهم النفقة وفي فتاوى العناني ولو انفق الوصي على احد الصغيرين
 اكثر من الاخر لم يملك الباقي اتباع صاحب الاقل على صاحب الاكثر بصفة
 الفضل اذ اقامت البيئته قال ولو كان صغيرا وكبيرا فانفق على الصغير
 مائة من الالف مثلا فضايع الباقي رجع الكبير على الصغير بخمس وفي البيئته
 ويؤمر الوصي بختان اليتيم واعطاء اجرة الخاتن وتجهيز البيئته في
 زفافها يفعل كل ذلك بغير الحاكم وذكر في حيز الشراعي انه صدق الوصي
 في سبعة مواضع في الانفاق على البقي وماله له ودواة وفي هذا حكم
 وفي اباق عبيد وفي اداء جعل في ابي منهم وفي شراء العبيد للصحة وفي
 ادائهم وفي اداء خراج اراضيهم وكل ما يصدق بيمينه ومن
 فتاوى العناني الاصل فيه ان الوصي يصدق فيما سيطر عليه ولا يصدق
 فيما لم يسيطر عليه ومثله في الجامع الكبير فانه قال الاصل ان الوصي متى اقر
 بتصرف في مال الصغير بعد بلوغه والوصي منك ينظر ان كان تصرفا هو
 على ذلك من جهة الشرع فانه يصدق فيه ويقبل قوله بيمينه وان كان
 تصرفا لم يكن هو مسلطا عليه من جهة الشرع فانه لا يصدق فيه ولا يقبل
 قوله بدون البيئته فلو قال انفق عليك مال في صغرك والنفقة

نفقة مثله في مثل المدق وانكر البصية صدق الوصي بيمينه لانه مسلط
 على الانفاق بنفقة المثل شرعا اما لو لم تكن النفقة نفقة المثل وكما
 زائدا عليه بكثير لا يصدق في الفضل لانه ليس بمسلط عليه شرعا لانه
 اسراف فلا يصدق بيمينه وكذلك لو قال ان اباك ترك لك رقيقا او
 قال اشترى لك رقيقا وانفقت عليه كذا كذا درهم والصغير منكروه
 الرقيق قائم او هالك يقبل قوله في نفقة المثل بيمينه لانه مسلط عليه
 شرعا لانه اصلاح لماله وحفظ له فملكه الوصي كما يملك اصلاح نفسه قال
 ولو قال الوصي لغلام في يد رجل اني اشتريت لك هذا الغلام فلا يملك
 من مالك وقبضته وانفقت عليه من مالك الف درهم فجاء الرجل ونصبه
 متى وادى الرجل ان العبد له وانكر البصية شراء الوصي له وانفاقه عليه
 ماله صدق الوصي في حق البصية بيمينه حتى لا يضمن له شيئا من الثمن والنفقة
 لانه اقرار بما هو مسلط عليه شرعا ولا يصدق في حق صاحب اليد الغلام
 فلا يكون للصغير ولا يلزم على ذي اليد دفعه للبصية لانه في حقه ماشا
 او متاع وفي الخائنة قال الوصي انفق عليك صدق في نفقة مثله
 في تلك المدق ولا يقبل قوله فيما يكتبه الظاهر يعني في الزائد وفي الاما
 اذ عي الوصي انفاق كذا كذا دينارا من مال اليتيم على اليتيم ينظر ان كان
 ما يدعيه مما ينفق مثله على مثله في مثل تلك المدق صدق ومثله في المنية
 عن التراجمة وفي فوائيد شيخ الاسلام نظام الدين ع ابيه صاحب اليد
 انفق وصي القاض على اليتيم ماله ثم استقرض وانفق عليه قال لا يطالب
 البصية بعد بلوغه وكذا الاب يستقرض وينفق عليه فانه لا يرجع على البصية
 بعد البلوغ وفي القينة للزهدى عن جمع العلوم قال الوصي او الاب بعد

بلوغ اليتيم بعت ارضك وانفقته تمت عليك قال ابو بصير صدق في
 الهالك وبه قال ابو ذر وذكر في الذخيرة ايضا نقل عن النوازل انفق
 الوصي على اليتيم من مال اليتيم في تعليم القرآن والادب ان كان البصير
 صالحا لذلك جاز وصار الوصي ما هو رافيه والا فعليه ان يتكلف في تعليم
 قدر ما يقرأ في صلواته ومثله في الثانية والارابعة وكذا في الوالوجية
 والبيضة وفيها ويؤمر الوصي بتسليمه الى الكاتب وعطاء المعلم وفي مختارات
 النوازل يجوز للوصي ان ينفق مال اليتيم في تعليم القرآن والادب اذا كان
 صالحا لذلك والا يكلفه قدر ما تجوز به الصلوة وفي القينة للزاهدي
 لا ينضم الوصي انفق في المصهارات بين اليتيم او اليتيمة وغيرهما في
 خلق الخاطب والخطيبة وفي الضيافات المعتادة والهدايا في الاعياد ^{المعروفة}
 وغيرها من مال اليتيم او اليتيمة ما هو متعارف وان كان له منها بد وقال
 عين الاثر الكرامسي والوصي اتخاذ ضيافة من مال الصغير لخدمته للاقارب
 والبحرمان والحجامة لم يسرف فيه ومثله عن القاضي ابي حامد وكذا في اتخاذ
 منياقة المؤدبة ومن عنده من الصبيان وكذا العبدى وقال يوسف التللي
 وعبد الدين ابو بريئة لا يجوز له اتخاذ الضيافة للمؤدب ولا اعطاء
 العبدى له حتى لو فعلها ينضم وفي الوجيز ترك صغيرا فادركا طلبا
 من الوصي الميراث فقال الوصي كانت التركة الف درهم فانفقته على كل
 منها النصف منها فصدق احداهما وكذبه الآخر وروى عن الامام انه قال
 يرجع المكذب على المصدق بنصف نصيبه وهو الرجوع ولا يرجع على الوصي وقال
 ابو يوسف لا يرجع المنكر على احد لان الوصي صدق في الاتفاق على المنكر
 يمينه وفي شرح الاصل شيخ الاسلام غفر له زاح كبر الصغار واتقوا

وصيه

وصيه في قوله انفقته عليك من اصل الم كذا كذا ذرها وقالوا انك كنت
 تنفق علينا من الربح او قالوا كان يتبرع بها فلان يجب على الوصي اليمين
 على دعوة اما اذا ادعوا عليه امر يكذبهم الظاهر فيه كان يدعوا كون
 النفقة شيئا قليلا لا يكف مثله لمثل المدة في الغالب لا يلتفت
 قولهم ولا يكون على الوصي اليمين وهذا اذا كانت النفقة التي يدعي الوصي
 انفاقها نفقة المثل او ازيد منها بيسير ما لو ادعى زيادة على المثل الاحتراز
 عنها فانه لا يصدق الوصي ويجب عليه الفهم الا اذا افسرد عوا به بغير
 محتمل كان يقول كنت اشتريت لحم طعاما فسرقت ثم اشتريت لحم ثانيا
 ففكك فاشتريت لحم ثالثا فانه يرجع يصدق في قوله يمينه لانه امين
 وفي محاضر قنادي رشيد الدين القول قول الوصي فيما انفق بالمعروف
 ولم يسرف كذا في الخراج لانه امين من جهة الميت او القاضى والقول
 للاميين مع اليمين فيما جعل امينا وفي ادب القاضى الصدوق الشهير يقبل
 قول الوصي فيما يدعيه من الاتفاق على اليتيم وعلى اماله من العبيد والضياع
 والدواب ونحو ذلك اذا ادعى انفق على مثله في مثل المدة لانه قائم
 مقام الوصي والقاضى فكذا يقبل قول القاضى فيما يكون محتملا فكذا يقبل
 فيه قول الوصي ومثله قيم الاوقاف وموتيلها وفي المنهاج قال الوصي
 انفقته على اليتيم من ماله او اشتريت له شيئا او اشتريت صدق في نفقة
 مثله وان قال قضى القاضى بنفقة دى درهم حرم منه من ماله فانفقته لم
 يصدق الا بيمينته وان قال ادبت فراج ارضه او جعل عبدك الابن ولا
 يعرف ذلك الا بقوله صدق عندى يوسف ولم يصدق عند من وفى جامع
 العقباني ولو انفق رجل على الصغير وقال امرنى الوصي بذلك وصدق

الوصي صدق الرجل وفي الوحي صدق الف دينار لا خوين
فلما ادركا طلبا منه المان قال الوصي لواحد منهما دفت اليك نصيبك
منها فكذب المدفوع اليه لم يفتح الوصي بل يكون الباقي بين الاخوين
نصفان وفي زيادات القاضى الى جعفر الاستر وشي كبر الصغار
وطلبوا من الوصي المال فقال انفق عليكم منه كذا كذا دهما واذ لك
نفقة مثلم في تلك المدة وكذبت الودثة فالقول قول الوصي اجماعا
وان كان الحاكم اخرج من الوصاية وفي الخلاصة عن القاضي كبر الصغار
فاخيرهم الوصي بالفضل والخروج صدق فيما يحتمل ويخلف على كل حال قال
وفي المحيط وكذا القيم قال والاصل فيه ان القول قول القاضى في
مقدار المقبوض وقال الحضاف لا يقبل قول القيم لما ان له الحفظ
لا غير ويكون مدينا ما ليس في عهده وقد مر في فصل البيع وفي الخاتمة
بلغ البصير وطلب من الوصي له فقال قد ضاع مني صدق وخلف كما لو
ادعى انفاق لم ينفق عليه مثله من ماله في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما
يكذبه الظاهر وذلك لانه امين في حفظ ماله مستطاع على الانفاق بنفقة
امثاله والقول في الامانة قول الامين مع اليقين الا ان يدعى امر الكذب
الظاهر في نزول الامانة ويظهر الخيانة فلا يصدق كذا في الولاية
ومثل المسئلة في الغيبة عن السراية وفي الحافطة ايضا وفي البينة
يصدق الوصي في النفقة والضياع باليمين لا في انفق من ماله لا ربح
وفي الاحكامات انفق الوصي على البينة من ماله نفق يرجع به في مال البينة ولو
لم يشترط الرجوع وايضا فيها وفي ادب القاضى القصد بالشهادة ادعى الوصي
او قيم الوقف لا انفاق من ماله نفق واراد الرجوع لم يكن له ان لا

بالشهاد

بالشهاد لا تنهيه عيان لنفسه ما دينا على ايتيم فلا يستحقانه بمجرده
الدعوى وفي المنة غم السراية لا يصدق الوصي فيما يقول بعد البلوغ
انفق عليك كذا كذا دهما من ماله لا يرجع به عليك ومثله في الخاتمة
وذكر في الواقعات والخاتمة لا يكون الوصي متطوعا بشراء نفقة الصغير
او كسوته من ماله نفق وفي متفرقات فوايد صاحب المحيط المستقرض الوصي
من ماله البقية ورجح ثم انفق عليه من ماله هذا المال الذي تصرف فيه فانه
يكون متبرعا حتى لا يكون له الرجوع بحساب ماله لانه صار ضمانا فلا
يخرج عن العهد ما لم يرفع الامر الى القاضي او الى منصوبه قال ومثله
الموتى وفي فتاوى الفقيه اوصى الى زوجة وله منها اولاد صغار وكبار
واحتاج الصغار الى النفقة لنزاع في القسمة فانفق الامر على الصغار
لترجع في ماله بعد القسمة رجعت ان اشهدت عند الانفاق والامر ترجع
لان الغالب من نفقة الوالدين الانفاق على الاولاد للبر والصلة
لا للرجوع اما لو كان الوصي اجنبية لا تحتاج الى الاشهاد قلت تعارف
البر فيهم قال والرواية في الوالد يقضى مهر في حليلة صبية حيث قال لا
يرجع بلا اشهاد على الرجوع ومثله في فوايد صمد الاسلام الى السيد قال
الصمد لو كان وليا غيرا او وصيا رجع مطلقا يعني رجوع بما ادى في المهر
اشهد او لم يشهد قال الفقيه وكذا اذا ادى الاب نفق ما اشترى له من مال
نفق يرجع في ماله فانه لا يرجع ما لم يشهد عند النقد ذكره في التوازل
ونفق بينا الوالد والوصي وهكذا يفرق بين الوالد اذا كانت وصيا
وبين ان يكون الوصي امرأة غير هامة النساء ذكره في جامع الصغار
وفي العدة ويوع الخاتمة والخلاصة عن الاجناس الاب اذا اشترى خادما

حيث قال ضمن الاب مهر صلبه
فادى من ماله رجوع الى البينة
ان شرط والا لا

لابنة الصغير ونقد النعم من مال نفسه لا يرجع عليه الا اذا شهد انه اشتراه
ليرجع عليه قال وان لم ينقد النعم حتى مات ولم يكن اشهد اخذت تركته لانه
دين عليه ولا يرجع عليه بقبلة الورثة واختلفت الروايات في اعتبار وقت
الاشهاد في بعضها يعتبر وقت الشراء وفي بعضها وقت النقد وفي الوصي
يرجع الشهد اولم يشهد قال وفي المحيط غرضه ان اذا نوى الاب الرجوع ونقد
النعم على هذا النية وسعد الرجوع فيما بينه وبين الله تعالى اما في القضاء
فلا يرجع ما لم يشهد ومثله في المنتقى وفيه ايضا ولو شري الاب لطفه شيئا
يجب هو عليه كالطعام والكسوة لصغيرة الفقير لم يرجع الشهد عليه ولم
يشهد لانه واجبه عليه وان شري له لا يجب عليه كالطعام لابنة الذي له
مال والدار والخادم رجوع ان شهد عليه وان لم يشهد لم يرجع وفي الحقيقة
رجوعه تعالى في نحو الدار انه ان كان الابن مال رجوع ان شهد والا والا
لم يكن له مال لم يرجع الشهد اولا وفي الخائنة ولو شري لطفه شيئا فمعه
نعم نقد من ماله يرجع قياسا لا استحسانا اما لو قال حين نقد انما نقدت
لا يرجع عليه رجوع عليه وفي الخلاصة غرض الايضاح اشترى الوصي من مال نفسه
طعاما للنفقة او الكسوة كان له الرجوع في مال البهية بشهادة الشهود
قالوا انما اشترط الاشهاد لان قول الوصي وان كان معتبرا في الانفاق
لكنه لا يعتبر في الرجوع في التركة الا بالبينينة ومثله غرض الامام خوارج
وفي المبسوط اشترى الوصي من ماله طعاما لليتيم او كسوة يرجع في مال اليتيم
اذا كان له على ذلك بينة ولا يصدق على اداء الخراج ونقد النعم من ماله
اذا انكر الورثة ذلك حتى يقيم بينة على ذلك وهذا بخلاف ما اذا قال
اديت الخراج او النعم من مال اليتيم الذي عندي فانه يصدق فيما قاله من

غير

غير بينة وفي المنتقى انفق الوصي من مال نفسه على البهية والبهية ما لا غائب
فهو متطوع في الانفاق استحسانا الا ان يشهد انه قرض او انه يرجع
به عليه لان قول الوصي لا يقبل في الرجوع فيشهد لذلك وفي القباينة و
يكفيه النية فيما بينه وبين الله تعالى وتعالى هو رجل وفي الوجيز ولو قال
الوصي اديت ثم عبيدك او فراج اراضيك من مال نفسه يصدق بيمينته
وفي المحيط ان في رجوع الوصي بلا اشهاد للرجوع اختلاف المشايخ منهم
وذكر في الملل قط ما يدل على صحة رجوع الوصي بلا رفع الى الحاكم فانه قال
اذا انفق قيم الوقف في الوقف من ماله لم يرجع في غلته فله الرجوع فيها
وكذلك الوصي قال لكان اذا رفع الامر الى الحاكم اذا ادعى لا يكون القول قوله
لا بد من اقامة البينة وفي فوائد صاحب المحيط انفق الوصي على البهية من
مال نفسه له الرجوع وان لم يشترط كالقيم على الوقف يتفق على عمارته من
ماله ومثله في العدة وفي فتاوى رشيد الدين صورة المسئلة في
جذع لم يدخله في دار الوقف لم يرجع بقبلة في الغلة قال الاستدلال
ولايت في بعض الفتاوى ان القيم انما يرجع ان شهد والالم يرجع بخلاف
الوصي والوارث حيث لا يكون متطوعا بشرط الرجوع اولا وقال صاحب الاسلام
طاهر بن محمود في فوائد بن بغي للموتى اذا اراد ذلك ان يرجع الامر الى
الحاكم فيأمره بالاستقراض والانفاق وفي العدة في مسئلة الجذع
والاحوط ان يبيع الجذع ثم يشتريه للوقف وذكر في الاصلح وواقعات
الناظر والخائنة والخلاصة انه لو نقد الوصي ثمن الكفر من مال نفسه
يصدق اذا كان كفى المثل وكذا لو ادعى وهذا كالمثل ينقد النعم من
مال نفسه في القباينة وكذا في اجرة الفتى والقبول في الخلاصة وكذا

لو كفته الوصي من مال نفسه يعني ثيابا بنفسه واداد الرجوع فانه يصدق
ويرجع بثمنه في مال الميت وفي الخاص ولو شره الاجنبي لا يكون له ان
يرجع بالقيمة وفي الوصي ان الوصي لا يصدق في ثمن كفن المثل الا بالقيمة
قال كذا لو نقد من التركة وذكر الامام نحو ما ذكرنا ان كفن المثل على ما ذكر
هو مثل ما يلبسه في الايمان ومثل ما يلبسه المرأة في زيارته ايها وفادها
وقال الفقيه ابو جعفر هو مثل ما يلبسه في غالبها وفي الخائنة والعتابة
والخلاصة والخاص علم الوصي بعد الدفن عيبا في الكفن يرجع بالنقصا وكذا
الوارث اما الاجنبي فلا يرجع وقيل يرجع هو ايضا ذكره في الخائنة وقال
والصحيح انه لا يرجع وقال في الخاص ايضا بالاول يفتيه والفرق ان الاجنبي
مشتد لنفسه وهما يشتركان في الميت لقيامهما مقامه فيكون الكفن باقيا
على ملك الميت فيتملكان من الرجوع بالنقصان اما الاجنبي فقد خرج عن ملكه
بالتكفين فلا يتمكن من الرجوع وفي العتابة ولو شره اجنبي وكفته به ثم
نشر وعاد الكفن اليه برده بالعيب وذكر في الخائنة والخلاصة عن الواقعا
والايضا ج ادى الوصي او الوارث دين الميت من مال نفسه يرجع به في الملية
وان لم يقل عند القضاء اقصى لا يرجع ومثله في الوالدية وذكر الحاكم
في شروط الوصي او الوارث اذا اقصى دين الميت من مال نفسه ان شرط
الرجوع يرجع اما اذا لم يقل شيئا وقت القضاء ثم قال قضيت لا يرجع
لم يصدق وفي جامع الصغارا اذا اقصى الوصي دين الميت من مال نفسه
يرجع به ومثله في العتابة قال وكذا الوارث ويصدق انه قضى ليرجع
وفي الخائنة اذا اقصاه بلا امر الوارث واشهد عليه لا يكون مقطوعا قلت
شرط هو في الرجوع الا شاهد ولم يشترط في التوازن وقال وهو المختار

فانه ذكر ان الوصي اذا نفذ الوصية من مال نفسه يرجع به في مال الميت وهو
المختار فيكون الرواية في الوصية رواية في الدين لانه مقدم عليها و
وجوب قضائه أكد من لزوم انفاذها وفيها وفي الخاص ان الوصي اذا
نفذ الوصية من مال نفسه قيل ان كان وارثا يرجع في التركة والا فلا قيل
ان كانت الوصية للعباد يرجع وان كانت لله سبحانه وتعالى لا يرجع
لانه في الاول مضطر لان لها طابعا للعباد فيكون كقضاء الدين
وقيل له الرجوع على كل حال وهو قول ابن مسleme ويرفعه لانه وكل من
الميت والوكيل اذ ادى التهمة من مال نفسه يرجع به على الموكل رواية واحدة
فكذا الوصي وفي الوالدية نفذ الوصي الوصية من مال نفسه ليرجع بذلك
في التركة فله ذلك سواء كانت الوصية لله سبحانه وتعالى او للعباد وسواء
كان الوصي وارثا او غيره وارث لان الوصي ان ينفذ مثل هذا كما في
نفقة اليتيم وغيره وفي التراجحة ولو انفذ الوصي او الاب الوصايا
من مال نفسه يرجع في التركة وهو المختار ولو انفذها غيرهما من مال نفسه
فهو متبرع ليس له ان يرجع في التركة فلو اجاز الاب او الوصي جاز والا
لا وفي البينة واذا نفذ الوصي الوصايا من مال نفسه يرجع في التركة وارثا
كان او لا والوصية قرينة او لا وفي الخلاصة عن التوازن الوصي اذا نفذ
الوصية من مال نفسه يرجع في التركة وهو المختار ذكره في واقعاتنا
وفي الاصل اذ عي عليه الوصي اداء ضمان شئ استهلكه في ضمانه وقال هو
ما استهلك شيئا في ضمانه او قال الوصي قد فرض لاختلك الزم نفقة
في مال كل شهر كذا فاديتها له منذ عشرين سنة وكذبه البينة او كان في
ارضه ماء فقال الوصي نزلت النار وقد ادت خراجها منذ عشرين سنة وقال

الابن لم يزل كان في هذا الارض ماء من ذوات ابى قال محمد القول البتة مع
 يمينه والوصي ضامح به تقوم له البينة لان البينة ينكر ما يدعيه الوصي
 من التاريخ السابق في موت الاب وقال ابو يوسف القول للوصي مع يمينه
 لانه ينكر ما يدعي عليه الابن من وجوب تسليم المال على ان الوصي امين في مال
 البينة والامير متى اخبر بخبر محتمل للصدق يجب تصديقه كونه في البينة
 وانما قال او كان في ارضه ماء لانه لو لم يكن في الارض ماء يوم الخصومة فللقول
 قول الوصي مع يمينه اجماعا تحكيما للحال على ما عرفت في موضعه وفي الخاتمة
 قال الوصي فرض القاضى لاصحك الاصح هذا نفقة في ذلك كل شهر كذا
 درهما فاديت اليه ذلك منذ عشر سنين وكذبه الابن لا يقبل قول الوصي
 اجماعا ويكون ضامنا للمال ما لم يتم بينة على فرض القاضى واعطاء المرفوع
 للادخ قلت وهذا كما ترى مخالف لما في الاصل فلعل في المسئلة وايضا
 وفيها وفي الخلاصة والولوجية والحاظية بلغ الصبي فادى عليه الوصي
 الانفاق او اداء خراج الاراضي من ذوات الاب وهو عشر سنين قال
 الصبي انما مات ابى منذ سنين قال القول البتة عند محمد رحمه الله تعالى والوصي
 عند ابى يوسف رحمه الله تعالى امر ومثله في الاصل ايضا ومثل الاخير
 في المينة وغنية المينة وبينة الغنية وذكر في العتائية ولو ادى خراج
 ارضه من مال نفسه يشهد انه يرجع وكذا لو قال الوصي انفق على عبدي
 الموردين او ادى خراج ارضه من ذوات الاب فادى ذلك وفي
 موضع اخر من الحاقضية ان كان مثله ذلك الميت يملك مثل هؤلاء العبيد
 صدق وان كان لا يعرف ذلك الا بقول الوصي ولم يكن مثله يملك مثلهم
 صدق الابن قلت والظاهر انها ليست بخلافية ثم انما شرط في الاولى

العبيد

العبيد لانهم كانوا احياء يصدق الوصي في نفقة المثل بخلاف غيره في
 جامع العتايي بلغ الصبي فقال الوصي انفق مالك فيك او في كذا
 عدد ام ارقائك الزم ورتته او اشتريتهم انا وكان نفقة المثل لكنهم
 ما قالوا اذ هم هؤلاء صدق لانه اخبر عما هو مستطاع عليه وفيه ايضا اشترى
 الوصي خادما للصغير باقل من قيمته واستقرض من ماله فكساة كسوة مثله
 واطعم طعام مثله لم يضمن الطعام والكسوة لان الخادم لم يزل غلاما للصغير
 ولم يملكه بل بشر ابو الوصي الا ان يستخذه او يخدم فيه ما يضمن به فيه يملكه
 فيضمن الطعام والكسوة وكذا لو قال الوصي ادبت جمل من ابى من عبدي
 الف درهم وانكر الابن ابان عبدي فهو على الخلاف ان الف ايضا
 مثله في الوخير قال في الخلاصة ان الصبي لا يشهد لم يذكر في ادب القاضى
 في كل من هذه المسائل الاربعة الخلاف بل قال القول للابن قال وقيل
 الكل على ما ذكر من الخلاف انتهى قلت وان صح ثبوت الخلاف وهو المذكور
 في عامة الكتب على ما نقلناه وفي الخاتمة والاصل والجمهور على انه قال
 الوصي ابو عبدي الى ان ام فاستأجرت رجلا بمائة درهم فجاء به
 فاديت به فانهك البتة ذلك يكون القول قوله لانه يدعي ما هو مستطاع
 عليه لانه ادعى لزوم المال بالاستيجار وله ذلك لان الاستيجار من باب
 التجارة ذكره في الوجوه وفي العتائية قال الوصي كنت دفعت جمل
 ابى لم يصدق الا ان يقول استأجرت رجلا بمائة درهم فيصدق اما
 لا يصدق في قوله امرتك فاستأجرت انت ودفعت الاجرة الابن قال في
 الاصل وغيره ولو قال في هذا وامثاله ادبت من مال نفسه لا يرجع به عليه
 لم يصدق الا بالبينة ومثله في الوخير وفيه ايضا وفي الجامع الكبير قال

الوصي اديت فراج اراضيك او جعل من ابي من عبيدك او اسم ملكته فغير
 او نفقة اقرارك بعد الفرض لم او من عبد اشترته للغير فالنفس لا يرجع
 عليك لا يصدق بيمينه وعليه اقامة البيعة وكذا لو قال انفق عليك كذا
 وهو نفقة مثله وفي العتبية وكذا لو قال فديت بجنابة عبدك فلان
 او قال اسم ملكك انت مال فلان فاديت ضمانه من مالك او قال ادنت
 بالتجارة فبذلك الديون فقضيتها او زوجتك امرأة فاعطيتها المهر و
 ماتت وهو وليه او قال اديت فراج ارضك والارض في الحال لا تصح للزراعة
 لم تصدق اما لو كانت الارض صالحة للزراعة يصدق في انها لم تزل كذلك
 ثم كل في موضع لا يصدق بيمينه تقبل بيعة وله ان يحلف بالصحة على العلم
 ولو قال في جميع ذلك اديت من مال نفسه لا يرجع به في مالك لم يصدق الا
 بيمينه وفي الحافظة اشترى الوصي خادما للوصية ونقد الثمن من مال نفسه يرجع
 به على الوصي اشهد وقت الشراء او النقد ولم يشهد وفي الجامع الكبير
 وصي اتي برجل وقال كنت اشتريت من هذا غلاما للوصية بالف درهم و
 قبضت العبد فملاك عندي والتم بقاء الى الآن وطلب الرجل بالتم فان
 الحاكم يصدق الوصي ونزعه باء النتم من مال الوصي اما لو اتى به وقال
 انه جاء بعبد ابي الوصي من مسيرة ثلاثة ايام وطلبه بالجعل فان الحاكم
 لا يصدق الوصي ولا يلزمه باء الجعل الا ببينة على الباقي والرد وفي
 النوازل جدار بين ادي الوصي يراه عليه حولة وكمل منها وصي فوهي
 الجدار وخيف سقوطه فطلب احد الوصيين ببناء الجدار وموتته وامتنع
 الآخر واني يرفع الطالب الامر الى الحاكم فينصب الحاكم امينا فان راى في ترك
 ضرارا عليهما اجبر الابن على البناء مع صاحبه وهذا بخلاف ما اذا كان

الجدار

الجدار لبا الغني فامتنع احدهما عن المروة حيث لا يجبر بالبناء لانه رضى
 بدخول الضرر على نفسه فلا يجبر الى دفعه اما في الصورة الاولى فمدخل الضرر
 على الصبي الوصي فلا يمكن منه لان الضرر مدفوع ومثله في الوصية الجنية
 والخائنة عن فتاوى الفضل وفي جامع الصغار وصي هو يكي راكفت تاجانه
 نارسيد را عمارت كند باغله دارخانه يتيما را كفت تاد ران خانه غارت
 كند وادو كود هل يرجع بما انفق في العارة على اليتيم بدون شرط الرجوع
 عليه قال ينبغي ان يكون على الاختلاف الذي ذكره فيما اذا قال لغني
 انفق في عماره دارى قال الامام السرخسي يرجع من غير اشتراط الرجوع
 وقال الامام خواهر زاده لا يرجع بدون الاشتراط وفي ادب القاضي
 للصدر الشهيد اتم القاضي الوصي في شيء هل يستقله اختلاف فيه
 المتأخرون فمنهم من قال يستقله اذ ادعى عليه شيء معلوم اما اذ لم يعلم
 المدعى به فلا يستقله واكثرهم على انه يستقله وان جعل قدر المدعى
 لان هذا استحقاق للنظر والاحتياط في امر اليتيم فيتم احسن شيء من الحياة
 يحتاج فيه بالتمتداده ومثله قيم الوقف قال وهذا الحكم مخدق بالابتداء
 والارواق حيث يحلف فيها بالثمة اما في ساير الدعاوى فلا تحليف
 بدون معرفة قلنا المدعى به وفيه انه ينبغي للقاضي ان يحاسب الامناء
 على ما جرى على ايديهم من اموال اليتامى وغلاتهم فان احسن بخيانته عر له
 استبدله بغيره وان جعل امينا قرة وفي محاضر فتاوى رشيد الدين
 مات عن ابن كبير واولاد صغار والكبير صبيهم من الميت او القاضي فانفق على
 الصغار في صغرهم فلحاكم ان يحاسب الوصي فلو امتنع الوصي عن اعطاء
 الجبس فلا يجبر على الوصية لانه امين من جهة الميت او القاضي والامناء

مصدة في فمها امين بيمينه وفي شروط القاضى جلال الدين للصبية ان
يما سبب صيته اذ ابلغ ليعرف انه هل انفق بالمعروف ولا لكن لو امتنع الوصى
لم يجبر على ذلك وصدة في مع يمينه لانه امين الميت او القاضى وفي العداية
كبر الورثة واخبر وصيتهم بانهم انفق كل خلف ابهم عليهم ان على عبيدهم
على ضياعهم او قال لهم ما بقي عندي من هذه الا هذا القدر ولم يفسر الحال فارادوا
مخاسته وبيان مصروفه شيئا فشيئا ليعلموا انه هل انفق بالمعروف وطلبوا
من الحاكم المخاسته او طلبوا الحاكم نفسه ذلك فلم يعد ذلك وكذا الحكم لكن لو
امتنع عما عطا له لم يجبر عليه ويكون القول قول الوصى في الصرف وفيما انفق
لانه اما امينهم او امين الحاكم فيعتبر قوله فيما هو امين فيه وفي الخلاصة و
الحافضة هذا ان عرف بالامانة وان لم يعرف بها اجبر على التفسير ومنه الجبر
ان يحضره لو بين او ثلثة ويخوفه فان لم يفتر لم يحبس بل يكتب بيمينه ثم
قال فيها وينبغي ان يحاسب سنة سنة فنة وفي الوصية ترك امينين
واوصى الى احدهما فاراد الاخر ان يعلم قدر الوضاي والماله ان يجبر الوصى
به كى لا يضيع المال وفيه وصى في حركه يتمان اشترى لها متعة وانفق
عليها فلما بلغا طلبا منه تفصيل الحب احمه يعلم انفق على كل واحد
منهما ان امكن له ان يفصل والا فالقول له في نفقة مستطاع ولا يجبر على
البيان اما لو بينا لكان احسن لانه انفع للتمتع بغير نفقة كما اعلم
فصل في الضمان قد سبق في الفصل السالف شرح الاصل
لشيخ الاسلام خواهر زاده ان الوصى يضمن الفضل فيما انفق على الصبي زيادة
على نفقة المثل فورا يمكن الاحتراز عنه نفق اذ اسرف وذكر في المنيق
للحاكم الشهيد انه لو مات الوصى مجتهدا لمال اليتيم لا يضمن وكذا اذا خلط

ماله باله كذا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ومثله في قينة الزاهد في غلامه
برهان الدين صاحب المحيط قال في الذخيرة والخلاصة وذلك لتقدير
الاحتراز عنه او لتعسره وفي المحيط روى المجلد عن ابو يوسف رحمه الله
ان الوصى اذا خلط مال اليتيم بالنف لا يضمن وفي المنيق ايضا انه لو خلط
ماله بال مال اليتيم يضمن اذا ضلعت قلت فيحل اما على ان تجرد الخلط لا يكون
هنا سببا للضمان كما يكون في المودع ويدل عليه قول الضمان بالضمان
او على ان الضمان قول غير ابو يوسف رحمه الله تعالى كما ذكره هو صاحب
المحيط والذخيرة وفي القينة الزاهد في ان الوصى خلط النفقة المفقودة
للصبي في ملكه ان كان خيرا للصبية اذن له القاضى فيه او لم ياذن وكذا خلط
نفقة اليتيم بعضا ببعض وانفاقها عليهم جملة واحدة اذا كان ذلك
خيرا لهم اتحد موتهم واختلف وفيها ايضا انفق الوصى على الصبي من مرقه
وخبره حتى ادركه فوضع ذلك على الصبي ليس الوصى ذلك الا اذا كان
انفقة عليه يرجع به عليه وفي النوازل للفقهاء ان الوصى ان يخلط طعامه
بطعام الصغير وله ان يأكل من مال الصغير بالمعروف اذا كان فقيرا
استحسانا لقوله تعالى وجعل من كان فقيرا فليأكل بالمعروف ومثله
في الوصاية والقيام ان لا يأكل العموم قوله تعالى ان الذين يأكلون اموال
اليتامى ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا ومثله في الخلاصة ثم قال
ولعل الآية الاولى يعنى قوله تعالى ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف الآية
يعنى قوله تعالى ان الذين يأكلون اموال اليتيم ظلما انما يأكلون في بطونهم نارا
عدم جواز الاكل له وفي مختار النوازل ولو كان الوصى محتاجا فله ان
يأكل من مال اليتيم باذن القاضي بقدر ما يستغنى به ولا يجوز اكثر منها

وقوله فأكل بالمرء منسوخ بقوله فأكل ان الذين يأكلون الله
وفي البراجية الوصي ان يأكل من مال اليتيم بالمعروف اذا كان محتاجا اليه
بقدر ما يتغير وهو اختيار الفقيه الجليلي الثبت واختار الطحاوي انه ليس
له ذلك ولو كان محتاجا وفي البينة ان كان الوصي محتاجا يأكل من مال
اليتيم بقدر ما يعمل به وفي النفق الوصي ان يأكل من مال اليتيم بفرض
غيرها بقدر ما يعمل به اذا لم يضرب باليتم وقيل ليس له ذلك مادام في
المصر فاذا خرج في ضياع له او تقاضى دين النفق واكتسب وركب بالمعروف
فاذا رجع الى المصرة الثياب والدابة قلت وهو قول ابو يوسف ^{عليه السلام}
ذكره في القينة ثم قال وقيل يأكله قرضا ثم يردّه في القينة للواهب
وهو اختيار الطحاوي وقيل لا يأكل من اعيان ماله ويباع له الرواية
من ابدان المواشي وثمار الاشجار مالم يضرب باليتم وقيل لا يأكل ولا يكتسب
وقيل يكتسب ايضا وقال الامام لا يأكل ولا يأخذ قرضا غنيا كان او
فقيرا وقيل والصحيح قول الامام رحمه الله تعالى ان الوصي شرع في الوصاية
متبرعا فلا يوجب ضمانا وفي شرح الطحاوي لا يسبغ باليتم لا يجوز
لوصي ولو فقيرا الاكل من مال اليتيم ولو بقدر الحاجة الا اذا كان له
اجر معلوم فبأكل بقدر ولا بأس بالاب في اكله من ماله بقدر حاجته محتاجا
فلا يضمن ما اكله بخلاف الوصي وفي هبة فتاوى قاضي طبرستان لو كان
الاب في فلاة وله مال فاحتاج الى طعام ولد لا يأكله بقيمة لقوله ^{عليه السلام}
تعالى عليه وسلم الاب احق بماله ولد اذا احتاج اليه بالمعروف والعرف
ان يتناول له نجانا فقيرا وبالفقه غنيا محتاجا وفي فتاوى رشيد الدين
الام اذا خلعت ماله بالولد واشترت طعاما فاكلت مع الصغير

ان اكلت

ان اكلت ما زاد على حصتها لا يجوز لانها اكلة لمال اليتيم وفي الخلاصة
اذ هي الوصي او القيم ان الحاكم المعزول استأجره للوصاية كل شهر بكذا
لا ينقد المولى وان صدقه المعزول اما لو برهن على ان المعزول استأجر
في حالة قضائه بكذا قبل تبينه ثم ان كان المقدّر الذي يدعيه جرمه
او اقل منه نفقة المولى وان كان اكثر قدر له قدر اجر المثل وابطل
الزيادة فان كان الوصي قد استوفى الزائد امره برده الزيادة الى مال
اليتيم وقال رشيد الدين في فتاواه واذا ضمن القاضي الوصي والاب
ينصب وصيا ويأمره بقبض ضمانه او لا ثم يردّه عليهما ثانيا لا
الواحد لا يصلح ملكا وتملكا معا وفي الخاتمة والخلاصة غم ادب
القاضي المصنف لمع التلطان البخاري والظاهر المتغلب اي على كونه
في مال اليتيم ضمانا للوصي بشئ منه ان يخرج من ماله بلاد فله يضمن
والا ضمن وفي الخاتمة قال يضرب ليس الوصي ان يدفع من مال اليتيم فان
دفع يكون ضامنا مطلقا قال وذكره الفقيه في النوازل انه ان خاف
الوصي من القتل او القطع او خاف من اخذ كل ماله او مال اليتيم كله فدفع
البعض من مال اليتيم لدفعه لا يضمن وان خاف الضرب والعقد او الحبس
او اخذ بعض ماله وابقاء قدر الكفاية له لا يسعه الدفع بالدفع حتى
لو دفع ضمن وفي جامع الصغائر عن النوازل وان حبس اخذ ماله كله فلا
ضمان عليه ان دفع مال اليتيم قال في الوصاية لانه في الفصل الاول
يجوز في الدفع وفي الثاني ليس بكراهة فيكون مضطعا يضمن ومثله
في الخلاصة وفي الخاتمة والخاتمة ان الفتوى على اختاره الفقيه في
النوازل وفي القينة غم الرأية طمع ان لم يكن في مال اليتيم ان اكلت

دفعه بلا اعطاء طائفة من مال اليتيم لا يحل له الاعطاء ويضغ به والالا
حل ولم يضغ وفي البينة سلطان لمع في مال اليتيم فاعطى الوصي له شيئا
منه ان كان متمكنا من الدفع يعني بدونه ليقض والا لا وفي التوازل والعدة
والخاتمة والخاصة من الوصي باليتيم على سلطان جائز وخاف ان
لم يترك شيئا منه يترفع ماله من يد غيره منه لا ضمان عليه فيما تملك المضار
يتركه بال المضاربة وفي جامع الضمان رأيت في موضع ان الحكم في
وصي في التركة يطع فيها ان لطان كذلك قال ابو بكر الاسكاف
وهذا ليس بقول اصحابنا انما هو قول محمد بن سلمة وهو مستحسن آمنه
وعنه الفقيه ابى الليث ان محمد هذا اخذ هذا القول عماد وى عن
ابى يوسف رحمه الله تعالى انه كان يجوز للاوصياء المضاربة في مال اليتيم
ويؤتيه ما في الكتاب العزيز العلم من قصة خرقا الحضرة سفيانة الماسكينا
لئلا يأخذها الملك غصبا ومثله في الخلاصة والظهيرية ثم قال فيها
فاختلف فيها فافهم من اختيار لا فتاء بما في التوازل وكثير منهم افتوا
بقول ابن سلمة قال في الظهيرية والخاص قال الفقيه ويقول ابن سلمة
ناخذ وفي الظهيرية وبيريقه ثم هذا قلت الاولى قول ابن سلمة وان قال
في الخاتمة والخاص في المسئلة الاولى والفتوى على اختياره الفقيه في
التوازل فتأمل فيه حق لتأمل وانه سبحانه وتعالى أعلم قالوا جميعهم وهذا الذي
ذكرناه فيما اذا دفع الوصي الى السلطان بنفسه اما اذا بسط السلطان او
المتغلبين فاخذ بنفسه او امر اعدائه فاخذوا من الوصي فلا ضمان عليه اصلا
وفي القينة الزاهدي محكم الدتوان بقدر معين من التركة فدفع الوصي
من مال نفسه بدون امر الورثة ليرجع به عليهم فان كان كلهم كاهرا حاضرا

لا يكون

لا يكون له الرجوع والا فله ان يرجع لان دفع التحكم صادر من جملة حوايج
الضمان فشابهه سائر المصروف وكذا الجواب فيما اذا ارشى من مال نفسه
لدفع ظلم خصمه وفيه ايضا ولو صرف الوصي شيئا من مال اليتيم الى ظلم
يسأل منهم لم يكن لهم ان يرجعوا به عليه اذ اكبروا وفي فتاوى النسخ والاعمال
الفصل في انفق الوصي من مال اليتيم على باب القاضى في الخصومات ان كان على وجه
الرشوة يضغ لانه اعطاء له على وجه النظر وان كان على وجه الجادة كما هو
المستحق والسبحان والكاتب ولم يزد على اجر المثل بزيادة يمكن الاحتراز عنه
لا يضغ وان زاد يضغ الزيادة ومثله في الملتقط والخاصة والخاص والجامع
في الفتاوى والبرازية وذكر في اجازات الجامع في الفتاوى والخاتمة الوصي
اذا انفق من مال اليتيم على باب القاضى في خصومة كانت للضمان عليه فما
انفق على وجه الجادة باجر المثل لا يضغ وكان على وجه الرشوة يضغ
قال محمد بن الفضل عدم الضمان في الاجرة فيما اذا كان ما اعطاه قد ر
اجر المثل او ازيد منه بيسير يتبعان فيه وذكر في التوازل والخاتمة سلطا
نزل اذا الوصي فقيل لمران لم تعط للسلطان شيئا يستولى على الدار والعقار
فاعطى له شيئا من العقار قال ابو القاسم تجوز مضانته والله يعلم المصلحة
وفي الولاية والخاصة ما في بنتين وعصبة فطلب السلطان ما زاد
على العريضة من التركة ولم يقرب بالعصبة فغرم الوصي للسلطان شيئا من
التركة باسم البنتين فترك السلطان التعرض لها ان لم يقدر الوصي على تخلص
المال الا بما غرم يجب غرم من جميع الميراث ولا يكون للبنتين ولا الوصي
جعل غرم في نصيب لعصبة خاصة قال في الخلاصة وهذا قول الفقيه ابى
جعفر وفيه يلزم التوازل وفي فتاوى النسخ ايضا طوبى الوصي بجناية دار

اليتيم وكان بحيث لا يمنع من اعطائها اذ ادق المؤنة فرفع من التركة
 جباية الدار فلا ضمان على الوصي ويكون كالمضاربة قال التسفي لان الجباية
 في هذا النكاح التخي بالخراج ولو دفع خراج ارضه لا يضمن فكذا اذا دفع
 الجباية وينظر جنس هذه المسائل في فصل تصرفات الوصي في وصاياه
 الذخيرة وفي البنية متغلب بل بعض مال اليتيم فاعطى الوصي يضمن الا اذا
 خاف اخذ الكل او القتل او اضرار عضو لا يفيد واخذ البعض يعني من مال
 نفسه والاتقاء له يعني الوصي قدرا كفاية وان اخذ الظالم بنفسه لضمان
 الوصي يجوز له المضاربة في مال اليتيم قال وامر الاوصياء ان يصايعوا
اهل الخراج اذا تعدوا من مال البيت وله ان يفعل كل ذلك بغير امر القاء
 وفي النوازل اتلف الوصي نقدا لبيتيم او مال الوصية او انفق في حاجة
 نفسه فدفع من عنده مثله نفقة للبيتيم او انفاذ الوصية قال الحاكم
 برجي براءة من الضمان وان اتم بالاتلاف قال الامام الدبوسي وهذه
 كبيرة لا يحل لذلك لكونه تصرفا في مال اليتيم بالتي هي ليست باحسن
 قال في النوازل والقياس عدم البراءة وفي الواحات للتألف اتلف
 الوصي مال البيت او انفق في حاجة نفسه ثم وضع له انه لا يبرأ الا ان
 يكبر البقي فيدفع اليه ومثله في الخائنة وفي النوازل في المسئلة ايضا
 عن نصير انه لو اشترى الوصي شيئا للبيتيم مما يجوز شراؤه له ودفع الثمن
 من مال نفسه بدلا اتلفه من مال البراء انشاء الله تعالى ومثله في الغنمة
 السراجية وفي الخلاصة عن النوازل ايضا لو وضع هناك من مال نفسه من
 غير هذا التكليف يعني الشراء ودفع الثمن ببراءة استحسننا وعرضا ان
 ابن مقاتل ان يبرأ ان اشهد عند الدفع انه بدل المتلف بان يقول

للمشهود

للمشهود كان للبيتيم على كذا كذا فانما اشترى هذا فيصير قصاصا و
 يبرأ من الدين اما بمجرّد القبض للبيتيم لا يبرأ لان قبضه مال نفسه لا يجوز
 وقيل لا يبرأ مالم يرفع الامر الى الحاكم فيأخذ الحاكم منه ذلك القدر و
 يدفعه اليه ثانيا الا ان يتعذر عليه الترفع لعدم وجدان الحاكم او
 خوفه من ظلمه في يشتري للبيتيم شيئا ويدفع ثمنه من مال نفسه فيبرأ و
 مثله في الخائنة وفيه نفقة وذكر في المنتقى والنوازل وصى على الميت
 دين فنقد من عنده وصايا الميت او ادى دينه من ماله او يقول عند
 القضاء اقبض من مالي لارجع واشهد عليه ببراءة فاعليه وفي الخاص ينبغي
 ان ينوي ذلك حين القضاء فيقول اقبض من مالي لارجع في مال الميت حتى
 يصير قصاصا وفي البنية وان كان الدين عليه يعني على الوصي فطريق
 براءة ان يشتري الصغير ويعطى يعني الثمن من مال نفسه وفي فتاوى
 رشيد الدين ومثله الاب فلا يبرأ من دين صغيره بالا نفاق عليه من مال
 نفسه اخبره ولا بالا كسائه من ثوبه الا اذا اشهد فيقول اشترى ثوبا لوك
 لا قبض ثمنه من دين له على اذ المديون لا يصدق قضاء في الاداء وفي
 الخائنة والخلاصه والتحفة للوصي ان يعطى كالمصدق الفطرعة للبيتيم
 وعبدان وان يصح عنه من ماله عند الشئخين استحسننا وقال التلميدان
 ليس له ذلك أصلا وهو القياس حتى لو اعطى الوصي يضمن وان ضحى من
 مال نفسه يكون متبرعا ومثله الاب والمجنون والمعتوه كالصبي ومثله
 في الولو الجمة وفي القعدة واجمعوا على ان ليس للوصي قضاء دينه من
 مال البيت وفي الصغرى والاب ذلك لانه بمنزلة بيع مال البيت من نفسه
 وبذلك الاب بمثل القيمة بخلاف الوصي حيث يلزم في بيعه الخيرية على امر

أبي ضيفه والي يوسف
 رحمه الله تعالى
 عام محمد وزفر
 رحمه الله تعالى

قلت الزيادة هذا روي فلا يجوز وفي احكام الصبيان فضل الاحكام
من الفضول العادية انه قيل لا يجوز الوصي والاب التفتيح من مال الصغير
نكته من اكل جميعه لكن الاصح الجواز فياكل منه ما استطاع ان يستطاع
ويشترى له بالمال ما ياكله ما ينتفع به من غيبه ذكرا القدر وروي وذكر
الائمة السرخسي ان من اصابنا من قال على الاب والوصي ان يرضي الصغير
من ماله عند الامام والصح انه ليس عليه ذلك وفي القينة المراهقة قال
الامام يودي الوصي فطرة الهبة ويضحي من ماله ان كان له مال وفي الذخيرة
اذا كان لليتيم مال يقع ظاهر الرواية انه لا يجب على الاب والوصي ان يرضي
عنه من ماله فان ضحى عنه الاب او الوصي فعلى قول محمد وذو علي رواة
يجب عليهما الضمان اما على قول الشيعيين فلا يرضي الاب باختلاف على كل حال
اما الوصي فيجب وجوب الضمان عليه باختلاف المشايخ قيل ان كان الهبة
بحيث يأكل منه فلا ضمان عليه والا فعليه الضمان لان تصرفات الوصي
نظرية ولا نظر فيها فيما اذا لم يأكل منه الهبة بخلاف الاب لان عدم نفاذ
تصرفه على الهبة فيما اذا كان ضاراً له ولا ضرر هذا وقيل الوصي كالاب
يضمن في التصورين وعليه الفتوى في مجلس القاضي بعض الاستدلال
تجب على الهبة الاضحية في ماله يقوم به الاب او وصيه او الجدة ولا يطعم منه
غير الهبة وخادمه واستحسن الابوين الاكل منه ويجوز ان يشتري بذلك
اللحم مطعوم للهبة ولا يشتري به مني آخر ولن يرضي الاب عنه من مال نفسه
يفضل به ما يفعل بقربان نفسه وفي فتاوى الخافى وهو الفقهاء فالوصي
للاغنياء وهو يعلم غناهم يضمن في قولهم جميعاً لانه مخالفة للموصي الى غير
ومثله في البينة وفي الجامع العتابي قال الميرزا الوصي ضاع ثلثه حيث

ثبت

ثبتت او في مسيل الله سبحانه وتعالى لم يصرفه الا الى الفقراء ولودفع منه
الى فقير بالحق فهو كالزكاة قلت يعنى يضمن لو ظهر الفقير غنياً وفي
الحائنة والحائنه اوصى بتفريق مائة تغير حنطة بعد وفاته ففرق الوصي
عشرة منها في حياته يضمن ما فرق ويغفر ما ضمن بعد الموت بامر الحاكم جهة
لوفقه بعد الموت بدون امر الحاكم لا يبرأ عن الضمان لان ما ضمن هو
في ذمته وفي الذمة فهو ملك الورثة فلا يجوز له ان يصرفه ذلك عما
اوصى به الموصي فلا يجوز ذلك الا بامر الحاكم كذا في الولا الجية وان كان
ثبوت الوصية باقرار الورثة والمسئلة بحالها يفرق ما غفر من عشرة
بامر الورثة اذ به يخرج عن الضمان وهذا اذا لم يكن في الورثة صغيراً
لو كان فلا يجوز ان يكرههم بالتفريق في حصصه الصغير وقال بعض المشايخ
يخرج الوصي من الضمان بمجرد التفريق بعد الموت لما ان الفقراء
كالوكلاء غم الميت فيكون قبضهم كقبضه فلا يحتلج فيه الى امر الحاكم
او الورثة والفتوى على الاول وفي الفتاوى الظهيرية ترك الفقراء
احد يدعي عليه الفادحة الوصي اليه قضاء للدين بغير قضاء فكبر
اليتيم وانكر الدين على ابيه يضمن الوصي ما دفعه الى الغريم ان لم يكن
بينة عليه قلت ولم يكن الوصي بينة على ثبوت الدين وحلف الوارث
حين حلف الوصي على عدم علمه بدين المورث فانه ذكر مولانا نظام الدين
في فتاويه ان الوصي اذا ادى ديناً على الميت وانكر الورثة ثبوت دينه
المورث فللوصي اقامة البينة عليهم وان لم تكن الوصي بينة فله ان
قال في الظهيرية وكذا الوجاهة غريم آخر وابنت عليه الفالوقوع الاول
بلا حجة ولو كان للغريم الاول بينة فلا ضمان على الوصي الوارث ما يضمن

الغريم الثاني نصف الاول لانه حقه وقد دفعه للغير باختياره فغير اختيار
 من صاحبه في الجامع الكبير وهل يرجع الوصي على الاول بائنه ان كان في
 زعمه ان الثاني مبطل في دعواه واقامة البينة لا يرجع لانه مملوك
 زعمه ومن ظلم لسله ان يظلم وان كان في زعمه ان الثاني مخفي في دعواه
 وفيما اقليم البينة يرجع على الاول لانه يصير غاصبا حيث دفع نصيب الثاني
 الى الاول فينفخ ثم ضمانه لاجل الاول فيرجع عليه بائنه لاجله ذكرا في وضيا
 الذخيرة وفي المبسوط ان الغريم الثاني مخير ان شاء ضمن الوصي وان شاء
 شارك الاول ان كان المال موجودا عند او يبيعه حتى يضمن حصته ثم يقبضه
 ان كان هالكا اما لو كان دفع الوصي الاول بامر الحاكم فالوارث يرجع على
 الغريم في الصورة الاولى والثاني على الاول او يشاركه في الصورة الثانية
 وفي الفتاوى العتباتية ثبت على الميت دين وقضاة الوصي ثم ظهر دين
 آخر فان قبض الاول بامر القاضي فالثاني يضمن القاض حصته وان دفعه
 بغير امر القاضي فالثاني بالخيار وفي الوالوجية اشترى عبدا بالف درهم
 وقبضه ولم ينقد الثمن وعليه لأخر الف دينار فأتى ولا ماله سوى العبد
 فباع وصيته العبد من اجنبي بالف درهم ودفعه الى البائع بدينه ثم اتى
 ثم جاء الغريم الآخر فهو مخير ان شاء ضمن الوصي نصف الف الذي
 الى البائع وان شاء بيع البائع وشاركه فيها قبض لان الوصي لما قبض ثم
 من الاجنبي فقد تعلق به حق كل من الغريمين فاذا دفع كله الى البائع فقد
 دفع نصف حق الغريم الآخر اليه بغير اذنه ولحق في الجواب الضمان بمنزلة
 الحقيقة فينفخ وفي الحافظة قبض الوصي دين الميت بالشهود لم يضمن
 لاحد وكذا الوادي التركة كلها لقضاء دين بعض الغرماء بامر الحاكم

فيشترى

فيشترى الباقيون للقاضيين فيما قبضوا بقدر انصافهم اما الوصي بلا
 امر الحاكم فانه يضمن للباقيين ما يخصهم من التركة وفي المبسوط ان شاء
 الباقيون ضمنوا فيه الوصي ذلك وان شأوا شاركوا الاخذين بقدر الحصص
 وفي الفتاوى العتباتية وليس للوصي ان يقضي الديون حتى يقضى عليه
 ولو علم بالدين فالحيلة في ذلك ان يبيع عيناته التركة من دين الدين
 بمثل دينه فيتقاضان ثم يجرد دين الدين التمة او يودعه مثله دينه ثم يجرد
 فيتقاضان او يقول للقاضي انا اعلم ان فلان على الميت دين فلذا
 ان يقول له بعد دينه ان كنت صادقا وفي الوالوجية والغنية والحيلة
 للوصي في دفع الضمان عن نفسه في قضاء الديون ان يبيع ثم اثبت على الميت
 الدين شيئا ثم عرض التركة بقدر الدين فيقع به المقاصة ولا يضمن
 الوصي لمن يظهر بعد بيع الغرماء ومثله في المينة وفي بنية الغنية وهي
 اراد قضاء الدين من التركة ويخاف ان يظهر غريم ويضمن نصيبه ببيع
 من التركة بدينه اذا كانت موصاة وفي الذخيرة انفق الوصي التركة كلها
 على الايتام فجاء غريم واثبت دينه على الميت يضمن الوصي الغريم ما اثبت
 ان انفق بغير امر القاضي لان الدين مقدم على الميراث وعلى حق الورثة
 وان كان اتفاقا عليهم بامر القاضي فلا ضمان على الوصي وبالجملة جواب
 هذه المسئلة مثل جوابها اذا قبض دينه ثم ظهر دين آخر كما مر انفا
 قلت ثم الوصي هل يرجع على الايتام اذا اتموا وينبغي ان يكون على التفصيل
 الساجي والله تعالى اعلم وفي المتبع باع الوصي عبدا لميت في دين
 غلامه وقبض الثمن فضاء عنده واقام العبد قبل التسليم يضمن الوصي الثمن
 للبشرى ثم يرجع به على الغرماء امره لا يبيع اوله لانه عامل لهم بخلاف

ما لو استحق العبد حيث يرجع المشتري على الوصي ولا يرجع هو عليه
لم يأمروا بالبيع لانه ليس بمعامل لهم اذ لا تعلق لهم باليس الميت اما
اذا اخرجوا بالبيع لم يان يقولوا انه بيع عبد هذا الوصي هذا العبد
من التركة فانه يرجع عليهم لان تخصيصهم ذلك العبد بالبيع اخرجهم
منهم والمغرو يرجع على الغار فيرجع عليهم بقدر الدين ان التمة لا يتم
في التركة اجانب فلا يعمل قولهم الا في قدر التمة وكذا لا يرجع عليهم شي
فيما اذا اقلوا بيع عبد فلان الميت واقتضى ديننا من ثمنه اذا اغار فيه
من جهتهم ولو لم يكن على الميت دين فباع عبدا له فاستحق قال ان كانت
الورثة كلهم كما دارفهم كالغنى في كل الاحوال وان كانوا صغارا لا يرجعون
على الوصي مطلقا استحسانا هذا ولو باع القاضى فاستحق يرجع
المشتري في الوجوه على الغنى اذ لا يرجع على القاضى على ما يترجح في
موضع فكان كان الغنى تولوا البيع بانفسهم وفيه ايضا مديون
ترك عبد لا غير فباعه الوصي بلا اذن الحاكم واخذ التمة فضايع عند
استحق العبد قال محمد يضمن الوصي التمة للمشتري ولا يرجع الوصي بما ضمن
على الغريم الا ان يقول له الغريم بيع عبد الميت واقتضى ديني فثمنه فانه
يجب يرجع عليه لا غرارة بقوله مع قلت فوق بين هذا وبين التمة مضت
لما ان العبد متعلقا هذا بخلافه فانه فيكون قوله بيع عبد الميت هذا
كقوله بيع هذا العبد هناك ثم انما لم يكن له الرجوع هنا بدون قوله
بيع واقتضى ديني فثمنه لان الغريم لا تعلق له باليس للميت او لان اخذ
الدين ليس بمتعلق فلعله يسأل به نيلا للثواب الاخرة فمع ظهور هذا
الاحتمال لا يكون الوصي في بيعه عاملا له مغرورا فجهته بدون قوله

ذلك

ذلك فلا ينفقه له سبب الرجوع عليه والله سبحانه وتعالى اعلم ثم قال
في المنتقى ولو كان له غريم حاضر وغائب فباع الوصي العبد بامر الحاكم
يرجع عليهما لكونه عاملا لهما قال ولو باع الوصي بامر الغنى وطلبوا
منه قضاء الدين واستعدوا عليه الى القاضى فقف في دينهم من التمة
ثم استحق من يد المشتري فتم له الوصي ورجع به على الغنى اما لو باع
بعد الاستعداد عليه بامر القاضى ودفع اليهم التمة بامر القاضى
لم يضمن الوصي بل يرجع المشتري على الغنى وفي الذخيرة او يصدق
منه عبد له فباعه الوصي وقبض التمة فضايع في دين قبل التصديق و
استحق العبد من يد المشتري فتم الوصي للمشتري التمة ورجع بما ضمن
في جميع التركة في ظاهر الرواية قال العتباتى وهو قول الامام افر
وفيها جذا ان الامام كان يقول لا يرجع الوصي في التركة بشئ ثم
رجع وقال يرجع في مال الميت بالتمة قال وقيل انه قولها قال الكل
وعنه محمد انه يرجع في ثمنها ولا يرجع على الصغير فقط قال في الذخيرة
فلو هلك التركة لم يرجع الوصي على احد من الورثة والفقهاء ان استحق
بعدا تصديق وفي المنتقى انه يرجع على الفقراء ولا يرجع في مال الميت
وهذا على خلافه في الجامع الصغير وفي العتباتية والوارد كالفهم
وفي الذخيرة قسم الوصي التركة فاصاب الصغير منها عبد فباعه الوصي
وقبض التمة وهلك عنده واستحق العبد من المشتري يرجع المشتري
على الوصي وهو على الصغير وهو بمحضته على ساير الورثة لبطان القسمة
بما استحق العبد وفي السراجية الوصي اذا باع عبد الميت ثم استحق
رجع المشتري على الوصي بالتمة والوصي في مال الصغير والصغير على الورثة

ولو كان البايع امين القاضى او رسوله لم يرجع عليه المشتري في العتاق
ضمنان التمس على الغريم وان لم يات الغريم بالبيع قال وعلى رواية الطحاوي
وابن سماعه لا شيء على الغريم ان لم يطلب البيع من القاضى انما ضمن التمس
في التركة وفي جامع العتاق ولو بلغ الوصي شيئا من التركة لغير الغريم
وقبض منه فضاء المبيع والتمس في يد من ضمن التمس المشتري ويرجع على
الغريم في ظاهر الرواية ويروى انه انما يرجع عليهم اذا قالوا به لنا
او باعه بامر القاضى بطلب الغريم فلو لم يطلبوا منه البيع يرجع على التركة
اجماعا وفيه ايضا ولو كان الدين فامر القاضى ببيع العبد للغريم فباع
بالدين وضاع التمس يرجع الوصي على الغريم بالف وهو من مال نفسه الفا
وفي الذخيرة غضبا لوصي عبد رجل وادبته في حلقه اليتيم فمكروا
بكم يضمن الوصي قيمة المقتوب منه ثم هل يرجع الوصي بما ضمن في مال اليتيم
لا رواية فيه عن اصحابنا وقال المشايخ ينبغي ان لا يرجع ذكره في الخلاصة
واحكام القصد وفي العتاق قال الوصي اشتريت لك العبد الذي في
يد فلان ونقدت التمس من مالك وفلان جاهد صدق الوصي على الصغير
حتى لا يضمن ما دفع من التمس باقراره وفي الوصاية مريض اعتقل نسأ
وله مال في يد وصي له فانفق عليه الوصي من ذلك المال فالوصي ضامن
لما انفق الا ان يكون انفاقه عليه بامر القاضى في لا يضمن الا لو كان
وكيل له في النفقة في حال صحته فانفق عليه بعد مرضه فانه لا يضمن
وفي البنية مريض اعتقل لانه فافاق وصيته يضمن وانفق وكيله
في حياته لا وفي الوصاية والمينة غم التراجية زاد الوصي في عدد
الكفى يضمن الزيادة ولو زاد في قيمة يضمن الكل لانه مشترك في النفقة

لعدم كونه خيرا للميت واليتيم وفي البنية ويضمن ما زاد في عدد الكفى
والكل ان زاد في القيمة وفي المحيط النوازل سئل ابو القاسم عن
مريض وصي امها ان يكفنها بمقدار ستين درهما فكفت بنيا بيساد
ثلثا ثم درهم قال ان لم يفعل ذلك باذن جميع الورثة وهم بكافضت
جملة الثياب ان كان الكل رقيقا وان كان البعض رقيقا والبعض
كفى مثله فما كان منه كفى مثله لا تضمنه وتضمن ما وراء ذلك وفي
الخاص والحائنة اوصى بان يحل جسدك الى موضع كذا ويدفن هناك
فحله الوصي وانفق فيه شيئا من التركة فان حمله باذن الورثة و
كلمه بكاد او باذن الغريم والتركة مستغرقة لم يضمن والا يضمن ما
انفق لان هذه وصية باطلة لانها ليست بقربة ولا فها فائدا فلا
يعتبر ومثله في المحيما والوصاية قلت ومثلها كل وصية لا يجب
تنفيذها في الشرع وفي الظهيرية والخاص والحائنة اوصى باتخاذ
الطعام للماتم واطعامه للحاضرين للتعمية قال الفقيه ابو جعفر
تحموز الوصية من الثلث ويحل اكله لكل من يطول مقامه عندهم
وكذا لكل من يحج من مكان بعيد غنيا كان او فقيرا ولا يحل للذين
لا يطول مقامهم عندهم ولا للذين يقصر ما قسم ومثله في الوصاية
ثم قال ابو جعفر وحذا الطول والقصر عدم البيوت في بيته والبيوت
فيه قال فان فضل شيء من الطعام ان قل لا يضمن الوصي لتعذر التحرز
عن القليل او تعسره وان كثر ضمن لامكان الاحتراز عنه وفي البنية
وفي الوصية بالطعام ان فضل كثير ضمن الوصي قليلا لا يضمن لا يضمن
وفي الخاص والحائنة وغم اليك الاسكا فان الوصية باتخاذ الطعام

بعد الموت ثلاثة أيام باطلة وفي الخلاصة وهو الصحيح قال القاضي وقال الأستاذ
ان عتق الذين يطعمون الطعام بحسب تنفيذ الوصية قلت فلو لم يعيتم
الموصي واتخذ الوصي يضمن لبطان الوصية وفي الوصية انه ذكر في بعض
المواضع ان هذا الوصية باطلة وذكر في بعضها انها صحيحة وفي الغنية
غير الشرعية وتعود في زماننا الوصية للطعام بعد الموت فيحل للفقير
والفقير لانه مقصود الموصي بتعال العرف لان العرف معتبر في الشرح الا ان
يعين المصروف فيعتق قال ولو اوصى بان يتخذ طعام بعد وفاته ويطعم
الذين يحضرون التسمية جازت في الثلث لعرف الزمان ولا يختص هذا
الوصية بصنف من الاصناف كالعلماء والفقراء بل يعنى الجميع قال ولو اوصى
باتخاذ الطعام لمن يحضر على موته يتخذ لكل من حضر من الرجال والنساء
والصبيان وقيل للحيوان ايضا كالكلاب وهذا ليس بصحيح قلت والمدار فيه
مسبق العرف والعادة لان العادة قاضية والمعروف عرفا كالمفوض
نضا لعدم دخول الحيوان لعدم شموله بحضر مخصوصه بالعلماء وانتفاء
العرف حتى لو وجد العرف في الكلاب للزم اطعامها في المسئلة الاولى ل
على قلنا ما في البنية من قوله وفي بعض البلاد يطعم من يحضر من كان بعيد
والاغنياء والفقراء فيه سواء كذا الكل من حضر في عرفنا حيث جعل المدا
العرف والله سبحانه وتعالى اعلم وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية
ولو اوصى بان يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعمه الناس يجوز للفقير
الغنى فيه سواء وفي عرفنا ما في الفقه ما في عرفنا من ان صغير بنت كبيرة
هي الوصي فتصدق ببعض التركة وجعلت بعضها للابن فوات في مياها
ان والدها يوجبها ويقولها لم فعلت كذا قال فان لم يكن الوالد احمها

بالصدقة

بالصدقة يعني وصيها فما تصدقت فهو مال ترك بينهما وبين الاب
تعليمها ضمان حصته الصغير لا تلا فيا عليه قال ولعل رؤيتها الاب
موتها لها لهذا المعنى فانه قد ورد في بعض الاخبار ان اعمال الاحياء
تعرض على الاموات فما وجد ولا خير اسروا به وما وجد ولا شر اغتموا
وفي المنتقى رجل اتى الى رجل بال وقال ان هذا الفلان مات وقد جعلك
وصيا في ماله فخذ فقال له الوصي اعلم بضاربة فضاع المال في يدك
فا نكر كاد الورثة وضاية الوصي ان اقام الوصي بينة على الوضاية
يفهم حصته الجداد عند الصالحين رحمها الله تعالى ولا يفهم شيئا عند
الامم رحمه الله تعالى ويفهم العامل ومثله في جامع العتباتي قال في
المنتقى ولو لم يقم الوصي بينة عليها لا يفهم اجماعا وذلك لان الامر
بالمضاربة لا يعمل الا بعد بثوق الوضاية ولم يثبت ثم المال لم يصل اليه
لان الوضع فيه فلا يفهمه الا العامل وفي العبادية للميت وديعة عند
رجل قام الوصي المودع بان يقضها او يسلفها او يعيها ففعل المودع
لم يكن على الوصي الضمان قال العتباتي انها الضمان على المودع قال ولو
كانت للميت وديعة او كان له غصب عند انسان فقبضه الوارث
يفهم للغنياء اما لا يفهم الوصي اذا قبض وفي الذخيرة قبض الوصي المال
من منزل الميت ليرده على الورثة فذلك عند لم يفهم الوصي ما هلك
لما ان له من ولاية قبض التركة الرد على الورثة وكذا لو كان على الميت
ديون تستغرق التركة فقبضها لقضاء الدين وفي الزيادة مال
حائط اليه فاشهد على ابيه او وصيه فلم ينطق مع القدرة فسقط
وبذلك شيئا ضمان المتلف على العتبة دون الاب والوصي وان اخطأ في

النقص فان بلغ الصبي بعد التقدم قبل التسقط اوقات الاب والوصي
قبله فلا ضمان فيه على احد لان بالموت وبلوغ اليتيم يبطل حكم الاشهاد
السابق فان تقدم على الصبي بعد بلوغه ثانيا فسقط وانكف انسانا
فدينه على عاقلة الصبي يؤدونه في ثلث سنين وروى بشر بن
في وصي اخبر جناحة دار اليتيم فانكف انسانا انه قال يضم الوصي
الدية لقيام فعله مقام فعل الصبي فيكون الصبي جانيا بذلك الفعل
وفي المحيط وصي ضربا ليتيم للتأديب فاقض ضربا من ضربه فوق ما يضرب
للتأديب وضربا لعضو لا يضرب في التأديب فعليه الدية والكفارة اجمعا
ويحرم غم الميراث ايضا ان كان وارثا للصبي وان ضربه حينئذ يضرب مثل
يضرب في التأديب فكذلك عند الامام رحمه الله تعالى وعندهما الله تعالى
لا شيء عليه وفي النوادر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى عليه الكفارة فقط و
يحرم غم الميراث ومثله الاب وذكر شمس الاثر في شرح الاصل ان ابا حنيفة
رجع الى قولهما وهو الصحيح هذا فيما اذا ضربه للتأديب اما لو ضرب لتعليم
القرآن او عمل غير لا يضم ان كان الضرب ضربا معتادا في محل معتاد و
هذا بالاجماع كما اذا ضرب به المعلم للتعليم فاقض منه وفي المنتقى عن
الشيخين وجوب الكفارة على المعلم وان ضرب به المعلم حيث لا يضرب و
فوق ما يضرب للتعليم فالمعلم ضاح وفي كتاب الاحكام للاستروشن
ان الاب يضم عند الامام رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ ان ضمانه فيما اذا
كان للتأديب اما لو ضرب به للتعليم لم يضم ثم قال والحاصل ان عند ابي
حنيفة اذا ضرب الاب ابنه بنف حيث لا يضرب مثل ما يضرب للتأديب
فلو امر المعلم وضربه كذلك لم يضمنوا والفروق له بين الاب والمعلم ان

المعلم

المعلم معين في الضرب والاب ليس بمعين بل مستوف لحقه لان منفعة
ضرب الصغير راجعة الى الصغير وصلاحي الصغير يعود الى الاب بحكم
البعضية واستيفاء الانساب حقه متقيد بشرط السلامة واقا عدم
ضمانه بالامر للمعلم فلا تفرق في ضربه لنفسه مباشرين والمباشرين يؤخذ تضمنه
وان لم يكن متقيدا كما في التوقيع الزوجية للنشوز اما في امره فسبب
والسبب لا يضم بدون التقدي ولا تعدي في الامر للمعلم بالضرب
لان الاب ولاية ضرب صغيره وهذا على النسخة الاولى اما على النسخة
الثانية فلا حاجة الى الفرق اذا كان الضرب للتعليم قال وذكر شمس الاثر
الحلواني في شرح الاجارات في ضرب الاب والتوقيع روايتين معتمدتين
في رواية انهما يضمنان وفي رواية لا اما الوالد فلا شك انها تضم
عند ابي حنيفة اما عندهما فخصضا منها اختلاف المشايخ قيل تضم و
قيل لا قلت وما ذكرناه اولا في المحيط الصحيح فان محمد قال والاتفاق
في مسألة ضرب المعلم بالاذن من ابي حنيفة ترك لقوله قال شمس
الاثر السرخسي ومن هذا حذوا ان هذا الاستدلال محمد على رجوع
الامام وذلك لان اذن الاب لما اثر في سقوط فعل المعلم فاولى ابا
يؤثر فعله في حقيقته وقد حمل قوله ترك لقوله على المناقضة منه على
الامام بان يقال اذا قال بتأثير اذنه في اسقاط الضمان عن المعلم
فكيف يقول بايجاب الضمان على نفسه وحاله اقوى من حال المعلم لانه
مستفيد من الاب والى هذا ذهب بعض المشايخ واجاب عنه الناطق
بان كون حال المستفيد اولى من حال المستفيد منه ليس ببدع الا ترى
ان الاب لا يملك بيع عقار ابنه الكبير والمريض من الموت لا يملك البيع

بالمحابة السيرة ووصيتهما يملكهما مع ان الوصي مستفيد منهما فكذا
المعلم والله سبحانه وتعالى اعلم وفي المتن ان روى عن ابي يوسف
ان كلاً من الاب والوصي اذا ضربا يصيبه فأتى من الضرب لا يضر ولا يجرم
عن الميراث ثم ذكر كيفية ضرب البصية فقال يضرب باليد لا بالخشبة لا
يجاوز عن الثلث لما روى من ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال
لمرداس المعلم اياك ان تضرب فوق الثلث فانك ان ضربت فوق الثلث
اقص الله تعالى منك وفي المحيط ان الفصاد او الحجام او الختان اذا
فصد البصية او حنم او حنم باذن الوصي او الوصي فسرى الى النفس لا
يضم الوصي ولا هؤلاء بلا خلاف فيه وذكر في المحيط والذخيرة ان الوصي
لا يملك استيفاء قصاص وجب للصغير والمعتوق في النفس بخلاف
الاب اما فيما دون النفس فكذلك في بعض الروايات اما في عمارة الروايات
فان الوصي له ولاية استيفاء قال وان اراد الوصي ان يصالح عن
قصاص وجب البصية فان كان في النفس فعلى رواية صلح الاصل لا يجوز
له ذلك وعلى رواية الزيادات منه يجوز له ذلك وان كان فيما دون
النفس فعلى رواية تملك الاستيفاء يجوز له الصلح عن ذلك وعلى رواية
العدم وهو القياس يجب ان يكون فيه روايتان واما ان اراد الوصي
العفو عنه فليس له ذلك مطلقا وكذا لو صلح عن القصاص وحط شيئا
من الدية فانه لا يجوز قليلا كان المخطوط او كثيرا وفي المتن الوصي
امساك العبد الجاني لليتيم والافتداء بالارش من مال اليتيم الا ان
يكون بينه وبين قيمته تفاوت ثم ان الوصي لو اختار الفداء واشهره
عليه لا يكون له الرجوع الى الدفع فان لم يكن لليتيم مال سوى العبد يبيع

الوصي العبد ويؤدى من ثمنه الارش وان مات العبد قبل البيع يكون
الارش ديناً على اليتيم يؤدى اذ التمول وفي الاصل ولو قتل رجل
خطاء وله ورثة صغير وكبار فارد الكبير استيفاء موجب القتل
يعنى الدية فان كان الكبير ابا او وصيا فانه يستوفى جميع الدية
حصته نفه بحكم الملك حصته الصغير بحكم الولاية وان كان غما او
اخا ولم يكن وصيا فله ان يستوفى حصته نفه لاختصاص الصغير ولو
قتل عدا ان كان الكبير ابا يكون له الاستيفاء لقصاص اجماعا وان كان
اخا او غما فعند ابي حنيفة له الاستيفاء ايضا وعندهما ليس له ذلك
ولو كان الكبير شريكاً اجنبياً بان كان القاتل عبداً مشتركاً بين اجنبيين
احدهما صغير لم يكن للكبير الاستيفاء اجماعا وفي الجامع العتبات
اوصى بان يعقوب عبد له فحنى العبد بعد الموت فالوصي ان يدفع العبد
بالجناية وفي الروايات فلو اعنته الوصي فان كان عالماً بالجناية
يضم الارش بالغامط لان الوصي الدفع والفداء فاعتاقه اختيار
للفداء لعدم امكان الدفع بعد العتق وان لم يكن عالماً بالجناية يضمن
قيمة العبد لانه باعتاقه آخر جرحه حيز الدفع فيكون مستهلكاً
للعبد كما يضمن قيمة ما ستره ملكه ثم الوصي لا يرجع باضم على الورثة
لكونه مخالفاً للموصى في فعله ذلك لان الميت انما اوصى بعقوب عبد غير
جاني وهذا عبد قد جنى فيكون ضمانه لقصوره فلا يرجع باضم على
الورثة وفي المحيط يعقوب فانه يحنى العتق بعد الموت ان دفعه الورثة
بالجناية بطلت الوصية وان اختار الفداء بالدية تكون الدية
في المحرم وامض الوصية ولو اوصى بشراء نسمة غيرها واعتاقه عنه

نشرها له الوصي فجئت قبل ان يعتقها الوصي فالحكم فيه ما ذكرناه ثم اذا
امضوا الوصية فهم متطوعون فيما اذوه من الذبخر فوق بين هذه وبين
القرن الموصى بخدمة اذا جنى ففدوا فانهم لا يكونون متطوعين فيما
اعطوا بل يكون لهم الرجوع على الموصى بالخدمة ان اراد استيفاء الخدم
وهنا قال يكونون متطوعين واذا اضاروا متطوعين في صودرة ايضا
بالشراء يكون على الوذرة والوصي اعتاقه عن الميت وفي الخاتمة بلغ البصة
وطلبه وصيته دفع المال اليه قالوا انما يدفع اليه المال اذا ظهر رشده
في المال اما اذا بلغ سفيها غير رشيد فلا يدفع اليه في قولهم ما لم يبلغ
خمسا وعشرين سنة اجماعا اما اذا بلغ ذلك المبلغ فعند الامام ^{عليه السلام}
يدفع اليه ماله وقالوا رهما الله تعالى لا يدفع اليه ما دام سفيها وفي دعوى
المنتقم واذا دفع الوصي الى البصة ماله جاز ادراكه وهو بمنزلة ^{لفساد} ^{لفساد}
كان دفعه جازا او براء هو من الضمان ومثله في الخلاصة عن الاقضية
وفي جامع العتبات بلغ البصة فاسد فدفع اليه الوصي ماله جاز وفي العدة
والخلاصة عن الاقضية ايضا الوصي اذا دفع المال الى البصة لا يضمن وفي
ظاهر الرواية يضمن وفي البينة ولا يدفع اليه ماله حتى يونس منه الرد
فان دفع ماله قبل ان يونس منه الرد يضمن وفي آخر حج الخاتمة والمحافظة
ايضا ادراك البصة مفاد مضيعا للمال وهو في حجر الوصي والوصي
عالم بالخال فسلم اليه ماله فان لم يضمن الوصي ما سلم اليه لانه مضيع
بالسليم الى المضيع اما لو كان البصة مصلحا فسلم اليه المال قبل الادراك
واذن له في التجارة فضااع في يده لا يضمن ومثله الاول في الوصية
قال لانه دفعه الى من ليس له ان يدفعه اليه وفي الخلاصة لا يدفع الوصي

مال اليتيم ما لم يظهر منه آثار الرد **رد** وفي الوصية لا يجوز دفع المال
الى اليتيم ما لم يونس منه ردشدا لقوله سبحانه وتعالى فان انتم منهم
فادفعوا اليهم اموالهم فقد امرنا الله سبحانه وتعالى بالدفع عند اناس
الردشدا فلا يدفع قبله وفي الباب حكاية نصير ذكرها في الخلاصة
وبغيرها وهي انه قال جاء الى شداد رجل ومعه صبي فقال انا وصي
هذا الصبي قل له رثا فلا اراد اليه ماله قال شداد لا حتى تونس منه
الردشدا فذهب ثم عاد اليه وقال اردت ان اتخذ له قيصا فاني قال
ان هذه الايام ايام العيد والنجاة يطلب لذلك امر اكثر فقال
شداد ادفع اليه ماله فانه قد صلي **فصل في تنفيذ الوصية**
في الوصية اوصى بآلية من حقوقه سبحانه وتعالى ان وفي الثلث بالكل
فالمهرهين وان لم يف الثلث فان كان الكل تطوعا ببدء الوصي في
تنفيذها بما نطق به الوصي ولا ثم فتم لان الكل في الدرجة سواء فيرجع
بذكر الوصي وتنفيذ غيره بكلامه وكذلك لو كان الكل فيضة او
واجبات اما لو كان بعضها واجبا وبعضها تطوعا ببدء الواجب ان
اخر الوصي لانه اتم ولو كان بعضها فيضة وبعضها واجبا ببدء الوصي
لانها اتم من الواجب قال ولو اوصى مع ذلك بوصية لانسان بعينه
حاصوا ذلك في الثلث فيعطى له بقدر نصيبه من الثلث ثم يجمع بين
هذه الوصايا ويفعل بها ما ذكرناه من الترتيب ثم قال والمعتبر في
تنفيذ الوصية من الثلث القيمة وقت القسمة لا وقت الموت ومثله في
الاخيرة في الغنية والخلاصة وتفصيله في المطال وفي المنهاج اوصى
بوصايا لقوم باعيانهم وبوصايا من حقوق الله سبحانه وتعالى مثل الحج و

الزكاة والكفارات وأنواع الخيرات والتلث لا يفي بذلك بديها وصي
لقوم باعيانهم ثم بالفرض ثم بالواجبات ثم باليسر ليعين مقدمه في قدرته
الموصى وفي القينة المأثمة اوصى بثلثة الى مصادر معينة ووارثه غائب
يكن الوصى افرج الثلث الى مصادر الآمن للكل والموزون قلت وذلك
لما ان الوارث حقا في صورة العيان فلعله يستخلص من جمل الوصى ليق
فلا يكون الوصى ان يتصرف فيه الا في المتليات منه والله سبحانه وتعالى اعلم
وفي التوازن اوصى بوصايا لقوم فنسب الوصى بقدر ما لكل منهم من القينة يستاذ
الوصى في ان يعطيهم كيف شاء فاذا اذ نوا يعطيهم كيف شاء لان في هذا
صرف الحق في المستحق فان وصى به جاز والا لكان في الولو الجية وفي الخلاصة
عم التوازن اوصى بثلث ماله للوصى ان يجعل ما على الغاصب صدقة عليه وفي المحيط
والخاص والخانية اوصى بصدق ثلثه فاخذ الوصى فغصب بجل منه شيئا
او غصب كله واستهلكه وهو معسر فاداد الوصى ان يجعل المستهلك صدقة
من الميت على الغاصب قال ابو القاسم الضغار للوصى ذلك لان فيه قصرا
ومثله في الولو الجية والمحيط والبنية وكذا في الفتاوى الظهيرية ثم
قال في الظهيرية وكذا للوصى ان يجعل ما على الغائب المقرم الدين صدقة
عليه ويعتبر من الثلث ومثله في القينة ثم قال في القينة فقال بعضهم
لا يجوز ذلك في الدين فانه لو اوصى بثلثه الى الصلوات والصيامات وثلثه
ديون على المعسرين فاداد الوصى ان يجعل عليهم لم لم يجوز بالابد فيهم
القبض منهم ثم التصدق عليهم قال والفرق ان قبض الغصب حصل بعد
الموت فينوب عن قبض الصدقة بخلاف قبض الدين ثم قال وقال استاذنا
وهذا القول احب حتى توجد الرواية يعني رواية الجواز في الدين ايضا

وفي المحيط والظهيرية والخلاصة اوصى بان يكفنه من ثمن هذا العيان قال ابو
القاسم للوصى ان يكفنه من ثمن عيان اخر ولا يبيع تلك العيان وتكون العيان
للورثة وان وجد لما اوصى ببيعه شترى ولا يفيح الوصى وفيها وفي
القينة المأثمة انه ليس للوصى ان يعطي من كفارة الصلوات شيئا لابي
الموصى ولا لابن ثقه الفقير قال وقيل يجوز صرفها الى المحتاجين من الورثة
ومثله في الامام محمد بن الفضل وفيها انه لو اوصى بان يعطي من كفارة
صلواته لولد ولد له وهو غير وارث يعطى له كما امر ولا يجزئ من تلك الكفارة
قال الزاهد في فعل هذا ينبغي ان يكون الجواز محمولا على اذ كانت الورثة
غير الوالدين والمولودين وهذا بخلاف اذ كانت الوصية مطلقة
لم يكن حيث يجوز صرفها للورثة مطلقا فانه ذكره في لم يفرج محل
فيم اوصى بثلثه للمساكين فاحتاج ورثته وهم كما رخصه قال ان
اجمعوا على ان يجعلوا لانفسهم فلم ذلك قال وكذا اذا احتاج بعضهم
اجمعوا على جعله اما ان كان في الورثة صغيرا وغائبا لم يرض بعض
الحاضرين بذلك لم يجز للوصى صرفه الى المحتاجين من الورثة قلت وسئلني
جنس هذه في هذا الفصل انشاء الله تعالى وذكروا صاحب المحيط انه لو اوصى
بكفارة صلواته لمعين فالوصى صرفها الى اخر وكذا لو اوصى بالحق المعين
وكذا لو اوصى بالحق في ستة معينة فان الوصى ان يخرج عنه في ستة
غيرها ومثله في العلاء التاجري وقال الصدوق في حقه في الدين
والشرف اليك انه ليس للوصى او القاصي صرفه الى غير من عينة الوصى قال
الزاهد في وهو لا يفيح الا بعد الجواز لفساد الزمان
وطمع القضاة وغيرهم فيها وفي فتاوى اهل العراق اوصى في زوجه

بتكليفها من بعض المهر الذي لها عليه الزوج ان يكفنها باي مال شاء ولا يلتفت الى وصيتها تلك لانها باطلة ومثله في الولو الجية والخلصة قال في الولو الجية لان قدر الكف بابق على ملك الميت فلا يفيد التقييد وفي الخاص اوصى بان يتصدق عنه كذا وكذا وقراخ الحنطة وعين الثمن تلك الحنطة نوعا من امواله كمنه اذ لا تجعل الوصي من غيره لك المال قال كذا لذل لك الا ان يكون فيما عينه دليلا على التقييد كان يكون ما عينه معروفا بالطيب سائرا بالحنث فيخص الطيب بالوصية فلا يشترى من مال الخبيث وفي المنتق اوصى بتصدق الف درهم ليس الوصي ان يتصدق دنانير لساوي الف في القيمة وليس هذا كمنه في الحي حيث يكون له التبدل وفيه قال تصدقوا بهذا الف من حجة ربه الله تعالى ان الوصي ان يتصدق بالف اخذ مال الميت وبقي المعينة للورثة وفي العادة وكذا لو خص الوصي من رجل الف وتصدق بها للفقراء ثم دفع المعينة الى الفقير منه جاز قال في المنتق فلو هكذا الف المعين للوصية تبطل الوصية وقيل يضم الورثة مثله ان كان في الثلث وفاء ومثله في الظهيرة قال وكل منهما رواية غرر حجة ربه الله تعالى وقال في الخانية والختار القول بضم الورثة وفي الخاص اوصى بتصدق الف درهم لم يجز الوصي ان يتصدق بالف من مال نفسه اوصى بتصدق عنه بالف درهم فتصدق الوصي عنه بحنطة قيمتها الف او على العكس ففي الاول لا يجوز ذلك وفي العكس يجوز ان كانت الحنطة موجودة فاعطى قيمتها درهم وقيل يجوز الكل اذا عدل وهو اختيار الفقيه ابى الليث ويرى في قول في الولو الجية لو كانت الوصية بالدرهم فاعطى بدل الحنطة اختلفوا فيه والصحاح انه

لا يجوز

لا يجوز وبهذا اخذ الفقيه ابى الليث ذكره في التوازل لانه تقييد لتضيضه اما لو كانت المسئلة على العكس فانه يجوز لان اعطاء الدرهم اعطاء للحنطة معنى فيجوز ثم قال وهذا الفرق لا يتضح اذ لا فرق بين الفضل من حيث التضيض وفي السراجية اذ اوصى بالدرهم فاعطى الوصي الحنطة جاز وفي البنية اوصى بان يتصدق بحنطة فاعطى يعني الوصي قيمتها درهم او بعكس جاز وفي الخانية ان جواز الكل قول ابن مقاتل وان الفقيه قال معنى قوله بالتصدق بالف درهم انه اوصى بالتصدق عنه بالف درهم حنطة فسقط عن السؤال لفظة حنطة قال فقيل له يعني لان مقاتل فان كانت الحنطة موجودة فاعطى الوصي قيمة الحنطة درهم قال ارجو ان يجوز وفي المنتق والمحيط اوصى بالتصدق بهذا الثوب ليس الوصي ان يمسكه للورثة ويتصدق بقيمة اماله ان يبيعه ويتصدق بثمنه استحسننا وكذا لو قال تصدقوا بهذا العبد او بهذا الدار فانه ليس بكو ابقاء العين للورثة والتصدق بالقيمة وله بيعه والتصدق بثمنه استحسننا وذكروا في الخاتمة والمحيط انه ليس الوصي في مسألة الثوب عند حجة ربه الله تعالى الا بالتصدق بالعين وكذا النقطة اما لو نذر وقال لله علي ان اتصدق بهذا الثوب فله ان يتصدق بقيمة وقال خلف بن ايوب ان شاء تصدق بعينه وان شاء تصدق بثمنه وان شاء امسكه للورثة وتصدق بقيمة قالوا يقول خلف اخذ الفقيه ابى الليث وقال هو الصحيح بخلافه لو اوصى بهذا الثوب او بهذا البقرة لفلان المعين حيث لا يكون الوصي امساك الوصي به واعطاء القيمة وذلك لان الوصية للمعين تملك له الوصي به ولذا يحتاج في نذرهما الى قبوله فلا يكون لكو

تبدل ملكه بلا رضاة أما الوصية للفقراء فالمقصود منها تحصيل القربة برفع
القيمة ابلغ منها بدفع العين ولهذا المعنى لا يحتاج في لزومها الى القبول
منهم وفي الولوة الجية مثل ما في الخائنة والخاص وصريح في الولوة الجية يكون
مسئلة العبد مثل هذا قلت في مسئلة الدار ايضا كذلك وانما تعلم
وفي المحيط عن خلف والخلاصة ولوقال تصدقوا بهذا الثوب ان شأوا
تصدقوا به وان شأوا باعوا واعطوا ثمنه وان شأوا اعطوا قيمته و
امسكوا الثوب في جامع القناني ولوقال المريض بيعوا هذا الثوب واشتروا
بثمنه نسمة يعني رقية واعتقوها فاشترى الوصي بثمنه عبدا واعتقه ثم
استحق الثوب فان الشراء والعقود عن الوصي وضمان الثمن على الورثة
لانه ظهر ان الوصي اشتراه بالغير لا بالالمريض ولوقال المريض اشتروا
بالف درهم نسمة فاشترى الوصي واعتق ثم ظهر ان ضمن الوصي اما لو اشترى
النسمة فالوصي يرجع في التركة وفي السراجية اذا اوصى بغير البقرة
يعني لمعين لم يكن للوصي او الورثة ان يصدقا ببقية ما بخلاف ما اذا قال
هي للبكرين فله ان يصدق ببقية ما قاله الامام ابو التيث وفي الجواهر
اوصى بثلاثة لمعين لم يكن للوصي التصرف في الثلث بخلاف ما اوصى به
للفقراء حيث يكون له ان يتصرف فيه بيعا واداء للقيمة ثم ذكر في الفرق
ما ذكرناه انفا وفي المنتقى والمحافظية قال تصدقوا بثلث مالي ولهدور
وعقارات الوصي بيعها والتصدق بثلث ثمنها قال ابو نصر وبها أخذ
وهذا بخلاف ما اوصى بالتصدق بغير البقرة حيث لا يكون للوصي
التصدق بالثمن ثم علمنا ما ذكرناه من الفرق قلت وهذا بناء على مذهبه
كما مر وفي الخاص اوصى بالتصدق بثمنه دابته على الفقراء وعليه يكون

قال

قال نصير الوصي ان يدفع الثمن الى الفقراء دون الفقراء ولا ضمان على الوصي
بما فعله لانه مخالفة للوصي الى غيرهما اوصاه لان الواجب البداية باليد
ثم ان خرج ثمن الدابة من ثلث الباقي بعد الدين يتصدق بقدره والى
فبقدر ما يخرج منه من الثمن وفي الخائنة اوصى بشراء ثوب بالتصدق فاشترى
الوصي جاز للوصي بيعه والتصدق بثمنه كما جاز له ان يصدق بعينه
فيها وفي التوازن والمحيط والخاص والولوة الجية والبنية والخلاصة والسراجية
قال بالفقار سنية دية يتم رجاؤه كفا عطي الوصي لكل يتم كوابسا يتخذ
منه الثوب قال ابو القاسم انه لا يجوز ان يترك الكلمة يعني قوله جامع
بين الناس على المحيط دون الكوابس قال الخاص وقال استاذنا اذا دفع
الوصي لكل منهم الكوابس احوط الحياط ينبغي ان يجوز قال لانه خير لليتيم
الا في موضع يتخذ رفيه تحصيل الحياط فانه لا يجوز فيه الاعطاء المحيط
وفي المحيط في الاجناس ونواد راس سماعه عن محمد اذا اوصى بان يتصدق
عنه بالف درهم فتصدق ببقية ما دنا به لا يجوز قال وليس هذا كغير
الحج وفي الكبرى والولوة الجية والبنية ايضا اوصى بان يشتري بثمنه دابة
وقوام الحنطة وكذا وكذا من ثمنه الخبز ويفرق به على الفقراء او لليتيم
فلم يبلغ ثمن الدار الى معين فالوصي يحكم البقية من ثلث ما بقي للميت
من الاموال ان اشع الثلث لذلك لان الثلث محل الوصية وتعيينه ثمن
الدار ليس له بركة فيه بل لظنة عدم الخنس فيه كما في سائر امواله فلا
يقتصر عليه ثم ان عين الميت الفقراء وامر الوصي بالتسليم في منازله
فالوصي يعطي احوال الوصي به من الثلث لان الامر بالتسليم الى الوصي ثم
مع العلم بان ذلك القدر لا يحل اليهم عادة مجانا اطلاق منه الوصي

بالاستبعاد لالة فله ابقاء ذلك من الثلث الذي هو محل الوصية وكذا اذا
اوصى بمثل اوصى به الى موضع معين كالمسجد اما اذا اوصى الى قوم غير
معينين ينبغي للوصي ان يستعين في عمله بمن يحمله بغير اجر ثم يدفع الحال
من ذلك قدام الاجرة اما لو ادى اجر الحال من مال الميت يكون متبرعا في الاجر
ضامنا للموذي لتمكنه من الاخذ والتصدق به في محل لا يلزمه التحمل كذا
قالوا في المحيط والخاص والخائنة اوصى بان يشتري للتصدق عنه اربعون
قفيزا من الخنطة بمائة درهم فخصت الخنطة حتى صار يوجد ذلك المقدار
بنصف المائة ففقد الوصي طريقا احدها ان يشتري بالمائة الموصى به
ثم ياتي قفيزا ويقرها على المسكين لان الوصية الشراء بالمائة وكذا
لو ارتفع السعر وكان بحيث لا يوجد بالمائة الا عشرة قفيزا يكون
عليه ان يتصدق بالبخير لا غير فكذا اذا رخص والثاني ان يصرف ثمن
الرايد الى الورثة قال في الخائنة والمحيط قال ابو بوبو وهكذا وبنت عمر بن
يوسف ردها ثم دعا وقال الخاص قال الاستاد والثاني لو خذ لان ذكوة
المائة انما هو لا اعتقاد ان الاربعين لا يشتري ان بها في تصدق الاربعين
ويؤد الزايد من الله لهم على تركه وقال في الولو الجية هن المسئلة على
اما ان يريد الموصي بهذا القول تصدق بالمائة ثم يقول اشترى بهذا
كذا او يريد ان يشتري بها خنطة ويتصدق بالخنطة فيقول يشتري
بالباقي خنطة وينفق حتى لو كان الاربعون بمائة درهم لا يجب عليه الا
التصدق بالمائة فلا يتصدق الا بعشرين وفي الوجه الثاني يرد الباقي على
الورثة لان غرضه هو التصديق بالاربعين وقد حصل قال هكذا وروي عن
ابي يوسف رحمه الله تعالى وفي التوازن والولو الجية اوصى رجل بخنطة وبثمنها

لاخر فان كان في ثلث الوصية فتفقده تميز الخنطة من البين فذلك الثلث
ينفقها الوصي على الميت لان كل من الخنطة والباقي اسم للخاص فيكون التخليص
من الوصية وعلى الوصي الانفاق من الثلث الى الموضع لان مؤنة ملك الوصي
وان لم يكن في الثلث شيء يكون مؤنة التخليص عليهما على قدر قيمة ما اصاب
لكل منهما لانه مؤنة ملكهما فيكون عليهما هكذا وروي عن الحسن بن زياد
اما الوصي بدعي سمى هذا وهذا وكسبه لذلك مؤنة التخليص على
صاحب الدعوى قال في الولو الجية وفي الظهيرة والخائنة اوصى بان يشتري
له بعشرة الاف ضيعة في موضع كذا وتوقف على الفقراء فلم توجد هناك
ضيعة ليس الوصي شرؤها في موضع اخر كما انه ليس له ان يتوقف ما اشتراه
في ذلك الموضع الى غير الامر به الميت ذكره في الخنطة وقال الامام ابو نصر
ان يشتري في اقرب المواضع من الذي سماه الموصي اما ليس له ان يصرف
المال الى وجه اخر من وجوه التبرع بالمسجد وقول ابي نصر هو المختار ذكره
في الخاص وقلايد ولو اتلف الوصي ثمن الضيعة بغير مثله ويشتري به
الضيعة ومثله في الخائنة والولو الجية وذكر في الخائنة انه اوصى ببيع
قنطرة هذا والتصدق بثمنه ان شاء الوصي تصدق بالثمن وان شاء بالعبد
فكأن تحت العبد بعد تصدق بثمنه يرجع المشتري بالثمن على الوصي
وهو على من تصدق عليه من الفقراء والمساكين ولا يرجع في مال الميت
كذا في المتبق والمحافظة وفي التوازن والمحيط اوصى بشراء عبد بكذا
اعناق وفي التركة عميد يساوي تلك الدراهم لم يجز الوصي ان يعق
واحد منهم اما لو كانت الوصية بشراء قنطرة وتفرقها على
الفقراء وفي التركة خنطة يجوز الوصي ان يفرق ذلك القدر من تلك الخنطة

وفي الولوية مثله قال لان العبد متى تفاوت فيجوز ان يكون ما ^{بالشراء} امره
احسن من عبيدك وادري منهم فلا يعينه الا ^{بالشراء} الشراء اما الخنفة فانها لا ^{تتفاوت}
لانها مثله ثم قال في النوازل هذا اذا اوصى بشراء العبد واعتاقه معاً
اما لو قال اعتقوا عني عبدا ولم يزد فقد كان ابو عبد الله ^{القليل} القليل يقول
للوحي ان يعتق واحداً من عبيد الموحي بخلاف تقدم فانه يعتق فيه ^{بشراء} يشترى
من آخر قال الا ان يبيع الوحي عبداً من موحي آخر ويسلك اليه فيشترى ^{بشراء} ببيعته
فانه يحوز وكان ابو النصر يقول لا يجوز للوحي ان يعتق الذي كان
الموحي وقت الموت في الوجهين معاً قال ابو بكر كنت اميل الى قول ^{القليل} القليل
حتى ان حضرت وصية صديق لي فذكر فيها اعتاق عبداً عنه وكان له عبد
كان هو راضياً عنه فامرني عبداً ذلك بان اذكره له فقلت له انك تدين
على عبدك فلا خير اذ جعلته مكان احدهما قال لا فعلت ان الصواب
ما قاله ابو نصر ثم قال الخاص وقال الاستاذ قاضيان الفتوى على قول ^{القليل} القليل
الا في تجوزة شراء عبيد الميت بعد البيع من آخر فانه لا يجوز للوحي اعتاقه
بعد الشراء كالا يجوز قبل البيع لان امر الموحي بشراء العبد مع علمه بوجود
العبد كالانصاف في ملكه على آخر اخرج ذلك العبد من الوصية ولو نص عليه
لم يجز للوحي اعتاقه فكذا هذا وفي الولوية اعتقوا عني عبداً وقال
اشترى عبداً فاعتقك عنه وله في الفصيلين عبد واحد ليس للوحي اعتاق
هذا الذي في ملكه وقت الموت لانه امره يعتق عبداً منكم وهذا معين وقال
بعضهم اذا قال اعتقوا عني عبداً فاعتقوا ذلك العبد جاز اما لو قال
اشترى او اعتقوا لا يجوز وفي لبنية ولو قال اشترى الى عبد فاعتقوه لا
يعتق من في ملكه وفي الفتاوى الفضل اوصى بان يعتق عنه امره بكذا يعطى

لهام ثلثة كذا ان عتيق الامه حازق الوصيان والاحازق الوصية بالحق
ولم يجز بالمال الا ان يفرض ذلك الى الوحي ويقول ان احب اعطاءها
ذلك فتوزع بالمال ايضا فانه لتمكن الوحي من الاعطاء وعدم ^{بشراء} بشاء به
قوله للوحي صنع ثلثي حيث احببت او حيث شئت ومثله في الولوية
وفيها وفي العيون والمحيط اوصى بالرقى وشراء عبد في الكوفة بالرقى
واعتاقه عنه فالمعتبر بقدر بلد الموحي دون العبد وفي جامع العتاق قال
للوحي اعتق ايها شئت بعد موتي فان قبل في المجلس فله ان يعتق ايها
شاء بعد موته وان لم يقبل او قال لا اشاء اجبر القاضي الورثة على اعتاق
ايها شاء والا الوصية بالعتق قد بحث ثم في تعيينهم لا بد من اجتماعهم
حتى لو كان فيهم غائب ينتظر حضوره ولو كان فيهم صغير يعين القضاة
مقامه دون الوحي والمكسب الارش والولد فيما بين ذلك الورثة ثم
اذا عتيق الورثة عبد لم يعتق حقه يعتقه الوحي ولو اوصى بعق عبد
مشرك فاعتقه الوحي او الورث لم يقم ويبيع العبد في نصيبه
الاجنية وفي النوازل والمحيط مثل هذا ثم عجم اوصى ان يتصدق بثلث
ماله على المساكين وهو في بلد ووصنه في بلد آخر قال يعطى ثلث ماله
للمساكين بلده ووصنه وان اعطى ثلثه لمساكين البلدة التي كان
فيها جاز وفي الخاتمة اوصى بوضايا وفي البلد نفقة مختلفة فالوحي
ينفذها بما هو الغالب في البياعات في ذلك البلد وان لم يكن بعضها من
ينفذها من اقل النافقة وفي النوازل والولوية اوصى بوضايا لا تنفذ
معينين وفي البلد نفقة مختلفة يستعمل كل منها في العقود ينفذها
الوحي من اقل النفود مائة لكونه الاقل هو المتيقن في مثاله على عرف

في الاصول وفي الجامع الاصغر عن التصار انه ينفذها في الحسن الاقل
وكذا حكم عن الدبوس فيمن اتى لا يرد رايهم فانه يحل اقراره على حسن
النقد ولو اوصى لا قوام بد رايهم منكسر فباع الوصي التركة بتمام
قال ابو نصر بيار في فستري بالتصالح شيئا ثم يبيع بالمنكسر وينفذ
لها الوصية قيل الجوز ذلك قال نعم اذ لم يكن لها وجه الا في البنية
اذا كانتا لنقد مختلفتين متساويتين في الرواج ينفذ باقل النقود و
ان كانتا متساويتين انصرفت الى الاعلى يعني في الرواج وان استعمل البعض
دون البعض يتعين المستعمل بها الوصية وفي العيون والمحيط والولوا
اوصى راضي لفقراء قريين بالف درهم يعطى لهم الالف فنقد الروي فان
لم يجز نقد الروي في قريين ولم ينفق فالوصي اما ان يصرفها بما ينفق في
قريين وان صادرت اقل من الالف او يعطيهم الدنانير ولو اوصى لمعتين
بالف مكر فباع الوصي كل التركة بالتصالح او كانت التركة دراهم صحاحا
فان الوصي يشتري بالتصالح شيئا ويبيعه بالمنكسر وينفذ منه الوصية
والاخيرة في الخائنة ايضا وفي الخاص انه ليس لهذه الاخيرة وجه في
كالاولى وفي النوازل والخائنة والمحيط اوصى بوضايا بجياد فانفذت
الوصي بالاردى قيل يجوز ذلك وقيل لا يجوز فقيل هذا القائل ليس
يعمل الزیوف في الصرف والتم والكتابة عمل الجياد فسكت قال الفقيه
ابو الليث ان كانت الوصية باقوام باعيا نعم فتساحوا بالزیوف مع علمهم
بالوصية فانه يجوز اجماعا لان الحق لم يفتقر لتساحم مع العلم وان كان
للفقراء بغیر باعيا نعم في يجوز اعطاء الزیوف ايضا على قياس قولهم لا يجوز
على قياس قول محمد فيعطي الفضل للفقراء اصلها خلافة اخرى هي اذا كان

عليه جياذ من دين او زكوة فادى بدلها الزیوف ومثله في الولو الجية
وفي العيون اوصى لفقراء مكة شرفها الله سبحانه وتعالى بشيء فاعطاه
الوصي لفقراء غيرهما جاز عند ابى يوسف رحمه الله تعالى ويضغ عند محمد
المخالفة ويقول ابى يوسف يفتي لان الوصية جعل الوصي به منجحا وتعالى
وكل الفقراء فيه سواء قال وفي الاجناس ان الامام رحمه الله تعالى مع محمد
وانه لم يذكر في الجامع الكبير خلافا للجواز ومثله في الولو الجية وفيها ولو
اوصى بالتصدق على فقراء الغرات او الخلع جاز للوصي ان يصدق على غير
من الفقراء قال وهذا قول ابى يوسف رحمه الله تعالى وفي البنية اوصى
بالتصدق لمساكين مكة لا يجوز لغيرهم بخلاف النذر ونحوه بالنسبة
وقراء فلان ثم قال بعد هذا باسطر اوصى لفقراء ببلد معينة فالاولى
التخصيص ويجوز في غيرهم وفي النوازل والولو الجية والخالصة والسياسة
اوصى لفقراء اهل بلخ فلا فضل للوصي ان لا يجاوز فقراء بلخ لانه اوصى
لهم وبه تحفظ وصيته صراحة ومعنى اما لو اعطى في كورة اخرى جاز في هذا
قول ابى يوسف رحمه الله تعالى وبريعة وقال محمد رحمه الله تعالى لا يجوز
كذا في الخلاصة وفي المنتقى نذر بصدق وهذا المال على هذا الفقير على
فقراء مكة شرفها الله تعالى فتصدق على الغير مع اما لو قال لرجل تصدق
عني بهذا على فقراء مكة عظمها الله تعالى فتصدق الرجل على فقراء غيرها
ضم المأمود وذكر في الظهيرية والخافضة انه لو قال له تصدق بها على
فقراء مكة شرفها الله تعالى فاعطاها الوصي لفقراء مصر عن ابى يوسف رحمه الله
انه يضمن وعنه انه يفتي ان كان الامر حيا وفي الخائنة روى الحسن عن
الامام انه يضمن الوصي بلا فضل بين حياة الامر ووفاته وفي المحيط وغيره

ابن يوسف رواه اخرى انه يجوز له التصدق على غيرهم وفيها وفي الحاشية
عن النوادر عن ابن يوسف في قوله الوصي تصدق على من منى الفقراء او على
الشيوخ منهم او على النساء فتصدق الوصي على اصحابهم او شيوخهم او
رجالهم او تصدق على الايتام يضمن الوصي قال في المحيط ولم يفتد هذه المسئلة
بحياة الامر وفي المحيط مثل الوصي عنه فقال على قياس ما روي عن ابن
يوسف رحمه الله تعالى فيمن اوصى بالتصدق على فقراء مكة انه يجوز له التصدق
على غيرهم وعلى قول زفر وهو قول لا يجوز ولو فعل الوصي ذلك يضمن
وفي امالي الحسن انه قول الامام رحمه الله تعالى ايضا ولم يفرق بين حيات
الامر ومماته والفتوى في هذه المسئلة على الجواز لان الوصي اراد كونه
له سبحانه وتعالى وذكر المسئلة في السيرة الكبير ونص فيه بالجواز ولم يذكر فيه
خلافه وفي الظهيرية اوصى بالتصدق بشئ على فقراء الحاج قال الامام ابو
الوصي ان يتصدق على غيرهم من الفقراء وفي الخاص ان هذا قول ابن
اما على قول التليذيين فلا يجوز له ذلك كذا في الخلاصة وفي الوالحيه
اوصى في الكوفة بثلاثة لمساكين ووطنه في البصرة قال الشافعي يصرف في
مساكين بصرته ولو صرف في مساكين الكوفة جاز لان الغرض احيال الابرار
الى المساكين والكل في المسكنه سوء قال وذكر في بعض المواضع وعزاه
في الخلاصة الى العيون والنوازل ان يبعث ثلث ما كان له من المال يصرف
الى مساكين بلد الميت وما كان في وطنه يصرف الى مساكين بلد الوصي
اعتبارا بالركوة قال في المحيط ان ينظر ان كان نقد بلد الموت يروح
في وطنه الى وطنه من نقد بلد الموت وان كان نقدا لا يروح فيه بل يوصي
ان يصرفه ويبعث المصروف الى وطنه وان صادقت اقله ذلك قال واذا

لواوي

لواوي بالف درهم وذلك النقد لا يجري في وطنه فانه يصرف وان شاء
اعطاهم فانما يروى في الظهيرية ايضا انه لو اعطى الوصي الوصي به لغيره
لم يجز او لاجاز اما لو امر انسانا بالتصدق عليهم فتصدق هو على غيرهم يضمن
الماثور وفي الخاص نذر ان يتصدق بهذا المال على مساكين اهل مكة
او على هذا الفقير فتصدق به على فقراء بصره او على فقير اخر جاز اما لوقاله
لغيره في الف قوله واعطى للغير لم يجز ومنع وهذا هو قول محمد رحمه الله
الاخير في الوصي ذكر في فتاوى رشيد الدين قال الميرض تصدق بثلثه
في شعبان فتصدق الوصي في رمضان جاز وفي الظهيرية والخاتمة قال
تصدقوا بهذه العشرة على عشرة من الفقراء فتصدق بها الوصي على واحد
دفعه ومنه في الخلاصة عن النوازل وكذا لوقاله تصدقوا بها على الواحد
فتصدق على العشرة او قال تصدقوا بها في عشرة ايام فتصدق بها
في يوم واحد جاز الكل قال الخاص في الاخير لانه مخالفة للجمهور وذلك
لان التعجيل في الانفاذ غير من التاخير وقال في الوالحيه لانه لا ينفقه
في هذا التقيد وفي النوازل والخاتمة اوصى باطعام عشرة مساكين
عن كفارة يمينه ففداهم الوصي فما توافوا قال محمد رحمه الله تعالى يفتدي و
يعشى غيرهم ولا ضمان عليه وفي العيون قال اطعموا عشرين مساكين
غدا وعشاء ولم يزد ففتدي الوصي عشرة فما توافوا يعشى عشرة اخرى وعن
ابن يوسف ان الوصي يفتدي عشرة اخرى ويعشىهم ولا يضمن استحقاقا
والقياس ان يضمن قال وبالله تعالى الوصي يفتي وشهرا في الوالحيه
ايضا وفي النوازل والواقعات والمحيط والوالحيه والخاص والخلاصة
اوصى له بان يتصدق عنه الف درهم ويعطى لكل فقير درهم فاعطى

الوصي لو احدى منهم مائة نصف درهم واخرى نصف اخرى قال ابن سلة
ارجو ان لا يضمن الوصي لانه لما اكل له درهم لم يكن تخالفا للموصي قلت او
يكون متداركا للخالفة وسواء فيه اعطاء الثاني قبل استهلاك الاول
او بعد وللوصي ايضا ان يزيد للبعض على الدرهم لكنه لا ينبغي ان يفعل
لان الواجب لا ينافي على وصي الموصي ولا يجاوز عنه برأيه اما لو قال
لا يعطى لكل فقير الا درهم لم يكن للوصي ان يزيد على الدرهم كما اذا قال و
لا يعطى لكل اكثر من درهم حجة لو زاد يضمن الزائد للخالفة وبدون هذه
المقالة لا يضمن وفي الولو الجية لانه نهاه عنه وما كان منه يتابعه لا يدخل
تحت الوصية وفي القينة اوصى لزيد عشرة و اوصى بقديرة مملوكة معينة
ولم يعين له مصرفا فاعطى الوصي لزيد عشرة من القديرة قال القاضي يكون
لزيد العشرة الباقية وفي الخاتمة اوصى لفقراء هذه السكة فلما اتاهم
الوصي بالمال قالوا لكم ليس لنا به حاجة ولا نريد تبطل الوصية ويكون
المال ميراثا حجة لو لم تدفع الوصي الى الورثة يضمن وفي الواقيات والوفاء
اوصى للفقراء بالف فدفعها الوصي الى غني افتقر بعد موت الوصي جاز
اما لو خضع الفقراء كان قال لفقراء هذه السكة فدفعها الى غني افتقر
بعد الموت من اهل تلك السكة لم يجز فيضمنها الوصي قال في الخاتمة لانه
جهد الاستحقاق في الوجه الاول بحجة الفقر فيعتبر ذلك وقت الموت
الذي هو وقت الاستحقاق اما في الثاني ليس الا فقر وقت الاشارة
والتيبين لانه قضية التخصيص هو اذ الشئ اغناهم فلا يصح الدفع
اليه وفي الولو الجية قال الوصية اخرج من مالي الثلث فتصدق على فقراء
الف درهم وثلاثة الفان لا يتصدق الا بالالف اما لو قال وصيت بالف

خرج

يخرج من مالي الثلث ولم يزد يلزمه تصدق بجميع ثلثه لانه امره باخراج
الثلث وبميراثه ساير امواله وهو لا يكون الا بالتصدق الى موضع من
المواضع وموضع ليس الا الفقراء لانه وصية بقرايب الاحوال ولا
وصية الا لهم فكان امره بالاعمال بالتصدق اليهم دلالة قلت ثم لما
كان تصدق الف من الثلث صالحا لسببته اخرج اعتبر تنفيذه
عليه فلم يلزم عليه صرف جميعه اعني الا يقين في الفضل الاول وفي العيون
اوصى بثلثه لك اكين وورثته فقراء كما اذا اراد الوصي ان يعطيه
لبعض منهم شيئا من الثلث جاز ان اجاز بعضهم لبعض وذلك لان
تعيين الوصي كتعيين الوصي وفي تعيينه لنفسه يشترط الاجازة
كذا هنا وفي فتاوى الفضل اوصى الى قوم ساهم بالف درهم وله ورثة
فقراء وزعم الوصي ان الوصي اوصى بذلك القدر لك اكين فطالب الورثة
الوصي بذلك المال بناء على انه وصية للفقراء ولا يجدهم الوصي ولا
يظفر بهم فان لم يجدوهم فلفقراء ان يشترطوا كون الوصية للفقراء
فان اثبتوا يكون المال وصية للفقراء ولا يكون ميراثا للورثة
لكي لا يعطى منه شيء لاحد من الورثة الا ان يرضى به الكل وهم فقراء
فيعطى لهم كما يعطى لغيرهم من الفقراء قال في الولو الجية لانهم وغيرهم
في الحاجة على السواء قال وانما يشترط رضا الورثة لان تعيين الوصي
كتعيين الوصي ولو عين الوصي الورثة في الابتداء يحتاج الى رضا
البنات فكذا هنا وفي العتبات امره بالتصدق بشئ من ماله لانه يصدق
الى ولد الكبير واخوانه اذا كانوا فقراء اما ليس له الامساك لنفسه الا
ان اقال له منه حيث شئت قال في الولو الجية لانه لانه في هذا المعنى

في دفع القدر الى ولد المحتاج بخلاف الوكيل بالبيع اذ اباغ من هؤلاء
حيث لا يجوز لانه مبادلة فتمكن فيه التهمة ثم قال العناني في المسئلة
قال وعن ابن اسلم انه لا يعين ان يعطى لولد الصغير قال الولي الح
لان القابض الصغير هو نفسه فيكون واضعا في نفسه قابضا لنفسه قلت
والواحد لا يتولاهما وفي الظهيرة والمحافظة لوقال اوصيت الى فلان
بثلثي يضره حيث شاء له ان يضره في نفسه واولاده الصغار وقيل
ليس له ذلك وفي الخلاصة هكذا لا يضره في نفسه وقيل يضره في نفسه وفي اولاده
الصغار اما لوقال الوصي اعطى ثلث مالي من شئت لا يكون له صرفه الى نفسه
الى اولاده الصغار قال في المحافظة فوق بين هذه وبين ما سلف وهو
ان الوصي هنا معرف بلاضافة الى نفسه فلا يدخل تحت التركة قال الام
رجل امر رجلا بان يتصدق بشيء من ماله ودفع اليه فصدق بالمانور
ابن نفسه او ابنه جاز اجماعا بخلاف اذ اباغ الوكيل بالبيع ثم لا يجوز
شهادته له لان في البيع منهم التهمة ولا تهمة في الصدقة ثم قال بعد
رجل دفع المال الى الوصي وامره ان يتصدق بثلثه فوضع الوصي في
نفسه لا يجوز ولود دفع الوصي الى ابنه الكبير والصغير الذي يعقل القبض
جاز وان لم يعقل لم يجز وفي الخاتمة دفع المال الى الوصي وامره بالتصدق
بثلثه لا يجوز الوصي وضعه في نفسه وذلك الذي يعقل القبض اما لو
وضعه في ولد كبير والصغير الذي يعقل القبض فانه يجوز وفيها
اوصى بتصدق بثلثه او امر رجلا بالصدقة بشيء من ماله فصدق بكل منهما
على ابن نفسه او على ابنه الصغير الذي يعقل القبض جاز اجماعا وفي الظهيرة
والخلاصة اوصى بالتصدق بثلثه الوصي ان يصرفه الى اولاده الجار

والى امراته اما ليس له ان يصرفه الى اولاده الصغار ومثله في الشراعية
وفي المنتقى اوصى اليه بثلثه يضره ان شاء جاز له ان يضره عند نفسه
ثم يجوز له بعد ذلك ان يعطيه للوارث ولو غنيا وبلا رضا غيره من الورثة
لان تهمة مبدلة منه اما لو اعطاه للوارث قبل ان يضره عند نفسه
او اعطاه للورثة على من همهم قبل الوضع عند لم يجز الا باجازة كل
الورثة ولو كان من اعطاه له فقير محتاجا لانه تنفذ الوصية ولا
وصية لوارث بلا اجازة البقية ومثله في جامع العناني وفي البنية
ضع ثلثي حيث شئت له ان يضره في نفسه وفي اعطاه في ثنية الزاهد
عن الشيخ برهان الدين صاحب المحيط قال لاخر اصر فثلثي الى الفقراء فضره
اليهم الورثة فالوصي ان يخرج اليهم الثلث مرة اخرى وفي جامع العناني
قال الوصي وضع ثلثي حيث شئت فلم يشاء الوصي لا بد من اجتماع الورثة
على تعيين واحد فاذا عيّنوا ينقذه الوصي والقاضي او الى الورثة كما
وفي النوازل اوصى بقر يبيع وان كانوا لا يحصون وهو قول محمد بن
ويرثه وذلك لانها قريبة لانهما صلة الرحم وقال ابن الحارث ان كانوا
فالوصية باطلة ثم قال ابو القاسم الحسن ان يتحرى الوصي فيقرق على
المحتاجين منهم وقال الخالص قال الاستاذ الحسن ان لا يفضل فقيرا
لفقره بل يفرق بين الكل بلا تفضيل للبعض الا برضا الآخرين لان
صحة الوصية انما كانت بحجة القرابة وهم فيها سواء وفي النوازل اختلفوا
في تفسير الاحصاء وعدم الاحصاء والصحح ما ذكره من رحمه الله تعالى
انهم ان كانوا امة فادونها فانهم يحصون وان كانوا اكثر من المائة
فانهم لا يحصون وفي البنية ولا نقد الاحصاء وهو موكل الى ذى القا

قلت وهو الصحيح وفي العيون اوصى بوصايا وامر وصيته بانقاذها من
ثم ضيقه له فلم يجد الوصي من يشتريها قال ينبغي للوصي ان يقوم الضيق
على وجه الاستقصاء فاذا قبل ليس فيه من الغبن شيء يبيعها بتلك القيمة
من رجل ويسلمها اليه ثم يشتري الوصي منه بال نفسه وينفذ وصاياه
من الثمن الذي اعطاه من مال نفسه وكذلك يفعل مثل ذلك اذا اراد الوصي
ان تنفع الضيقة له ذكره في الولو الجية وفي العيون مليون اوصى بوصايا
يخرج من ثلثه بعد قضاء ديونه بالبنية فلم يخرج كذلك الا ببيع داره
والوارث لا يرضى ببيع جميع الدار ان كان الدين ياتي على جميع الدار او
اكثرها بحيث لا يبيع منها الا شيء يسير فلو وصي ان يبيعها لا يسع الا
ذلك ان علم انه ان لم يبع الدار يبيع الدين على الميت زمانا طويلا واهل
الوصايا شركاء الوارث ومثله في الولو الجية وفي الخاص والخاصة اوصى
لمعتن بمائة فباع الوصي من ذلك المعلن شيئا من التركة بمائة اوصاه على
ثوب قيمته مثل المائة او اقل منها او اكثر جاز اما لو كانت الوصية للفقراء
فصلح الوصي ثلاث منهم على عشرة منها لم يخرج من القياس فيه ان يسترد
منهم ما اعطاهم من العشرة لانه انما اعطاهم على شرط سقوط الباقي
من المائة كما هو في حقه الصلح ولم يسقط حيث لم يخرج اكثر من استحسنوا
وقالوا يودي الوصي للفقراء التسعين اتماما للمائة ولو صالحهم على ثوب
قليل القيمة لم يخرج ايضا لكن يكون له اخذ ثوب منهم لانه لما لم يكن من
جنس حقه لم يخرج اعطاه لغيره فلم يتعلق برحمة فيمكن الوصي من اخذ
منهم بخلاف العشرة فانها لما كانت من جنس المائة يكون اعطاهم
لم اعطاه لبعض حقه فيكمل لهم البقية ومثله في الولو الجية والمحيط و

القينة

القينة الزاهدي وفي البنية اوصى له بمائة فاشترى يعني الوصي له
شيئا من التركة بمائة وتقاضا جاز ولو اوصى بمائة للمساكين فصالح
يعني الوصي ثلثه من المساكين بشيء لا يجوز وفي المحيط قال في وصيته
بيعوا هذه الاقدار للعق من يتخذها ام ولد او يدبرها فاني اجني
محتسنا فانهم شرط عتقها او اتخاذا ام ولد لا يكون في نفس البيع
ولكن يختلف من يريد شرائها انه سيفعل ذلك اذا شرها وان لم يجد
احدا يريد هاكذلك فانه يبيعها امه يعني لا يحط في قيمتها ويبيع فمن
يشتريها ولا يريد بها ما ذكرناه وفي قداوى الفضل والمحيط والظهيرية
اوصى ببيع قننه هذا من اجتهد القن وادارة بحجها الوصي والورثة
بيعه من ارادة فان اراد ان يشره بقيمة يحط في قيمته مقدار
ثلث مال الوصي ومثله في الولو الجية وفي البنية اوصى بخير هذين العبد
او باوكسهما فلهلاك احدهما ولا يدري فالبيان الى الوارث فان لم
يكن فالوصي وفي الواقعات والمحيط اوصى ببيع عبد للعق يبيعه
الوصي ويحط قدر الثلث ان لم يرض ببيع ارادة المثلتين شره
بالقيمة اما لو اوصى بشره عبد فلا للعق لا يشتريه الوصي باكثر من
قيمه لان الاول بمنزلة الوصية بعق عبد والثاني وصية بعق
عبد الغير في المحيط عن نوادر هشام بيعوا قننه هذا من قننه ولا يجعلوا له
من ثمنه الف درهم فباعوه بالف درهم قال محمد يعطون له الف وليس هذا
بحط عن المشتري فلو استحق القن فلا شيء للمشتري قال لانه قد رجح
اليه ماله ولو كان قال في المسئلة اعطاه من ثمنه خمسمائة فالتحق بان
المشتري يرجع بالخمسمائة التي نقدتها وفي الخاص مريض قال في ادعي على

ورأى الوصي ان يفعل ذلك فعل قال كان ما نحننا يقولون ان
هذه الوصية باطلة وكان نصير يقول في جازة يصير كأنه ما يرى الوصي
ان يفعل فعل قال الخاتمة والفتوى على البطالة كونه اقرب الى الجمل
قوله ما يرى الوصي الى اخره هو اقامة الوصي مقام نفسه فيصح ما يفعله
الثالث فلا يشابه الاول وفي العيون والولوية اوصى الغائب بعد
ينفق الوصي على العبد من مال الميت الى قدوم الغائب قال في الوولوية لان
صحة الوصية بالقبول وقبل القبول هو في ملك الوصي فننفقه في ذلك فاذا
قدم فان قبله يصح الوصية ويرجع عليه الوصي بالنفقة كلها اذا كان الانفا
بامر الحاكم لانه انفاق لعبد غير وان لم يقبله تبطل الوصية ويكون العبد
ميراثا ولا يلزم على الغائب شي من النفقة لانه ظر ان انفاق لعبد الورثة
من مال الورثة وفي الخاتمة اوصى بثلاثة فانفذ الوصي البعض منه وبقي البعض
في يد الورثة هل يكون للوصي تركه في ايديهم قالوا ان علم الوصي انهم
اهل الدين انتم يخرجون البقية للوصية جاز له التركة والالتزام
ان كان يقدر على الاستخراج حتى لو لم يخرج من ايديهم يفهم ما تركه عند
ان ضاع وفي المنتقى مات وبيدا وديعة من عقار او منقول وله ابن كبير
ووصي تكون الوديعة في يد الابن وفي الجواهر لا ينبغي للوصي التصرف
في ثمن ما اوصى الميت بالرجع عنه بثمنه وان تصرف الى شيء اخر اذا اباعه بما
يرجع في طريقه من الاثمان اما اذا اباعه بالايروج فيه فله ان يصرفه الى
ما يرجع فيه هذا ولو كان في ثمنه زيادة عن نفقة الحاج والاهل والابا
والزيادة ترجع من الثلث فانه لا يدفعها الى الورثة قبل وصول المالك
بالرجع الى بلد الوصي لاحتمال الاحتياج اليه بضياح ما في يد الحاج عنه

وفي القينة الزاهد تى اوصى بالرجع وكفارة مائة عشرة سنين والثلث
يسمى فاذى الوصي الكفارة من النقد وعين الرجع الذين فات المديون
مفلسا قال صاحب المحيط فان الوصي ينفق قدر الدين وفي الوجهين
المنتقى للوصي التصرف في مال الميت بدون دفع الغماء اما ليس له ان
يتصرف فيه بدون دفع الورثة يعني اذا كانوا باكر احاضرين قلت
لان حق الغماء في المائبة فالوصي ان ينض التركة اما حق الورثة
في المائبة والصورة معافلا يجوز له ان يفوت عليهم الصورة الا
بالرضا وفي التوازل والخاتمة للورثة يعني الكبار يستخلص التركة
لانفسهم باداء الديون وانفاذ الوصية من خالص اموالهم ولا يكون
الوصي منهم من ذلك اما لو اختلفوا في الاستخلاص فالوصي يبيعها
ويصرف من ثمنها الدين وينفذ الوصية ولا يلتفت الى قولهم لقيامه
مقام الوصي ومثله في الخاتمة ايضا وفي البنية للورثة يعني الكبار
قضاء الدين وانفاذ الوصية من اموالهم ليس لهم الضياع وفي القينة
الزاهد تى غر الخليفة ان الوارث يستخلص التركة المستغفرة بالدين
يقيمها لابا الدين قال ولو كان له وارثان فقال احدهما للاخر احض
الدين وخذ التركة فقضاه لا يملك به التركة بل يكون للاخر ان يأخذ
نصيبه منها ويدفع حصته من الدين وفي دعوى الخلاصة وكهاب القضاء
منها ان للورثة حق استخلاص التركة بقضاء الدين وكذا الواحد منهم
اذا امتنع غيره من الباقيين اما لو امتنع الكل فالقاضي لا يجبرهم عليه
بل ينصب ميتا للبيع وفي الكافي ولو اراد بعض الورثة استخلاص غميا
من التركة لنفسه ياد اء قيمته للبقية لم يكن له ذلك اما ذلك الغماء

وذلك لان حق الوارث متعلق بعين مال الميت وحق الغريم ليس الا في
 المائنة فافترقا وفي الذخيرة ولو امتنع الورثة عن بيع التركة وفضلوا
 الديون وقالوا لا نبيعها ولا نتعرض لها ولا نقضه الديون من اموالنا
 بل نعطى التركة للغرماء قيل يبيعها الوصي او ينصب القاض من بيعها و
 يقضه الديون وقيل بل يجبر الورثة او لا على البيع اذا طلبه الغرماء فان
 امتنعوا يبيعها الوصي او منصوب القاض قلت فيكون هذا في كون
 كراهم والا فلا يوصى ان يبيع حق الضغار قبل حيز الورثة وايضا الجبر
 لا يتصور الا في الورثة الجكار وفي النوازل والذخيرة والماينة اذ كان
 الدين وارث المديون او وصيه يكون له الرضخ مقدار حق من غير علم القينة
 الورثة قال في موارد الفتاوى مثل ابو القاسم الصفار عجم له
 على اخي دين اقام والطالب وارثه قال له ان ياخذ مقدار حق من
 غير علم الورثة وفي المينة غم السراجية او وصي بان يقرض من فلان كذا كذا
 درهم وهو يخرج من ثلثه فعلى الوصي تنفيذه وفي آخر كتاب الوقف في الخاصي
 مريض قال كنت متوليا على وقف فلان فاستهلك من غلته كذا كذا
 او قال اديت زكوة مالي كذا كذا سنة فادوا ذلك مالي بعد فاني
 قال ينظر ان صدقة الورثة في قوله ذلك فيع الوقف يعطى من جميع ماله
 وفي الزكوة من الثلث وذلك لانه لو ثبت استهلاكه كان يؤخذ منه فلا
 يكون اخذ مضافا الى الاقرار لانه في الحقيقة اقرار بالدين ومحل جميع
 التركة اما الزكوة فلا يجب اخراجها بعد الموت الا بالوصية فيكون اخذها
 مضافا الى الوصية ومحلها الثلث وان كذبه الورثة فالوصي ان يحلفهم
 بالله تعالى ما يعلمون ان ما اقر به حق فان اقره الرضخ على سلف وكذا

لوتجلا

لوتجلا الان التناول كالاقرار وان حلفوا جعل لكل من الثلث لانه
 موسى برو في الولو الجيرة اوقف وقف ولم يجعل له في حال حيوته قتما
 وله وصي فالوصي قيم على اوقافه وفي الخلاصة فوصيته وصي على اوقافه
 لان الوقف محتاج الى قيم يقوم في اصلاحه ويصرف غلته الى مصارفه
 قدره يكون وصيا يتصرف في امواله فضاؤلا يكونه وصيا رضاء يكونه
 قتما لانها واحد بخلاف ما لو جعله في حيوته قتما لانه منه تنصيب
 بل استقلال كل منهما في حذقة فتشابه جعله وصيتين ونص في كل منهما
 بالاقرار في نوع من امواله وفي الغيور او صيت الى ايها وزوجها
 بوضاياهم عتق وصلة وغيرهما وترك صنعة وثيابا وحلياً وخلفت
 صغيرا وصغيرتين فقال الورثة ان هذا الوضايا من خالص مالي ولا يبيع ^{الشياب}
 ولا المحل قال ان نفقة الوضايا من ماله ثم الوصي الاخر فاما كان ^{الضالة}
 ووضايا يحتاج فيها الى شراء شيء وقد اشترى على ان يرجع به في التركة
 يكون ذلك ديناً في التركة وان اشترى على ان لا يرجع لم يرجع الوصية
 وما يحتاج اليه من الصدقة من غير شراء شيء فلا يرجع من الوصية بوجه
 الوصي فان اجتلب الاب بقاء تلك الاعيان الاولاد وتنفيد الوصية
 من نفسه فانه يبيع الضغار مالا ثم يبيع الوصيان قدر الوصية من
 رجل ويسلم له اليه ثم يشتري الاب للضغار من ذلك الرجل ذلك المبيع
 بمثل ذلك الثمن او اكثر لوقوعه قبل نفقة الوصية وينقد من ذلك المال كذا
 ووجه للضغار فيشتري به تلك الصنعة ويعطيه للوصيتين ثمنها
 فيستقذ ان منه الوصية وانه من ثمنها وحقه اعلم وفي القينة او وصي الى وارثه
 يشهد ثلثه الى المسكين وتركه عقاراً قال ظهير الدين المرغيناني للوصي

للموصي لو ادت ان يدفع القيمة من مال نفسه لله سبحانه وتعالى اعلم
فصل في تعدد الاوصياء ذكر في الولو الجية والخانية
والخلاصة والخاص ان الميراث اذا قال الجماعة عند اعلوا بعد موت
كذا كذا وهو من اعمال الوصاية فقبلوا او سكتوا ثم قبلوا بعد الموت
او صياؤة وان قبل بعضهم وهم اثنان او اكثر فهم الاوصياء فمن بينهم
وان قبل منهم الواحد فقط فهو الوصي لكن لا يجوز له تنفيذ الوصية كما
يجوز للتعدد فيرفع الامر الى الحاكم فيضم اليه واحدا فينفذ فان معا
او يطلق له التصرف ومن فينفذ بعد ذلك لان الميت ما رضى برأي
الواحد حيث خاطبه بالعمل للجماعة ثم اقلها في الوصية اثنان فيكتب الحاكم
دفعا للضرورة ولو لا كون فعله هذا ضروريا لزم عليه اكمال عدد الخاطبين
والله سبحانه وتعالى اعلم وفي الخانية اوصى الى اثنين على التقا قبل قال شمس
الاثمة الخواني اختلف فيه المشايخ فقال بعضهم ينفرد كل منهما في التصرف
في مال الميت وقال آخرون هو والايشاء اليهما جميعا واحد فلا ينفرد كل
منهما في التصرف وهو اختيار شمس الاثمة السرخسي وصاحب الخلاصة وهو
الشيخ قال في الولو الجية من قال في المسئلة بالا نفرد فقد قاسها على
توكيلها ببيع شئ بعينه على التقا بحيث ينفرد كل منهما في البيع وفاقا
والفارق قال او ان وجوب التوكيل وقت التوكيل وهو في المسئلة متفق
فيكون كل منهما مستقلا في الوكالة على ما اوجب ووجب الايشاء في كل
وجوب بعيد الموت وهو واحد فيكون الايشاء اليهما في وقت واحد
كيفما اوصى فيكونا كانه جمع بينهما في الايشاء بكلمة واحد وذكر في الولو
ان الانفراد قول محمد رحمه الله تعالى والاجتماع قول الامام رحمه الله تعالى

وفي الخاتمة

وفي الخاتمة خاتمة اوصى الى رجل ثم مكث زمانا فاوصى بوصيا الى آخرهما
وصيان في كل وصاية تذكر ايضا ولا الى الاول او نسى لان الوصي
عندنا لا ينعمل ما لم يعزل الموحي ويخرج عن الوصاية بان يقول اخرجه
عن الوصاية او يقول رجعت عن وصايتي اليه حتى لو كان بين وصيته
مدة سنة او اكثر لا ينعمل الاول عن الوصاية وفي التوازل اوصى اليهما
وقال فعل كل منهما جائز وقال كل منهما وصي تام قبل هذا والذي يوصى
اليهما جميعا سواء في الخلاف في جواز الانفراد في التصرف وعدمه وقال
ابن مقاتل ان الخلاف في الصورة الثانية اما في الاولى فكل منهما ان
ينفرد في التصرف في قول علمائنا رحمهم الله تعالى وهو الصحيح ومثله عن القنادر
ايضا وفي فتاوى الفضل والخانية اوصى بنصيب بعض ولد الى احد
بنصيب البقية الى آخرهما وصيان في كل ذلك وكذا الوصي الى احدهما
بالدين والى آخر بعقوبه او بامر امواله او وصى الى احدهما بميراثه في بلد
والى آخر بميراثه في بلد آخر ومثله في ان طيمرية وقال فيها وعند اليوسف
رحمته تعالى ينفرد كل منهما فيما عتبه الموحي وذكر في الخانية ان محمد
مع ابي يوسف رحمهما الله تعالى ومثله في الولو الجية وفي الخانية في موضع آخر
ان الانفراد قول محمد رحمه الله تعالى قال في الولو الجية فرق الامام ابن حنيفة
رحمته تعالى بين الوصاية والوكالة بحيث لم يقل باختصاص الوصاية فيما
عتبه الموحي من النوع وقال باختصاص تيمر بما عتبه الموكل للوكالة
صار مسألة الوكالة وفاقية وهذه خلافة بناء على ان الوصاية
اثبات الولاية للموصى وهي في الموحي ولا يهتمل التيمر فكذا في الوصي الى اقل
الوكالة فهي انا بة منابرة وقد انا بة في تصرف مخصوص فلا يتعدى عن ذلك

قلت وتحقق ان بالموت لا يتدارك ما بعد بخلاف الحياة فلهذا قال
في الوصاية انها امانة منها بنفسه من كل وجه ولا يعتبر ما يدل عليه
تخصيصه بنوع من الانواع على انه في حالة الموت فلهذا لم يقدر على بيان
مرادك على مرادك بخلاف التوكيل فانه في حالة الحيوة فاذا لم يكن مرادك ما
يدل عليه ظاهر كلامه بنية في وقت اخر فلا معنى لانفا وما يدل عليه كلامه
دلالة ظاهرة فتدبر وفي الخاتمة وان طرقت رجل واحد وصيا على بنية
واخر على ابنته وثالثا على امواله ورابعا على ديونه فان شرط ان لا يكون
كل منهم وصيا فيما اوصى به الى غير يتفرد كل منهم بما شرط به خلاف وان لم
يشترط فهو على الخلافات التي ذكرها ذكره الكوفي والفتوى على قول الامام
وفي البنية حفظ كل وصي بتصرف صار كل وصيا عاماد وفي الظهيرة
الخاتمة والبريز اوصى الى رجل وقال اعمل برأي فلان او بعلمه فالوصي
الاول وله ان يعمل بدون اذنه وعمله ما لو قال لا تعمل الا برأي فلان او
الابعه فما وصيا في الصحيح قال في الوصاية لان في الاول امره
بالمشورة وفي الثاني نهاه عن العمل ما لم ينضم الى اذنه راي فلان وهذا
التفصيل اختيار الفقيه الى الميت وعلمه الفتوى وقيل الوصي في الو
هو الاول وقيل هما وصيان فهما معا وقيل الوصي التام في الاول
الاول وفي الثاني الثاني والاول على ناص وفي الخاتمة اوصى الى
رجل وجعل اخر مشرفا عليه ذكر الناطق انها وصيان كما اوصى اليها
وقال الامام الفضل المشرف ليس بوصي فلا يكون المال عندك اما لا يجوز
الموصي ان يتصرف بدون راي المشرف وعمله وفي الخاتمة ويقول الفضل
يفقه وفي البنية الوصي مع المشرف كالوصيان قال ولو جعل عليه مشرفا

لا يتصرف

لا يتصرف بدون المشرف يتصرف وحده قال والوصي اولى بمسالك
المال من المشرف قلت وفي قوله والمشرف يتصرف وحده كالوصيان
بعد قوله محل نظر ولذا قال في جامع الفقهاء وقيل للمشرف ان يتصرف فلي
بكلمة قيل فتدبر وفي النوازل اوصى اليهما فقبل احدهما وسكتا الآخر
فقال القابل للساكت اشترى لي كفتا فقال له نعم اشترى الكفتي فهو
قبول منه للوصاية وكذا لو كان الساكت خادما للقابل يعمل عنده فامره
بشراء الكفتي فقال نعم او شره ومثله في الوصية والخاتمة ايضا
وفي الخاتمة وغيره ان حكم هذا الفصل انه لا يتمكن احد الوصيان او
الوصياء من التصرف بدون حضور راي الباقي الا فيما لا بد منه اولا
يكون فيه مدخل الرأي وهو اشياء معدودة كالتهنيز والتكفير و
استيجار الخيل لجل الجنازة وقضاء الديون من جنسها وطلبها و
الحضرة في حقوق الميت على الناس وعند الناس والحضرة فيما يدعي
على الميت ذكره في السف وتنفيذ الوصية المعينة وعق العبد المعين
للاعتاق واستيجار الظئر وشراء الطعام والكسوة والابتداء للصفا
وايجار نفق اليتيم لعمل يتعلم واجارة مال اليتيم ذكره في البنية ورده
الودائع والامانات والعواري والغصب وردة المشتري شرعا فاسد
وحفظ الاموال المجمعة وجمع الضايعة منها وبيع ما يخشى عليه التوى و
التلف كالغواصة واللحم وقبول الهبة للصغير وقسمه المكيل والموزون
وفي العتايبة وله تنفيذ الاعتاق فيما اذا اوصى بعق عبد بغير عينة بعد
ما عينته الورثة كالم وله ان يتصدق بالثلث الشايع فيما اذا اوصى بثلث
ماله للفقراء وتنفيذ ما عزمه الذرايع للتصدق قال في الخاتمة وفيما سكو

هذه التصرفات فما يكون من باب الأمانة والولاية أو يكون فيه مدخل
للمرأى أو يكون من أعمال التجارة ذكره في العمادية فانه لا ينفرد فيه أحدا
لانه ما رضى إلا برأيها وذاي الواحد ليس كذاي المتعدد فلا ينفرد في
قبض دين الميت وقبض ودائع ذكوة في الخائنة والعقائبة ولا يبيع
أحد ما شيئا ولا يشتري ولا يزوج ولا يستأجر ذكوة في النصف ولو مات
المودع وله وصيان ينفرد أحدهما بالقبض عند عدم الدين ذكوة في العقائبة
وهذا كله مذهب الطرفين رحمهما الله تعالى وعند أبي يوسف رحمه الله
لكل منهما أن ينفرد في التصرفات كلها أصل الخلافية خلافة الأفراد
أحد الوكيلين بالبيع والهبه وهذا اليمين بلا تعيين الموهوب له أما لو
فان أحدهما ينفرد بالهبه وهذا ولو وكل أحد الوصيتين الآخر جاز
أنفراد الوكيل في جميع التصرفات وفاقا لأن رأى الوكيل رأى الموكل
فيجتمع مع الرأيان فيجوز عندهما أيضا وفي البينة ينفرد أحد الوصيتين
بأجارة مال اليتيم لا في التجارة وقبض الديون أو وصايتها جملتها أو الكل
على حد وفي العقائبة والصحح أن الخلاف في كل واحد وفي وصايا المتفق
لأحد الوصيتين أن يوجر اليتيم على قياس قول أبي حنيفة ولا يوجر عبد
وفي القدر ورى أن يوجر في قوله وقال محمد بن جرير عبد وفي الخائنة مات
أحد الوصيتين ليس له منها أن يتصرف في تركه عند الطرفين فيرفع
الحق الأمر إلى الحاكم فان رأى الغنم ضم إليه آخر وإن رأى أن يجعل وصيا
وصى ويطلق التصرف المطلق فيستبد بالتصرف وقال أبو يوسف
يستبد الحق بالتصرف ولا يرفع الأمر إلى الحاكم قال وغير الإمام رحمه الله
في رواية أنه ليس للحاكم أن يجعل الحق منهما وصيا وحده حتى لو فعل لم ينفذ

تصرف

تصرف الحق باطلاق الحاكم له وهو قول ابن أبي ليلى قال الخدادى لأن
الموصى لم يرضى بتصرفه وحده ثم ذكر أن هذا إذا لم يوص الميتم إلى آخر
أما الوصى إلى غير ذكوة ينفذ تصرف ذلك الغير مع الحق الباقي كان
الميت أو وصى إليهما ولا يحتاج إلى نصيب لقاضي وذلك لأن رأى الميت
باق برأى من يخلقه حكما فيكون كما رضى به الميت قال ومثله لو فسق
أحد الوصيتين فأن الحاكم يعزل الفاسق ويكون بعد الجواران شاء
ضم آخر وإن شاء أطلق للعادل العمل على الخلافات أتى قال ومثله
أيضا لو قبل أحد المخالطين بالوصاية بعد الموت دون الآخر إلى أحدهما
قبل موت الموصى وقبل الآخر بعد الموت ومثله في الوصية وذكر في
الخدادى أن أحد الوصيتين يجعل القاضي مكانه آخر أما عندهما فلأن أبا
عمر عن التصرف وحده وأما عند أبي يوسف فلأن الحق وإن كان ينفذ
على التصرف وحده لكن الموصى قصد أن يخلقه بتصرفان في حقه وقد
أمكن بنصيب الآخر فينصب فجعل المسئلة وفاقة وفي الخائنة والوصية
ويوسع الخلاصة غير الزيادة أن لا يجوز بيع أحد الوصيتين مال اليتيم
من الوصى الآخر ولا شركة له منه كالأبجوزم إلا حجة قال في الخائنة وهذا
عند أبي حنيفة وفي الخلاصة أن قد راعى وفي الوصية وإنما لم يجر
لأن البائع إذا طالبه بإداء الشيء يقول أعطيك النصف وأجس النصف
فيؤدي إلى التزاع قلت وهذا نزاع إلى كون المسئلة وفاقة والظاهر
أنها خلافة مبناها الاستبداد بالبيع وعدمه وفي أحكام الصغار لا
يجوز لأحد الوصيتين أن يكاتب عبدا ليتيم الأب رضاء الآخر وقد مر في فصل
العتق وفي الخدادى تصرف أحد الوصيتين ثم أجارة صاحبه جاز ولم يمتنع

الى تجديد العقد الا اذا كان تصرفا لا يتوقف كالبيع والشراء فكل
وفي الخاتمة اوصى بالتصدق عنه بكذا وكذا فان لم يبين الفقير لا يتصدق
احد الوصيين بالتصدق خلافا لابي يوسف وان عتبه يجوز الا نفراد
عند الكل قال وكذا الوصى بشئ للمالكين ومثله في الولو الجية ثم قال
قال الامام فعمل الائمة الحلواني كانا في انحاءنا نطنون انه اذا اوصى بشئ
من ابواب البر يتصدق احد الوصيين بتنفيذها وليس الامر كما ظنوا بل
الجواب على الوجه الذي ذكرناه وفي الخاتمة في النوازل والوصى في الفقار
اوصى بهما بالتصدق بفقار معين من الحنطة قبل ان ترفع جنازته
فدفعه احدهما ان كانت الحنطة في دار الميت او في ملكه جاز دفعه لا يكون
للوصى الاخر منع من دفعه لان تصدقها لا يفتقر الى اترى كما في الولو الجية
وان اشترى اهما من الغير فالصدقة على المشتري لا على الميت فيضمنها لان
الشراء لكونه قايما في اليد لا يجوز الا باحتمالها فلا يدخل في المشقة
ملك الميت كذا في الولو الجية قال الفقيه ابو بكر يؤخذ في هذا بقول ابي حنيفة
ونجد دعهما الله تعالى ومثله في الخاتمة وفي الولو الجية اوصى بشراء
تفيري من حنطة وتفيري من شعير بعد موته ويفرق على الفقراء وفي
حنطة وشعير فلا بأس بان يقوم مال الميت بقيمة معلومة فاذا بلغ
الى امر به الميت بتصدق من تلك الحنطة والشعير لهما مولا وفيها
ايضا اذا كان في التركة كسك وطعام فدفع احد الوصيين ذلك الى
اليتام الذين اوصى لهم به ذكر الناطع انه يجوز وان لم يكن ذلك في
التركة فارد احدهما ان يشتري والاخر حاضر ليس له ذلك الا باجماع الاخر
وفي الولو الجية للميت دين على احد الوصيين لا يبرأ باده الى الوصى الاخر

ومثله

ومثله في خزانة المقتدين وفي الذخيرة قاسم الوصيان المال فاخذ احدهما
لقبيل بعض الورثة والاخر حق الاخرين منهم لم يحز عند الكل وكذا اذا غلب
احدهما قاسم الاخر الورثة عند الطرفين خلافا لابي يوسف وعلمهم
فانه يجوز عند وفي نفع الغر نوى اذا اختلف في المال عنده يكون
جعلها عند احدهما جاز وان اودعها رجلا جاز وفي الخاتمة باع عبد فزده
على وصيته بالعيب فلا حد لها الا نفراد برءانهم على المشتري وليس لحد لها
قبض المبيع المعيب لا ايداع ما صار في يده التركة وفيها اوصى بشراء عبد
واعتاقه ليس لاحد الوصيين الا نفراد بالشراء اما لو شريه بعد فكل
منهما اعتاقه بدون رأي صاحبه وفي النوازل اوصى بان يشتري من ثلثة
بالف عبد ويقوم عنه وله وصيان واحد هما عبد يساوي اكثر منها كذا
بيعه بالالف قال الصغار ان كان فوض الى كل منهما الا نفراد في ذلك
جاز شراء الوصى الاخر منه والبيعه مولا من رجل ويسلم اليه ثم يشترى
هو وقرينه معا للميت لان الشراء لا يوجب الا منهما وهو المختار كذا ذكره
الولوي والحام ومثله في الخاتمة وقال وهذا صواب يعني قول الصغار
قلت وهذا خلافة وفيه وفي الخاتمة مات في يوم نلج شديد فلم يحمله
المحسبون فاستأجر احد الوصيين حمالين فحملوه الى المقبرة والوصى الاخر
هناك وهو ساكن او استأجرهم بعض الورثة وكل من الوصيين ساكن
قال الفقيه ابو بكر الاستيجار جائز والاجرة من جميع المال كالقبض و
مثله في الولو الجية وقال الحامى اراد به اذا كان الامر بحال فوجد من يحمله
سوى الاجراء لان جواز استيجار حامل الموتى انما يكون اذا وجد من
يحمل غيرهم قلت والا لا يكون حله واجبا على الاجراء فلا يجوز لها اخذ

ي

الاجرة على الحمل وفي الخلاصة عن الايضاح اوصى اليها فوات وعليه
ديون وعندك ودر ابع لا قولم ثبتت فقبض احد الوصيين المال والودائع
بلا اذن صاحبها فذلك فيك لا ينعلم لحو اذ انفراد احد المتعدد بقضاء
الدين ورد الودائع فصار كما اذا اوصى الى واحد فقبض ذلك فذلك
فيك وقد مر في فضل الثمن وكذا لو لم يكن في المسئلة على الميت دين
فقبض احدهما التركة فصاعت فيك وكذا لو كان للميت غصوب عند قوم
ثبتت فاخذ احدهما الغصوب من ايدي الغاصبين بلا اذن صاحبه فضايع
عندك وبالجملة منزل الميت وغيره واليد المحصنة وغيره سوا في هذه
الاشياء نظر الى الوصي بخلاف الوارث فانه ليس له القبض الا من منزل
الميت من اليد الغير المحصنة حتى لو قبض الوارث دين الميت او دعيته له
عند اخر واخذ من الغاصب الميت فضايع عندك ينعلم حصص غيرك من الورثة
وقال في الخائنة الا ان يكون ما اخذ في موضع يخاف عليه الهلاك فلا ينعلم
استحسانا وفي الخلاصة عن الجامع الكبير لحد الورثة اذا قبض شيئا من التركة
فضايع ينعلم حصص غيرك من الورثة الا اذا كان المال في موضع يخاف عليه
الصيغة اما الوصي فانه يقبض مطلقا وفي الخائنة وان كان للميت دين
عند اخر او كان ماله في يد الغاصب فان احد الوصيين لا يمكن الاخذ من
المودع والغاصب ففي الغصب يدفع الحاكم المضمون الى ثقة امين وارثا
كان اولاد وفي الودعية يتركه عند المودع وفي التوازن والظهيرية والخائنة
قال لوصيته من ثلثة حيث ثبتت او ايا شيئا فوات احدهما قبل الوصي
قال ابن مقاتل فان الوصية تبطل والثلث يرجع الى الورثة قال في
الولو الخائنة لانه علق وصيته ذلك بمشيتها ولا يتصور ذلك بعد الموت

اما

اما لو قال جعلت ثلثة لم يكن وقال لهما ذلك فوات احدهما قال فان القاض
يجعل وصيا اخر مع الحي منهما فينفذان الوصية او يقول للحي ضع انت وصي
فيم شئت فيضعه فم شئت وقال ابو يوسف رحمه الله تعالى اخر الباقين
الوضع فم شئت في جميع الصور وفي الهداية اقر الوصيان بان معهما ثالث
يملك القاضى نصب الثالث معهما لانهما اعترفا بالغير عن التصرف وفي الوصية
او حي اثنان اتهما وصيان للميت فاقام احدهما بئنه عادة ولم يبق الاخر
لا يجوز لم اقام ان يتصرف في مال الميت لانه اقر انه وصي مع اخر ولا يجوز
لاحد الوصيين ان يتصرف في مال اليتيم بدون امر الاخر قلت فرفع الامر
الى القاضى كما في اذ اقام احد الوصيين على امر وامر بها وتعلم اعلم
فصل في الاخراج في قناتى الامم فظهر الدين المغيث ان
الوصي ان يخرج نفسه من الوصاية ان عرف بحجته وكثرة اشغاله وفي
الولو الخائنة والخائنة في اخراج الوصي نفسه من الوصاية بعد ثبوتها له ان
يدعى عينا من اعيان التركة ولا يشترط فيهم الحاكم ويخرج من الوصاية
حتم على امر في فضل الدعوى قلت في قدرته القاضى على نصبه نيا ممدوح
يكون الرضاء بيده واقره لت المسئلة على اختيار جواز الكذب خوفا
من الوقوع فيما هو اعظم منه لانه في دعواه هذه كاذب قتال وامر تعلم
وفي قينة المنية اوصى اليه ثم قال لا اريد وصيا منك قال القاعلاء الدين
المودى لم يكن قوله ذلك غير لامر الوصاية وفي الايضاح والعدة والخلاصة
لا يعمل وصي نفسه في غير مجلس القاضى لانه ملزم للقيام في مصالح الوصي
فلا يمكن اخراج نفسه الا بحضرة من يقوم مقام الوصي ثم له ولاية التصرف
في مال الميت دفعا لاختلال اموره وهو الحاكم وفي الحافضة وصي القاضى

اذا اراد عز النفع ينبغي ان يشترط علم القاضي بعزله اصله عز الوكيل
نفسه فانه يشترط فيه علم الموكل كذا هذا وفي الهداية وسائر الفتاوى
الوصي اذا حضر مجلس الحاكم فشيء العجز لا يجبه الحاكم بالعزل بل ان ظهر عند
كثرة اشغاله وجرحه عن القيام بامر الميث في له فانه يدفع ضرر البقاء
بمستبداله لا تر بعد طلب العزل يقل اهتمامه بمصلحة اليتيم فيقتصر اليتيم
بأمره ان كان الوصي عدلا امينا كافيا لا ينبغي للحاكم ان يعزله لانه
ليس له ولاية الجرح على القول الرشيد خصوصا اذا قام مقام الاب الرشيد
اما الوصي له فعند الامام شيخ الاسلام خوارج ينزل ويصير القاضي
جاثرا كذا في الولوية وهو المذكور ايضا في الفتاوى الصغرى وشرح
القاضي للصدرا الشهيد وهو الصحيح لان قضاءه في محله فينفذ ذكره في
الولوية وذكر في المنتقى والافقية ان فيه اختلافا لما في ذكره في
الطحاوي انه ليس للقاضي عزله من الوصاية ولا ادخال غيره معه الا اذا
خان او كان فاسقا معروفا بالشرب فيبذله بالخير او جرحه التصرف فيقصد
بالعدل الحكم وقال الفضل اذا جرح الوصي عز تنقيد الوصاية يكون للقاضي
عزله ذكره في الخاتمة قال شيخ الاسلام خوارج في شرح ادب القضاة
وكان ظهير الدين المرغيناني يستبعد القول بالانزال ويقول ان الوصي
المختار مقدم على القاضي لقيامه مقام الميث قال انه كذلك في قتيبة بن
ذكر انزال العدل لعزل القاضي اياه واستبعاد القاضي ظهير الدين المرغيناني
هذا القول وقول ابي ذر بعد انزال منسوب القاضي بالعزل اذا كان عدلا
كافيا قال استاذنا واذا انزال وصي الميث بالعزل وان كان عدلا كافيا
فكيف لا يعزل وصي القاضي بالعزل قلت ولما كان للقاضي ولاية عامة

وكان الاظهر من عدله ولسلامه انه لا يعمل الا بما فيه النفع والمصلحة فلا يجرم
انه لو لم يكن في عزله مصلحة لليتيم او الميث لما عزله لان معنى الكلام انما
هو هذا فمقتضى قواعد الفقه جواز عزله ونفاذ اخرجه مطلقا ويرى
في بعض الكتب في تصحيح القول بعدم الانزال بمبناه دفع المفكر الا يرى
الى ما في جامع الفصولين من ان الصحيح عندي انه لا ينبغي لكونه كالوصي
فهو اشفق لليتيم من القاضي فلا يكون عزله نظر اليتيم واهل القاصي
نظريته وينبغي ان يفقه بهذا الفساد ان كان كيف علل عدم الانزال بعدم
المصلحة والنظر فيه وفساد قضاء الزمان وانت تعلم انه عيسى لا يجرى
من يقول بانزاله والحالة هذه وانما يقول القائل به جملة احوال القضاء
الى الصلاح على ما هو الاصل الاصيل عند علماء الفقه فالاولى عندي ان
يجعل هذا من قبيل اختلاف العصر والزمان لا من قبيل اختلاف الحق والباطل
واما ما اعلم هذا ولو كان الوصي عدلا غير كاف قال في المنتقى والولوية
لا ينبغي للقاضي عزله ايضا بل يضم اليه شرفا امينا مرضي البشارة بهتدا
في التجارة او يضم اليه وصيا اخر عدلا كافيا لان تمام النظر فيه وقع
لوعزله ينزل لانزاله هو اولى منه على سلف وكذا لو اتهم القاضي
بالفسق او الخيانة ولم يظهر له بعد فانه يشد بالمشرق ويضم اليه كافيا
ذكره في الخلاصة ومختارات النوازل وكذا في الذخيرة وقال وهو الصحيح
قال في الولوية وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وذلك لان الوصي
رضي بوصايته وامكن تداركه ما صدر عنه من الخيانة بضم العدل الكافي
ايه فلا حاجة الى نقض الوصاية الاولى والخالفه للوصي وهو اشفق
من القاضي واعلم يا مود اولاده واوله ولو كان الوصي فاسقا معروفا

بالشريعة بالعدل الكافي صونا لمال الميت من التوى والهلاك ذكره في
 شرح الخاوي والمنيع وقال في الذخيرة والى هذا اشار محمد في الاصل
 وفي جامع الفقه للقباني عن بشر بن عبيد بن عبيد في وصي يترك القاضى بمحل
 معه وصيا آخر وفي قينة المينة للمزاهدي نصبا للقاضى وصيا كافيا امينا
 ثم قوله قال ابو ذر لا ينزل الوصى لانه استغال بالايقيد قلت لان عليه
 نصيب مثله فيكون عزله عبثا وفي الهداية شكي الوارث الى القاضى بغير الو
 لا ينبغي له ان يعزله فانه يبدله خيانتا لاعتماد الوصى عليه وفي الخاتمة
 والخافضة وعمر بن يوسف رحمه الله تعالى ان الحاكم اذا اشكى اليه يسأل عن
 احواله سرا فان كان ماذكوره عنه حقا بطلت يمينه وفي البينة انهم الوصى
 يعنى الحاكم يضمن اليه وفي التمهيدية هذا عند الامام رحمه الله تعالى والخبر
 عند ابى يوسف رحمه الله تعالى وهو القياس وعليه الفتوى قال لان الاب لا ينفق
 منه على ابنة الصغير ينزع من يده المال فالوصى اولى به قلت وبعد قال هذا
 القول يستبعد منه ما سبق من استبعاد القول بالانزال والله تعالى اعلم
 وفي الفتاوى الكبرى والخلاصة شرح الخاوي والوصياء البالغون
 الاحرار ثلثة ايمان فاد على القيام بما اوصى اليه فيقره وليس للقاضي
 وايمان عاجز عن القيام بما امره فيضم اليه المعيان الثقة وفاسق ومنه
 الكافر فيعزل البنت ويبدل بغيره احياء لمال الميت وصونا عن التوى
 التلف ومثل العبد وكذا البتة والوصى المخوف على اوصى له بذكره في
 المنهاج وفيه لا ينبغي ان يخرج ما لم يعلم خروج من الواجب عليه وفي غنية
 للشيخسائي يحجب الامام عن المشايخ المنصوبين على الاوقاف القديمة
 وعزل اولاد الميت في من تولية اوقافهم القديمة اذا لم يكونوا عدولا صالحين

لذلك

لذلك قال ويجوز عزلهم بلا استعجاب اذا كانوا عدولا صالحين وفي الخاتمة
 عن الفتاوى الفضيلة عن الوصى عن تنفيذ الوصايا الحاكم ان يعزله وفيها
 وفي التمهيدية عن الوصى عن القيام بما مورس الميت في التركة فاقام الحاكم
 وصيا غيرا ثم قال الاول بعد ايام صرنا لان قادر على القيام بما مور
 الوصاية قالوا هو وصي على حاله ولا يحتاج الى عادة الحاكم لان الحاكم
 ما اقام الثاني مقامه حتى يكون نصيبه من لاله انما ذكر انه اقام آخر للبحر
 وذلك ضم وليس يعزل ومثله في فتاوى الفضيلة والخاتمة وفي الخلاصة
 اما اذا اقام قتما اخر مقام العاجز يعزل وعزله الى قسمه الفتاوى قال
 الخاص في احوال الوفا لان الثاني لا يقوم مقام الاول الا بعد عزل
 والقاضى ولا يترى عزل الوصى بالعجز صونا لمال الايتلم عن الضياع و احياء
 لحقوق الاموات وفي التمهيدية كان للميت وصي فلم يعلم به القاضي فينصب
 وصيا لا يكون فعلة هذا الخراج المختار عن الوصاية ذكره في الخلاصة وفي
 الخاتمة ولو جاز الوصى طبعا ينبغي ان يبدله القاضي ولو لم يفعل حتى افاق
 الاول فهو على وصايته وقد مر في فصل نصبا الوصاية وفيها وصى استهلك
 مال ايتيم يخرج الحاكم ويجعل غيرا ببدله فيدفع الاول القمان اليه ثم ينصبه
 الحاكم فيقبضه من الثاني ويحفظه لليتيم وقد مر في فصل الضمان وفي
 الخلاصة اذا ادعى الوصى ديننا على الميت لا يخرج القاضي اذ ادعى
 عينا من الاعيان فانه يخرج عن الوصاية وقد مر مفصلا في فصل الدعوى
 والله سبحانه اعلم **فصل في تصرفه بعد الوصى** ذكر في لواقعات
 والنوازل والخلاصة عن المنيع ان قبض الوصى دين الميت بعد بلوغ
 الصبي ولذا ركه جائزا لم ينه القصة عن القبض اما اذا نهاه بعد بلوغ

فانه لا يجوز فلا يبرأ المديون بالدفع اليه بعد كما يبرأ به قبله
 وفي العدة والملاصدة خرج من الوصاية فقبض دينا لليتيم ان وجب
 بعقود الذي يرجع حقوقه اليه صح قبضه فيبرأ المديون بالدفع اليه
 يصير كالديون التي اديت الى حال وصاية وان وجب بعقد الذي لا
 يرجع حقوقه اليه بل الى المال كما وجب بغير عقد وكان الدين موروثا
 لليتيم لا يقع قبضه فلا يبرأ المديون بالدفع اليه ومثله في الفتاوى
 الصغير وفي جامع العتبات واذا اخرج القاضى الوصى ثم قال كنت
 بعثت هذا العبد لم يصدق **فصل في ايصاء الوصى** في المنهاج الوصى ان يوصي
 بما اوصى له باطلاق له الوصى او لم يطلق والثاني وصيتهما جميعا وفي السيرة
 والملاصدة ان الوصى ان يوصي الى اخر وان لم يكن ما ذونا له من جهة الوصى
 وفي الهداية وغيرها انه لو اوصى الوصى الى اخر فهو وصي في كل تركه الوصى
 وتركه الوصى الى الوصى ولو نسي الاول الثاني عن الايصاء فالصاحب جمع
 وهذا قول الامام وقال صاحباه الثالث وصي في تركه الوصى خاصة
 قلت وكذا الحال في الرابع والخامس بالجملة وصي كل وصي في حكم ذلك
 الوصى في كل الموضع وبجملة الاحكام قال في جامع الفقه واذا اوصى
 الوصى الى رجل فهو وصي في تركتهما وكذا الوصى الى رجل ثم اوصى الوصى
 الى اخر ثم مات الوصى الاول ثم الثاني فالثالث وصي لهما وفي القنية عن
 صاحب المحيط ان وصي الميت ووصي القاضى اذا اوصى الى غيره جاز و
 مناد وصيتهما وصي الميت او القاضى وفي القنية قال لو وصيه تصدق بعد
 الضيقة على من شئت فان الوصى قبل المشية قال الحلبي الوصى الوصى
 ان يتصدق بها على من يشاء ومثله عن القاضى علاء المروزي قال

لانه

لان مشيئة كشيئة الوصى ثم سئل الحلبي بانه لو كان الوصى الاول
 حيا وكنته الى التصديق هل يجبر الوصى على التصديق فلم يكتب فيه جوابا
 قال ولو باعها الورثة حين ان الوصى عن التصديق لم ينقد بيعهم وفي الصغير
 ولو مات الوصى فالمطالبة فيها باع من مال الصغير لو رثه الوصى او وصيته
 ولو لم يوجد واحد منهما ينصب له الحاكم وصيا فيطالب هو المشتري بحق
 العقد وفي بيع الخلاصة رجل بعث الى بئاع اغناما ليبيعهما فباعها
 من رجل ومات البئاع وترك وارثا فيطالب صاحب الاغنام المشتري بالتم
 فخرج المشتري انه نقدا تم للبائع لم يصدق على فقرا الا ببيئته وليس
 لصاحب الاغنام ان يطالب وارث البئاع ما لم يثبت قبض البئاع التتم
 لانه ما لم يثبت قبضه لا يصير محملا للوديعة فلا يصير التتم دينا في تركه
 وليس له ان يطالب المشتري الا باجر الوصى البئاع لان حق المطالبة
 بعد موت الوكيل بابيع الوصى الوكيل فان لم يكن له وصي ينصب لقاض
 له وصيا فيطالب قال وقال في الفتاوى لان البئاع يصير ويكلا بابيع
 والوكيل بابيع اذا مات ينتقل حق قبض التتم الى وصيته وان لم يكن له
 وصي يرفع الامر الى القاضى حتى ينصب وصيا لا يكون حق القبض للوكيل
 قال ونظر هذا ما ذكر في الاصل احد المتقاضي اذا باع شيئا من
 المفاوضة ولم يقبض التتم حتى مات وكان قد اوصى الى رجل كان حق
 قبض التتم الى وصيته لان وصي الانسان بعد موته بمنزلة وكيله في حياته
 ولو كان البائع قد وكل رجلا في حيوة يقبض التتم كان حق قبض التتم
 الى وكيله لا الى موكله كذا هذا وفي فتاوى رشيد الدين مات الوصى
 قبل قبض الصق فولية قبض من ما باعه الوصى والمطالبة من المشتري

لو ارث الوصي او وصيته دون اليتيم الذي بلغ وفي مختارات التوازل الوصي
 ان يوصي الى غيرهما في الوصي عندنا ويكون الثاني وصيا في كل تركه
 الوصي والموصي الاول عند الامام وصيه تها عنه ويكون وصيا في تركه الوصي
 خاصة عندهما الله تعالى وفي الخاتمة الوصي اذا حضرته الوفاة ووصي
 الى اخر فان قال اوصيت اليك في مالي ومال الميت الذي انا وصيته او قال
 اوصيت اليك ولم يرز يكون وصيا في الترتيبين معار واية واحدة اما في
 تركته فلولايته على نفسه واما على تركه الوصي الاول فليقام مقامه
 مع الوصي نفسه فيثبت لثانته يثبت له من ولاية التصرف في مال الميت
 الاول نيابة اما لو قال اوصيت اليك في تركتي قال صحح انه يكون وصيا
 فيها ايضا لحصول القيام مقام الوصي فيكون له من الولاية ما كان للوصي
 الاول اذ لولا لم يكن قايما مقامه ويروي عن الصادق عليه السلام انها
 اقتضت وصايتها على تركه الوصي الاول اعتبارا للتخصيص في المنهاج
 للعلاقة شرف الدين لو قال احدا وصيتين للثاني منها جعلت وصيا في
 تركتي روي عن الامام رحمه الله تعالى انه وصي في المالين جميعا وعنهما رحمهما
 انه وصي في تركه الثاني فخصصة وفي المنتفعات في السقوف باع ذقفا
 تركته وهم في موضع ليس فيهم قاض قال محمد رحمه الله تعالى جاز بيعه
 الانتفاع بما شره منهم ثم اذا جاء وارثه فان شاء لجاز البيع وان شاء
 اخذ وجب من المتاع ومنه لم يجز كاللطفه اذا جاء صاحبها واولادها
 ياخذ وان لم يجزها فله ان يضم الذي اصابها وله ان يحجز التصديق
 وكذا متاع البيت وفي نوادرنا سماعنا ان محمد قال ان يخصص بيعهم الشباب
 والمتاع اما لا يبيعون الرقيق ولا ينفقون على الرقيق من مال الميت

وهو

وطعام له ويكون الرقيق هو الذي ينفق على نفسه منه ذكوة من المحيط وفي
 فتاوى اهل سمرقند اذا تصرف واحد من اهل السكة في مال الميت بالبيع
 والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم انه لو رجع الامور الى القاضي حتى يغيب
 وصيا فالوصي ياخذ المال ويفد الا في الوصية بالدوسى ان تصرف جاز
 للفقير ودية وهذا نوع استحقاق منه وبير نفقة ذكوة في المحيط وعن ابي سليمان
 الجوزجاني انه قال مات رجل يقال له ليش المرودي ولم يوص الى احد فبلغ
 محمد بن الحسن كنية ومناعه في بيع من يزيد ولم يكن له من قاصدا ذكوة
 المحيط وفي البينة مات احدا وصيتين موصيا الى صاحبه جاز تصرفه في
 تصرف الباقي منها ومنه وفي المنهاج ان الجواز قول محمد وهو قياس
 قول الامام رحمه الله تعالى وعن الامام انه لا يجوز وهكذا في يوسف
 فيضم اليه القاضي في اخر ومثله في جامع الفقه قال وكذا اذا مات احد
 ولم يقبل جعل القاضي مع اخر عندهم وفي الخاتمة اوصى الى اثنين فوات
 احدهما ووصى الى صاحبه يكون لصاحبه ان يتصرف في تركه الوصي الاول
 وحده كما يكون له ان يتصرف في تركه الوصي الثاني وذلك لانه لو تصرف في
 التركة الاولى في حياة صاحبه باذنه او بغيره لجاز فكذا بعد موته باصا
 اليه لانه كالتوكيل ويروي في المسئلة عدم جواز تصرفه ايضا لكن في الصحيح
 هو الصفة وانه بنحوها **اعلم**

ثم هذا الكتاب بقول الملك الوهاب محمد بن عبد الصغيف المحتاج الى رحمة ربه الزوف
 على بن يوسف بن علي بن محمد له ولوالديه وواللهما واليه
 في اليوم الرابع عشر من شهر محرم الحرام سنة
 خمس وسبعين و الف

والهدية ربة العالمين
 وصلى الله على محمد
 وعلى آله وصحبه
 وسلم

ويروى انه قال محمد لما باع
 والله يعلم المصلحة
 من المقلة

izmir

245

T.C

İZMİR

İSAR KÜTÜPHANESİ

1805

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 15 lines. The ink is dark and the script is cursive. The text is located on the right page of the manuscript.

999

Handwritten text in Arabic script, consisting of approximately 5 lines. The ink is dark and the script is cursive. The text is located on the right page of the manuscript, below the number 999.

1802